



44

9.1

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Kismi .	Kılıç Ali Paşa
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	908/ 927
Taahhüt No.	

KILIÇ ALİ PŞ.

908

908/ 927

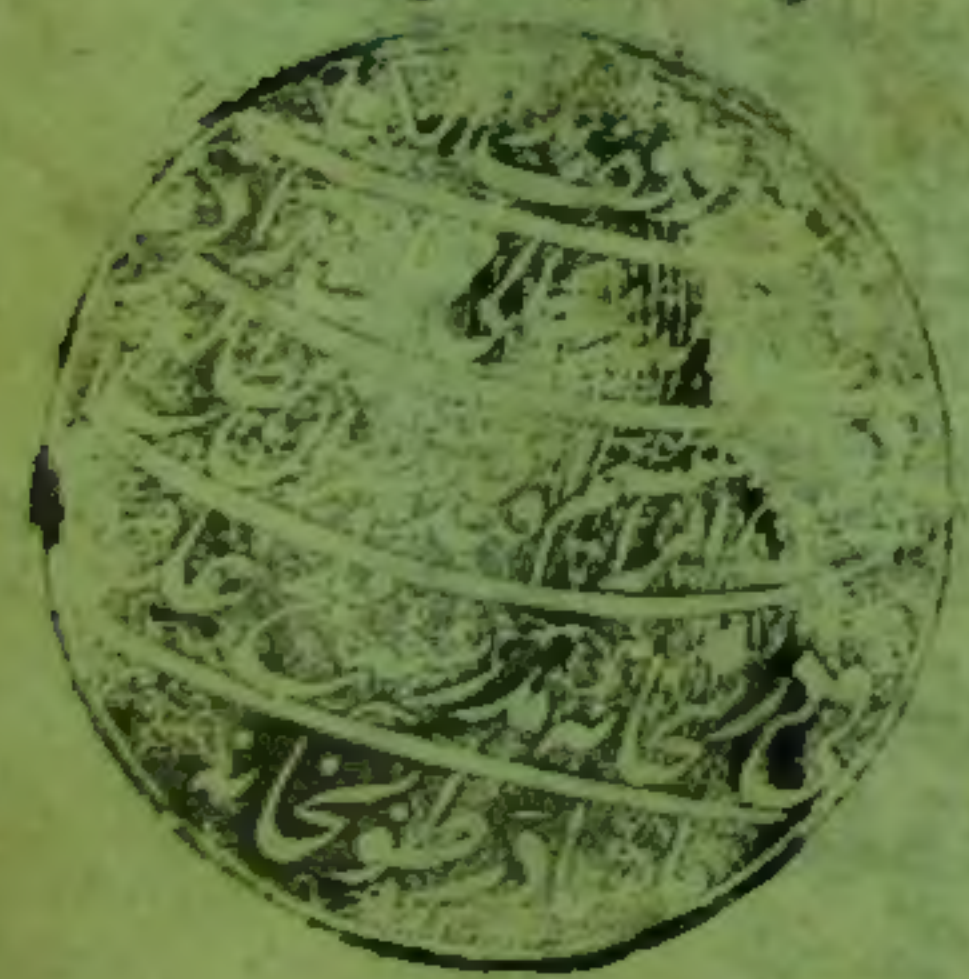
927

رساله ۱۰۰ کلمه شالاکار
 بنفشه ای که درون بوز دریم
 صاع منزه یکبار
 بوز و نوز دریم
 بوز و نوز دریم
 بوز و نوز دریم

اسم الله الحسنى
 الهمم الحسنى

۹۰۸

۹۰۷
۵۵۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل كل القول وشكره أشرف ما يحتاج في القول والصلوة على محمد
الذي لم يزل الله في الجليل **المقابلة** فجمعت هذه الحواشي المبسوطة باستعانة القادر
من الكتب مع ضم ما لا يفي إلى الفاتر وما فعلت هذه الحواشي الاتحاد على الغايب
من مواقع الانظار فإني لم أقدر ما يستخرج فكري غير صحيح **قال** الحمد لله الواجب
المتع نظير الممكن سواء وغير **اقول** نذكر فيه ثلث مقالات الأولى في بيان مفهومات
هذا الأشياء والثانية في بيان وجه المحصر وفي بيان وجه تقديم البعض على البعض
والثالثة في بيان التوالد مع الاجوبة المقالة الأولى في بيان المفهومات الحمد
هو البناء باللسان على جليل الاختياري قصد مطلقا فالثناء جنس شامل له وللشكر
والمدح وباللسان احتراز عن صفى الشكر وهو الشكر باللسان والشكر بالأعضاء وعلى جليل
الاختياري لتحقيق ماهية الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختياري فلا يقال حمدت زيد
على حسنه او على شجاعته وقصدا اي مقصودا به تعظيم من الثناء له احتراز به عن
اشتهاره وعن قول من قال فلان عالم فخر قد مره على فانه لا يصدق فيها تعظيم
من الثناء له **قوله** مطلقا اي سواء كان بعد الاحسان او قبله احتراز عن الشكر باللسان
لان الشكر باللسان لا يكون الا بعد الاحسان ولتتبع علم لذات واجب الوجود المستمع
جميع الصفات ولذا قال الحمد لله ولم يقل الحمد للواجب او غير لانه على تقدير اجتماع
لفظة الله بجميع صفاته يكون الحمد لله مقابلة الحمد بجميع الصفات ولم يقل الحمد للواجب
او غير لانه يؤتم اختصاصا بالحمد بوصف دون وصف والواجب الوجود هو الذي
يقضي ذاته وجوده وقيل هو الذي يقضي وجوده لذاته اي ذاته واجب
وجوده كالباري تعالى عز اسمه وانما واجب وجوده لانه موجد الاشياء وموجد الكليات

لا يكسر

لا يكون الا كذلك فان قلت فعلى هذا يلزم تقدم الشيء على نفسه او يكون الشيء موجودا
مترين لانه لما كان الذات سببا وموجبا للوجود كان متقدما بالوجود عليه ضروريا
تقدم وجود السبب على السبب فان كان الوجود المتقدم عين الوجود المتأخر يلزم تقدم
الشيء على نفسه وهو بطلان وان كان وجود المتقدم غير وجود المتأخر يلزم ان يكون الشيء
موجودا مترين وهو بطلان ايضا قلنا ان ذاته من حيث هي واجب وجوده بلا اعتبار
وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا يكون موجودا مترين وايضا يلزم
على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل لانه ان كان الوجود المتقدم
الذي هو غير الوجود المتأخر مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود فلهذا الوجود
غير الوجودين المتأخرين بالمرتب فيحصل الذات وجود ثالث وهذا الوجود الثالث
ايضا ان كان مقتضى الذات كان الذات متقدما عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير
النهاية فيلزم التسلسل وهو بطلان ايضا فافهم فلا تغفل فان هذا العمل من مفرق الوجود
والمتع هو الذي يقتضي عدمه لذاته والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه لذاته
بل يكون عدمه ووجوده من غير وجوده تعالى وانما واجب وجوده البارى تعالى
لانه موجد الاشياء والوجود لا يكون الا كذلك وانما المتع نظير لان وجوده نظير مستل
للفساد وهو فساد العالم كما بين في علم الحقائق وانما سوي وجود الممكن وعدمه لانه
لا يضر وجوده وعدمه ولا ينفعان بخلاف الواجب فانه ينفع وجوده ويضر
بخلاف المتع فانه يضر وجوده وينفع عدمه ولا يضر وعلم ان الممكن عدمه مقبلا
وهو العدم الذي قبل وجوده وعدمه حادثا وهو العدم الذي بعد وجوده والممكن
من قولنا عدم الممكن من غير هو العدم الحادث لاعدمه القديم والالام يوجد العدم
القديمة لان العدم القديم الذي قبل الوجود ان كان من غير وجوده تعالى كان هذا
العدم مسبقا بالارادة وكل مسبق بالارادة حادث فلهذا العدم حادث فلم

يوجد الاعدام القديمة مع ان المتكهن قائلون بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام اما
حادث او قديمة وكل واحد منهما اما قوتي او فرضي فالعدم القديم القوتي حاصل
للممكن قبل وجوده والعدم الحادث القوتي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم
القديم القوتي حاصل للمتنع ولم يحصل له العدم الحادث القوتي لان العدم الحادث
القوتي يحصل بعد وجوده ووجود المتنع مع حصول العدم الحادث القوتي للمتنع
والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم القوتي
ولا الحادث القوتي لان وجود الله تعالى ازل وبدي من غير العدم القوتي
المقالة الثانية في بيان وجه الضرر وجه تقديم البعض على البعض واما وجه الضرر
فهو ان الشيء امر ان تسلب الضرورة عن طرفه معا او عن احد طرفيه فان كان
الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا محالة تسلب الضرورة من طرفه العدم
او عن طرفه الوجود الاول الواجب والثاني المتنع فان قلت هذا للضرر ليس بحاصر لانه
يوجد القسم في العقل ليس من اقسام التي هي في الضرر وهو ان يكون الشيء طرفا ضروريا
قلت هذا القسم وقوعه مع لانه يلزم منه اجتماع التقيضين بخلاف اقسام الباقية
تأمل واما تقديم الواجب على المتنع لان امتناع النظر موقوف على الواجب لان الواجب
نظيره والنظيره موقوف عليه للنظر لانه ما لم يثبت النظر له لم يتصور النظر
فكان موقفا عليه لا امتناع النظر لان الامتناع موقوف على النظر لانه عن يقوم النظر
والعرض موقوف على ما يقوم له فاذا كان موقفا على النظر والنظر موقوف على النظر
فكان موقفا على النظر لانه النظر والنظيره موقفا عليه لا امتناع لان الوقوف
عليه للموقوف عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الوقوف فثبت ان امتناع
النظر موقوف على الواجب والوقوف عليه مقدم على الوقوف فلما قدم الواجب
عليه وهذا الوجه يدل على تقديم الواجب على المتنع فقط واما الوجه الذي

بدل على تقديم الواجب على المتنع والممكن معا هو ان الواجب صفة جرت على من حوله وغير
صفة جرت على غير من حوله وتقدم الاقوال ولي لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت
الواجب صفة جرت على غير من حوله كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف
الله تعالى كما ان المتنع هو وصف النظر لا وصف الله تعالى والممكن هو وصف الغير لا وصف
الله قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم الحكمة وقدم المتنع على الممكن لان
المتنع هو سلب الضرورة عن احد طرفين والممكن هو سلب الضرورة عن الطرفين
فاعتبر الطرف المساوي في المتنع لان الطرف المساوي واحد في المتنع واثنان في الممكن
المقالة الثالثة في السؤالات مع الاجوبة فان قلت التوحيد واجب لله تعالى فلم يحد
الشارح بل خبر عن ثبوت الحد قلت المراد بالحد اثبات ما يضرع بالتعظيم والاعخبار
عن ثبوت الحد لله تعالى مشعر بالتعظيم فان قلت الواجب اسم الفاعل اسم المفعول لا يعمل الا
اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والواجب هنا بمعنى الماضي لان كون الله تعالى
واجبا شأ قد وجد في زمان الماضي قلت الواجب يدل على الحال فان كون الله تعالى
واجبا بوجوه في الحال وكون الواجب موجودا في زمان الماضي لا يقتضيه كون الواجب
موجودا في الحال فان قلت لاعدام الواجب اصلا لم قلتم طرفه العدم غير ضروري
قلت العدم الفرضي حاصل للواجب كما مر فان قلت لا وجود للمتنع ايضا فقلت
طرفه الوجود عنه غير ضروري قلت الوجود للمتنع فرضي لا قوتي فان قلت
يلزم من قوله الممكن سواء ان يكون المتنع ممكنا لان المتنع ايضا مما هو غير الواجب
وهو ان يكون المتنع ممكنا مع قلت الضمير يرجع الى الواجب والمتنع معا وافرد الضمير
باعتبار كل واحد منهما فاعني الممكن سواء الممكن سوي كل واحد من الواجب والمتنع
وهذا الجواب صحيح او نقول ان الضمير راجع الى الالف واللام قبلها فيكون قد
الحكم للحد لله الذي وجب وجوده الذي امتنع نظيره الذي امكن سواء وغيره

والممكن هو وصف الغير لا وصف الله تعالى
والمتنع هو وصف النظر لا وصف الله تعالى
والواجب هو وصف الوجود لا وصف الله تعالى
والعدم القديم القوتي حاصل للمتنع ولم يحصل له العدم الحادث القوتي لان العدم الحادث القوتي يحصل بعد وجوده ووجود المتنع مع حصول العدم الحادث القوتي للمتنع
والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل للواجب لا العدم القديم القوتي ولا الحادث القوتي لان وجود الله تعالى ازل وبدي من غير العدم القوتي
فان قلت هذا القسم وقوعه مع لانه يلزم منه اجتماع التقيضين بخلاف اقسام الباقية
تأمل واما تقديم الواجب على المتنع لان امتناع النظر موقوف على الواجب لان الواجب نظيره والنظيره موقوف عليه للنظر لانه ما لم يثبت النظر له لم يتصور النظر
فكان موقفا عليه لا امتناع النظر لان الامتناع موقوف على النظر لانه عن يقوم النظر والعرض موقوف على ما يقوم له فاذا كان موقفا على النظر والنظر موقوف على النظر فكان موقفا على النظر لانه النظر والنظيره موقفا عليه لا امتناع لان الوقوف عليه للموقوف عليه للموقوف موقوف عليه لذلك الوقوف فثبت ان امتناع النظر موقوف على الواجب والوقوف عليه مقدم على الوقوف فلما قدم الواجب عليه وهذا الوجه يدل على تقديم الواجب على المتنع فقط واما الوجه الذي

صدرا باختيار شرع وخير وبمعظم اجاب بان المراد بالامكان الامكان العام وهو سلب
الضرورة عن احد الطرفين وهو يشتمل المنع لان الضرورة مسلوقة عن احد طرفيه وهو
طرفه الوجود واعتراض عليه بان يشتمل الواجب ايضا فلم يكن لقوله الممكن سواء معنى
تم اجاب عنه هذا البعض بان المراد بالامكان العام الامكان مقتضاها جانب الوجود
اي كون الضرورة مسلوقة عن جانب الوجود لامن جانب العدم والامكان العام بهذا
المعنى لا يصدق على الواجب لان الضرورة ليست بمسلوقة عن جانب الوجود ولكن
يصدق على المتع والممكن الخاص اما صدقه على المتع فظاهر لان الضرورة مسلوقة
عن جانب الوجود دون جانب العدم واما صدقه على الممكن الخاص فلا تارة اذ
الضرورة مسلوقة عن طرفيه الوجود والعدم كانت مسلوقة عن طرفه الوجود
وهذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقة لغرض
الشارح معلوم من له ادنى تأمل ولا يترتب من هذا الجواب قسم الشئ قسمي
لان المتع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسمي له واما قلنا وقد جعله
الشارح قسمي له لان مقصود الشارح بيان الصفات المتعارفة بالمفهوم بحيث لا يصدق
مفهوم كل واحد منهما على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة قسمي للاخر
فيلزم ان يكون قسم الشئ قسمي له وهو ظاهر لطلال فان قلت قوله سواء بمعنى
قوله وغيره فيلزم التكرار قلت لا لم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفسير للاول
وان سلم لزوم التكرار ليشه جاز للثنتين في العبارة وهذا مغرب عند البلغاء
قال الصامر باختيار شرع وخير **اقول** اعلم اولاد ان الاختيار والارادة
عند المتكلمين صفة زائدة متغايرة للعلم والمقدرة مرجحة لوقوع مقدرة الله
تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما بين في كتب الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح الصامر باختيار هذا اشار الى مذهب

الحكمة
باعتبار شرع
وغيره

هذا الجواب ليس بصواب لانه ليس بمطابق لغرض الشارح وعدم مطابقة لغرض
الشارح معلوم من له ادنى تأمل ولا يترتب من هذا الجواب قسم الشئ قسمي
لان المتع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشارح قسمي له واما قلنا وقد جعله
الشارح قسمي له لان مقصود الشارح بيان الصفات المتعارفة بالمفهوم بحيث لا يصدق
مفهوم كل واحد منهما على الآخر فيكون كل واحد من الصفات الثلاثة قسمي للاخر
فيلزم ان يكون قسم الشئ قسمي له وهو ظاهر لطلال فان قلت قوله سواء بمعنى
قوله وغيره فيلزم التكرار قلت لا لم لزوم التكرار لان الثاني عطف تفسير للاول
وان سلم لزوم التكرار ليشه جاز للثنتين في العبارة وهذا مغرب عند البلغاء
قال الصامر باختيار شرع وخير **اقول** اعلم اولاد ان الاختيار والارادة
عند المتكلمين صفة زائدة متغايرة للعلم والمقدرة مرجحة لوقوع مقدرة الله
تعالى في وقت دون وقت وعلى هيئة دون هيئة كما بين في كتب الكلام اذا
عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح الصامر باختيار هذا اشار الى مذهب

الحكمة لانهم قالوا الواجب موجب بالذات لا فاعل مختار بالاختيار ونسبة مقدرة
اليه كنسبة الاحراق الى الشمس والتاراي كحالة ايجاد الشمس للاحتراق واجب كذلك
ايجاد الواجب للمقدورات واجب وايضا اشار الى مذهب الثنوية والجوسية
لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدم على الشر والالكان شريرا **اجيب** عنه بان الخير
باعتبار ذاته ليس بخير ولا شر بل بالنسبة الى غيره فيجوز ان يكون الشرية
البنية وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شر فلا يكون شره تعالى بسبب صدق الشر عنه
شريرا حاصلا ان خالق الشر وهو الله تعالى ليس بشرير بل كان كاسبه وهو العباد
وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الله تعالى الشر لا ارادة الله تعالى
الخير لان ارادة الله تعالى الشر مختلف فيه وارادة الله تعالى الخير متفق عليه وان كان
مختلفا فيه ايضا لان الثنوية قائلون قائلون بان فاعل الخير يزدان وفاعل الشر ينقص
وارادهم ما يمكن والله تعالى متفرع في فعل الشر والخير لكن القائلين لعدم ارادة الله
تعالى الشر اكثر من القائلين لعدم ارادة الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفوقة عليه بالنسبة
الى ارادة الله تعالى الشر فكان ذكر ارادة الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان ذكر ما وقع
النظام فيه كثيرا والذي وقع النزاع فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر فكان مقصودا
بالذكر والمقصود اولى بالتقديم من غير اولاد الشر اقل حروفا في الكتابة من الخير
والاقل الحفظة اولى بالتقديم اولاد في الخير حرفا ثقيل وهو الحاء وحرف علة
وهو الياء فكان ثقيل ومعتلا وفي الشر لا يوجد ان كان الشر خفيفا ومحبيا
والخفيف القبيح اولى بالتقديم اولاد الشر سبب الظلمة والخير سبب النور
والظلمة مقدم على النور في كلام الله تعالى وجعل الظلمات والنور ولذا قدم
الشارح سبب الظلمة وهو الشر على النور وهو الخير اتباعا لكلام الله تعالى
قال اردت ان اكتب بالتاسم اوراقا **اقول** قيل عليه ان الاوراق ليس

وكان ان يجاهد
بالشر من نفسه
ان العام من نفسه
الشر من نفسه
في الشر

هذا جوابي عن مقتضى قوله
ان ارادة الله تعالى الخير
مختلفة عن ارادة الله
على الشرية

وقد قدم عليه شيئا من
اول الوجود على انه من اجل
السنة والحواس

وانما هو المختار
والعقل والشرع والحق
اقول ان المقصود
منه

بمكتوب بل المكتوب هو الحروف فلم قال شارح ان كتب اوراقا تأمل واجيب عنه
بان هذا من قبيل ذكر الحلال وارا حلالا يعني ذكر الشارح الاوراق واراد بها الحروف
لان الحروف حالة في الاوراق وانما قال اوراقا ولم يكتبا باللتواضع **قال** اعلم
ان المنطقيين اه **اقول** هذا الكلام اشار الى ان المنطق آلة للعلوم فان يلزم من كونه
آلة للعلوم ان يكون له لنفسه لانه من العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح
في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان
المنطق هو الطريق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي يعرف بعضها بالطريق الكلية
الذي هو الطريق الكلية حاصله ان الطريق الجزئية هي المنطق الذي هو الطريق الكلية
والطريق الكلية هي الطريق الجزئية فيكون الطريق الكلية هي الطريق الجزئية
لان الآلة لآلة للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم
منه الذوات معرفة الطريق الكلية مع يتوقف على معرفة الطريق الجزئية ومعرفة
الطريق الجزئية يتوقف على معرفة الطريق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو
ان يتوقف الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء وهو بطل لانه يلزم منه ان يتوقف
الشيء على نفسه كما اذا يتوقف **ا** على **ب** و **ب** على **ا** كان موقوف على لان الوقوف
على الوقوف موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد
بالوجوب في قوله يجب استحسانها هو الوجوب العادي اي هو الوجوب
البعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا
الوجوب الشرعي وهو ما يتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا
الوجوب الشرعي لان استحسان الاصطلاحات مساوية الضرورية عن طرفه
الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يؤات العبد
بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي **قال** منها

هذا الكلام اشار الى ان المنطق آلة للعلوم فان يلزم من كونه آلة للعلوم ان يكون له لنفسه لانه من العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق هو الطريق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي يعرف بعضها بالطريق الكلية الذي هو الطريق الكلية حاصله ان الطريق الجزئية هي المنطق الذي هو الطريق الكلية والطريق الكلية هي الطريق الجزئية فيكون الطريق الكلية هي الطريق الجزئية لان الآلة لآلة للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الذوات معرفة الطريق الكلية مع يتوقف على معرفة الطريق الجزئية ومعرفة الطريق الجزئية يتوقف على معرفة الطريق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء وهو بطل لانه يلزم منه ان يتوقف الشيء على نفسه كما اذا يتوقف ا على ب و ب على ا كان موقوف على لان الوقوف على الوقوف موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحسانها هو الوجوب العادي اي هو الوجوب البعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحسان الاصطلاحات مساوية الضرورية عن طرفه الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يؤات العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي قال منها

ايضا في
هذا الكلام اشار الى ان المنطق آلة للعلوم فان يلزم من كونه آلة للعلوم ان يكون له لنفسه لانه من العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق هو الطريق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي يعرف بعضها بالطريق الكلية الذي هو الطريق الكلية حاصله ان الطريق الجزئية هي المنطق الذي هو الطريق الكلية والطريق الكلية هي الطريق الجزئية فيكون الطريق الكلية هي الطريق الجزئية لان الآلة لآلة للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الذوات معرفة الطريق الكلية مع يتوقف على معرفة الطريق الجزئية ومعرفة الطريق الجزئية يتوقف على معرفة الطريق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء وهو بطل لانه يلزم منه ان يتوقف الشيء على نفسه كما اذا يتوقف ا على ب و ب على ا كان موقوف على لان الوقوف على الوقوف موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحسانها هو الوجوب العادي اي هو الوجوب البعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحسان الاصطلاحات مساوية الضرورية عن طرفه الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يؤات العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي قال منها

قال شارح
هذا الكلام اشار الى ان المنطق آلة للعلوم فان يلزم من كونه آلة للعلوم ان يكون له لنفسه لانه من العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق هو الطريق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي يعرف بعضها بالطريق الكلية الذي هو الطريق الكلية حاصله ان الطريق الجزئية هي المنطق الذي هو الطريق الكلية والطريق الكلية هي الطريق الجزئية فيكون الطريق الكلية هي الطريق الجزئية لان الآلة لآلة للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الذوات معرفة الطريق الكلية مع يتوقف على معرفة الطريق الجزئية ومعرفة الطريق الجزئية يتوقف على معرفة الطريق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء وهو بطل لانه يلزم منه ان يتوقف الشيء على نفسه كما اذا يتوقف ا على ب و ب على ا كان موقوف على لان الوقوف على الوقوف موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحسانها هو الوجوب العادي اي هو الوجوب البعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحسان الاصطلاحات مساوية الضرورية عن طرفه الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يؤات العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي قال منها

ايضا في **اقول** هذا مركب من ثلاثة الفاظ في لغة اليونان وهي ايسا واخو واي و
الاول في لغة اليونان بالعربية انت ومعنى الثاني اينا ومعنى الثالث ثم ثم حذف الف
اي لا اختصار ثم نقله المنطوق وجعلوا على الكلمات الخمس فان قيل المناسبة غير
حاصلة بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبة بينهما قلت لا نعم وجوب الكلية
فان صاحب التسمية أطلق التسمية على الاستفهام والامر على التثنية مع انه لا مناسبة
بينهما بالوضع اي بين الامر والتثنية لان الامر يدل على طلب الفعل والتثنية يدل على
طلب الفعل ولا مناسبة بالوضع بين التثنية والاستفهام لان الاستفهام يدل
بالوضع على طلب الفهم والتثنية ما لا يدل على الطلب دالة وضعية وانما جاز عدم
مناسبتها بينهما لانهما ساقطة في الاصطلاح وقال بعضهم ان اسم الحكم المستخرج
للكتابات الخمس فهو هاء تسمية المستخرج باسم المستخرج **قال** وفي النوع اه **اقول** وانما
قدم النوع على الجنس مع ان عكسه اولي لان الجنس من النوع وهو مقدم على الجنس لان
صدق عليه النوع فيلزم وما صدق عليه الجنس كثر والتثنية قبل الكثرة وقدم
ايضا على الفصل مع ان عكسه اولي لما مر فان النوع يقع في جواب الفصل لا يقع
في جواب ما هو والواقع في جواب ما هو انشرف لانه تمام ماهية الشيء والاشرف
اولي بالتقديم وقدم النوع على الخاصة والعرض العام لانها عارضان على النوع
والنوع معروض والمعرض مقدم على العارضين لان المعرض متبوع والعارض تابع
والتبوع قبل التابع وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر مهم غير متحصل بنفسه
يحتمله على الاشياء الكثيرة يحصله الفصل ويخصصه ويزيل له ما به فلا بد
اولا ان يكون امر مهم غير متحصل بنفسه حتى يحصله شيء ويزيل له ما به وهو
الفصل وقدم الجنس على الخاصة والعرض العام لانها عارضان والجنس ذاتي
والذاتي اولي بالتقديم لان الذاتي اما نفس ماهية الشيء وجزءه ونفس الشيء

هذا الكلام اشار الى ان المنطق آلة للعلوم فان يلزم من كونه آلة للعلوم ان يكون له لنفسه لانه من العلوم قلنا المراد من العلوم في قوله اذا اراد ان يشرح في شيء من العلوم سوى المنطق وبعضهم اجاب عنه بانه آلة لنفسه ايضا بمعنى ان المنطق هو الطريق الكلية تعرف بالطرق الجزئية التي يعرف بعضها بالطريق الكلية الذي هو الطريق الكلية حاصله ان الطريق الجزئية هي المنطق الذي هو الطريق الكلية والطريق الكلية هي الطريق الجزئية فيكون الطريق الكلية هي الطريق الجزئية لان الآلة لآلة للشيء الة لذلك الشيء فيكون الشيء الة لنفسه وفيه نظر لانه يلزم منه الذوات معرفة الطريق الكلية مع يتوقف على معرفة الطريق الجزئية ومعرفة الطريق الجزئية يتوقف على معرفة الطريق الكلية وهو المنطق فيلزم الدور وهو ان يتوقف الشيء على ما يتوقف ذلك الشيء وهو بطل لانه يلزم منه ان يتوقف الشيء على نفسه كما اذا يتوقف ا على ب و ب على ا كان موقوف على لان الوقوف على الوقوف موقوف على ذلك الشيء فيلزم توقف الشيء على نفسه اعلم ان المراد بالوجوب في قوله يجب استحسانها هو الوجوب العادي اي هو الوجوب البعلي الغير الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو ما يكون طرفه الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي وهو ما يتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان استحسان الاصطلاحات مساوية الضرورية عن طرفه الوجود لانه من الممكنات ولا شيء من الواجب الحقيقي كذلك وايضا لا يؤات العبد بتركه فثبت انه ليس بواجب بالوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي قال منها

وجزؤه مقدم على عارضه وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا
لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق
عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير
قال والدلالة اما **اقول** انما تقدم الدلالة على الدال والمدلول لان الاولى عكسه
لان الدلالة موقوف عليهما والوقوف عليه مقدم على الوقوف لانه لما كانت الدلالة
علة لانصاف الدال بالدالية وانصاف المدلول بالمدلولية كانت مقدمة عليهما
لان العلة لصفة الشيء مقدمة على ذلك الشيء متصف بهذه الصفة وانما قلنا
ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة بين الامور النسبية القائمة بمنسبين لان الدلالة قائمة
بالدال والمدلول فيكون موقوفة عليهما واعلم ان الزام الدال بالذي هو من الداليل
للمصطلح عند اهل الكلام سواء كان يلزم من تصور الشيء التصور بشيء اخر او من تصديق
الشيء التصديق بشيء اخر وانما تقدم الدال على المدلول لان علم الداليل علة لعلم
المدلول والعلة مقدم على المعلول **قال** والدلالة تنقسم الى طبيعية وعقلية ووضعيه
اقول اعلم اولاً ان الدلالة اسم لفظية او غير لفظية لان كان الدال لفظاً والدلالة
لفظية وان لم يكن لفظاً فغير لفظية والدلالة اللفظية منقسمه الى طبيعية وعقلية
وضعيه كما ذكرنا شارح ومثال الدلالة اللفظية الوضعيه كدلالة زيد على معناه
وهو الذات المخصوصه بمثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ السمع من وراء الجدل
على وجود اللفظ ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة الخ على وجه الصدر ودلالة
الغير اللفظية منقسمه الى وضعيه ان كان بتوسط الوضع كالخطوط والعقود وا
لاشارات والنصب فان الواضع وضعا لمعان مخصوصه فان النصب مثلاً
كالخشب المنسوب في النصب في الماء يدل على ان هذا الخشب منسوب بالوضع وكذا غير ذلك
عقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة العالم على وجود الصانع والى طبيعية كدلالة

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

الجزء

الجزء على الكل والصفة على الوحد ولم يذكرنا ارجح الدلالة الغير اللفظية باقسامها
لان المقصود باللفظ للمنطقين الدلالة اللفظية الوضعيه لانها مستعملة في العلوم
على ما لا يخفى **قال** او يدل على ما يلزمه في الذهن **اقول** اي يدل على شيء يلزم العلم
من العلم بفهم اللفظ اي دلالة الالزاميه هي يلزم من العلم باللفظ العلم بالذات من
غير احتياج الى وقت وهو ما يقتضون بتولنا لانه اي يقع محول الموضوع الذي هو
اسم ان المصدر يلزم التعليل كالمستغنى في دليل ثبات الحدود للعالم وهو قولنا
لانه مستغنى وكل مستغنى حادث وان للتغنى وقع محول الموضوع الذي وقع اسم ان
المصدر يلزم التعليل وهو العالم لان الصغرى في لانه عبارة عن العالم راجع اليه
ومن غير احتياج الى العلم بالذات في الجزم بالزوم بين ما وهذا هو معنى الزوم البين
بالمعنى الاخص وهو معتبر في الدلالة الالزاميه كالزوجه لاربعة فانه يلزم من
العلم بماهية الاربعة العلم بزوجه الاربعة **قال** لان اللفظ لا يدل على كل
اقول لانه ان دل على كل امر خارج لزوم دلالة اللفظ على امور غير متناهية لان كل
امور خارج عن معنى اللفظ امور غير متناهية ولودل على كلها لزم دلالة اللفظ
على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان **قال** لان الملازمة الخارجية اه **اقول**
لابد في هذا المقام من معرفة الملازمة مطلقاً والملازمة الخارجية والملازمة
الزهنية ومعرفة اللازم والملازم ومعرفة الشرط والمشرط واعلم ان الملازمة طلباً
هي كون الشيء مقتضياً للآخر والشيء الاول هو المستقي بالزوم والشيء الثاني هو
المستقي باللازم لوجود النهار لطول الشمس فان طلوع الشمس مقتضيه لوجود النهار
وطولع الشمس ملازم لوجود النهار لان له والملازمة الخارجية هي كون الشيء
مقتضياً للآخر في الخارج اي في نفس الامر كما ثبت تصور الزوم في الخارج ثبت تقوى
اللازم فيه كالمثال المذكور وكالزوجه لاربعة في الخارج فانه كما ثبت طلوع الشمس

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

فان قيل قد تقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وا لذاتي مقدم على عارضه كما مر بنا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق عليه الخاصه قليل وما صدق عليه العرض العام كثير والقليل قبل الكثير

في الخارج ثبت وجودها فيه وايضا كمانت ماهية الاثنين في الخارج ثبت وجودها فيه والملازمة الذهنية هي كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن اي ثبت تصور اللزوم في الذهن ثبت تصور اللازم فيه كزوم البصر للشيء فانه كمانت تصور الشيء في الذهن ثبت تصور البصر فيه واعلم ان بين الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية عموما وخصوصا مطلقا والملازمة الذهنية اعم من الملازمة الخارجية لانه كمانت تصور اللازم عند تصور اللزوم في الخارج ثبت تصور اللازم عند تصور اللزوم في الخارج وليس كمانت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كمانت تصور اللازم عند تصور اللزوم في الذهن ثبت تصور اللازم عند تصور اللزوم في الخارج لانه ثبت تصور البصر عند تصور الشيء في الذهن ولم يثبت في الخارج والشرط هو الذي يوقف عليه الشيء ولم يدخل في ماهيته ولم يؤثر فيها وبقي الوقوف بالشرط والوقوف عليه بالشرط كالوقوف للصلوة فان الوقوف شرط موقوف عليه للصلوة وليس بدخل فيها ولا يؤثر فيها واذا عرفت هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لدلالة الالتزامية لم يتحقق الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية لان الشروط لا يتحقق بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون الوقوف واللازم اي عدم تحقق دلالة الالتزام بدون الملازمة الخارجية بط وكذا اللزوم وهو كون الملازمة الخارجية شرطا لا بطلان اللازم مستلزما لبطلان اللزوم وانما قلنا اللازم بط لانه عدم اي الذي مفرومه عدي كالي يدل على الملكة اي على الذي مفرومه وجوده كالبرهنة لانه التزامية لانه كمانت تصور الشيء في الذهن ثبت تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كمانت تصور الشيء في الخارج ثبت تصور البصر في الخارج لان في الخارج بينهما معاندة وانما قلنا ان مفروم الشيء عدي ومفروم البصر وجودي لان مفروم الشيء عدم البصر كما ان شأنه ان يكون بصيرا وهو مفروم عدي ومفروم البصر وجودي هو قوة العقل بغيرها المحسوسات البصرية وهو مفروم وجودي لانه ليس في معناه

وهذه الملازمة الخارجية ثبت

لان لا يوجد في الخارج

وانما

68

وانما قيدنا مفروم الشيء بقولنا عما من شأنه ان يكون بصيرا لخراج الحجر والشجر وغيرها فان الحجر والشجر يصدق عليهما عدم البصر لكن ليس من شأنهما ان يكون بصيرا **قال** فنقول اللفظ ينقسم اه **اقول** فان قلت ان المنطقي لا يبحث من حيث انه منطقي الى المعاني لانها الموصلة الى الجبرولات فلم ذكر بحث اللفظ قلت لانه لا يمكن افادته واستفادتها بوقوفة على اللفاظ ذكره فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالاشارة قلت يحصل بالاشارة تفهيم المحسوسات والوجودات وفهمها دون تفهيم العدميات والعقولات وفهمها فان قلت يحصل بالاشكال الكتابية تفهيم المعاني كلها وفهمها محسوسة كانت او معدومة او معقولة فلم احتججه الى وضع اللفاظ قلت لما كنت مؤيدا لاشكال الكتابة اكثر من مؤتمرها وصنعوا اللفاظ لقلة مؤتمرها **قال** وللمجاعة يدل على جسم معين اه **اقول** قيل عليه ان المجاعة لا تدل على جسم معين بل تدل على جسم ما غير معين من افراد الحجر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد بالتعيين التعيين النوعي لا التعيين الشخصي اي تدل المجاعة على الماهية المعينة وهي ماهية الحجر اعترض عليه بان المجاعة المرمية ليست بماهية نوع الحجر بل فرد من افرادها اجيب عنه بانه لا وجود للماهية الا في ضمن فرد من افرادها فاذا كان فرد من افرادها مرييا كانت الماهية مرمية **قال** صدقه **اقول** فان قلت الاقسام خمسة وهي الاربعة التي ذكرها الشارح وهو ما كان للفظه جزءا لكن لا معناه كالنقطة كما قال الشارح ابن الفنايري كذلك رجمته عليه قلت لما كان مال القسمين وهما ما يكون للفظه ولمعناه لكن لا يكون لجزء لفظه معنى وما يكون للفظه جزءا لا معناه واحدا عدل الشارح هذين القسمين قسما واحدا وانما قلنا مالمهما واحدا لان كل واحد من هذين القسمين متحد في عدم حصول المعنى لجزء لفظه وان كانا متغايرين من جهة ان احدهما القسمين لا يكون لهما جزء والقسم الآخر يكون لهما جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهي الخمسة المذكورة وما

قال ما من الشيء الذي

اشارة الى بيان الملازمة الخارجية

قال وانما تدل على جسم معين فان كان الاول فردا فردا

قال صدقه على هذه اقسام

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فالجوان اجنس بالنسبة الى
ليس داخلا ولكن شامله
انه عرض عام ليس بداخل في
بما بالنسبة الى الاسود وفضل
بالنسبة الى البشر وعرض عام
انما تعلم ان ما هو كونه

فقلت

١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩

سودان

قلت ان القيد الأخير اعني في جواب ما هو مخرج النقول والمخاوص مطلقا أي سواركان فصول
الانواع وفصول الاجناس وسواركان خواص الانواع وخواص الاجناس واما العرض العام
فلا يخرج الا بقيد الأخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لكن لا يقال في الجواب
اصلا فان قلت ان الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب ما هو وفي
جواب ما هو فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب ما هو قلت المراد من قوله الجنس مقول
في جواب ما هو تعيين المصطلح أي تعيين أي تعين ان الجنس لا يكون مقولا في جواب
أي شيء بل هو مقول في جواب ما هو قال ويرسم بانه كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد
قول قوله على كثيرين أي على الافراد لان المراد بالكثيرين في تعريف النوع هو الافراد واما المراد
من الكثيرين في تعريف الجنس الانواع دون الافراد قلت ان مقولته على الافراد لا بالذات بل
ثانيا بالعرض لانه يقال أولا بالذات على الماهيات الموجودة من الافراد وبوجهها يقال
على الافراد الشخصيات ولما كان يقول في حاجة الى قوله دون الحقيقة لان هذا القول
لا احتراز عن الجنس والجنس يخرج بقوله على كثيرين بدون الحقيقة لان الجنس
لا يكون مقولا على هذه الكثيرين بالذات قال وقوله مختلفين بالعدد دون

يخرج **الجنس قول** لوقال قوله ^{أو يقول} مختلفين دون الحقيقة يخرج الجنس
لأن أو ^{أو يقول} لانه لا يدخل بقوله بالعدد في الاخراج **لان**
الجنس ايضا مقول على ^{أو يقول} اثنين مختلفين ^{أو يقول} **لانه**

بالعدل ^{طال} خمس

بعون الله الملك الوهاب

تم هذه النسخة في أو آخر شهر

وجيب المربع

٤٨ - ليلة الاثنين في شهر رجم شريف في مدينة قم

رحمة الله سبحانه وتعالى

بن عبد علی بن

طریق

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

للصبا

الملك الملك

قله قله قله
الكلوم



محمود زورف

طاشکند علی حاکم

الفقر الميراث
مسجد الفخر
عمره
١١٢٣

محمد بن عبد الله بن محمد بن
 محمد بن عبد الله بن محمد بن
 محمد بن عبد الله بن محمد بن

قالوا وادعنا لندينك قال يا ايها الناس اني قد اتيتكم بالبينات وادعوا اليكم الى صراط مستقيم

3

66

3

— 5 —

1

10

221

3

11

116

22

...

1

生

25

2

10

1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبك اعتمادى يا كريم هذا بنذر التحقيق والله فيك الله تحققت بعضهما من الآراء
الكامل والعالم العمل الفضل اجماله ظاهر على كل شيء واوصافه لم يجد في الشئ
وبعضها مما عثر نظر القارئ وفكر القاصر على ما في هذه الخطبة للعلامة المشتهر في
والمعارف واصل الله الى آخر المطالب وارجم الله العليم العظيم ان يكون حجة
مقبولة نافعة وما توفيقي الا بالله وهو مو لا ما نعم المولى عليه توكلت والله اعيب
قال الشيخ النجاشي بعد التتميم بالتسمية قدس الله بكلام الله وعلمه بالحدوث
المشهور واذا اولى شئ مما يجب عليه من شكرنا لله تعالى في هذا الشكر
انكرنا انما في غير الحمد بقوله صلى الله عليه وسلم الحمد رأس الشكر ما شكر الله حمدك
الحمد له معنى لغوي ومعنى عرفه اما الاول فهو الوصف بالجميل على قصد
التعظيم على الجليل الاخبارى سواء كان في فضله او فاضله فيكون مورد الثناء
فقط ومعلقة اعم ويكون مختص بالمدح اذ يقال مدحت الثور على صفاته
لكنه خرج عن التعريف حمد الله على صفاته والجواب ان الصفا انما وصفه
عليها لكونها با دى افعال اختيارية واما الله فهو فعل بيئي غير تعظيم انعم بسبب
كونه منها سواء كان في فضل الله او الجود والادراك فيكون مورد الثناء اعم من
ومعلقة الاضام فقط وهذا معنى الشكر اللغوي فيكون التشبيه بين الحمد اللغوي
والشكر اللغوي الذي هو الحمد العرفي عموما في وجه واما الشكر العرفي فهو صفة
جميع ما اعطاه الله تعالى ما خلق لعله هو فضل مطلقا كالحمد والثناء في الحمد العرفي

من وجوه احد ثلثة قد اعتبر في الشكر العرفي وصول التقوى الى الحد بغير خلاف الاول
لان المنعم المذكور في تعريف الحمد العرفي مطلق لم يقيد بكونه سبحانه تعالى متعاضدا على الامور
بجلا في الشكر العرفي اذ قد اعتبر فيه منعم مخصوص هو الله تعالى وهو صاحب له العبد
ان كونه ما بينهما ان فعل التذلل والذل وحده مثلا محمدا عرفيا وليس شكر عرفي أصلا
او قد اعتبر فيه شمول الآيات ثلثها ان الشكر بهذا المعنى لا يتعلق بغير الله تعالى بجل
الحمد وهو اختص مطلقا بحسب التحقيق ثم الحمد التقوي وذلك ظاهر ثم ان الحمد يقع بغير
مصدر واليكن الفعل او المفعول او المحل بالمصدر او بالفعل المشترك بين الفعلين وذلك
اول حبس المقام او مقام حمد تعالى بل لا يمتنع ان يكون الحمد في قوله الحمد لله
بالحمد ونخص به كما يفيد الالام الجارية اولام التوفيق والنجى ما في ترك النسخ
بالسبحانه من التعظيم وادعاء اليقين والحمد بمبدأ ولوليه خبره متعلق بحمد وف
وهو اسم فاعل او فعل على الاستحالة الذي بين وتقديم الحمد على الولي مع انه مشعر
بالعلية ومعبودا هو مقدم على كل شئ لا يقتضي بالمقام تقديم الحمد فاعلمت الحمد على الجمع
قوله الحمد لوليه لا بالحمد فقط واجزاها بجلته مستوية النسبة في هذا التمجيد قلت الحمد لوليه
انت كما ان ادخاها من افراد الحمد فله نوع مناسبة بالجزء الاول من هذه الجنة
فيستحق التقديم ولا الحمد مستدالية في الحال وعال لوليه في الال ذلك
لان الال حمدت الولي حمد فاعلم الفعل وتقيم المصدر مقامه ثم اور والمفعول
بعده خبره فاعلم له لام التقوية فاعلم المصدر فيه ثم عدل النصيب الى المفعول
الدام والاعتداد فاعلم قلت من اين علم في الال مفعول مطلق ينبئ منانه
قلت من ان المصادر احداث متعلق بجالها كالها يقتضي انه تدل على نسبتها
اليها والال في بيانه النسب والتعلق بالافعال فمن مناسبة فستد على
مع المصادر اذ افعالها انصبته وقد تزايدت هذه المناسبة في مصادر مخصوص
كثرة استعمالها منصوبة بافعال مضمرة وقصير هذا الكلام مذكور في المطولات
ولان التقديم يفيد التقوى اذ التوفيق وذلك لان الفعل المقدرة في الحمد انظر

فان كانوا سكرانين على واحد منهم لما كانوا انسانا وان كانا انسانين لم يصح ان يقع جوارحهما في ذلك

فان كانوا سكرانين على واحد منهم لما كانوا انسانا وان كانا انسانين لم يصح ان يقع جوارحهما في ذلك

اما اسم النحل كما ذهب اليه البعض وفعل كما ذهب اليه البعض وهو الاسم في الاول فغير
القريب من التقدير وعلى انما يفيد التقوى ولان التقديم يفيد ختم الاول وهو الله تعالى
بالله كن انما هو انما في فيقيد انما سبحانه وتعالى متصرف بالجملة لا بالذم فان قلت
التقديم يفيد ختم من الجمل بالمبدء والجزء جوع الجار والمجرور فقط فكيف جعل الله
الله كور قلت الحال ما ذكرت كمن يرم منه ان مفهوم الثابت قد يخص لا يتجاوز الى غيره
وهو الذم فلم يرم ان يكون الذم مثلا غير ثابت فاستحى وتعالى متصرف بالجملة لا بالذم
واعلم ان الله تعالى في قوله الحمد يحتمل ان يكون لام الجنس ان يكون لام الاستغراق وان يكون
العهد الخارجي والحمل العهد الداخلي اما لا يخرط واما الاول فلا تها لوك كانت
لام الجنس لا فائدة في خبره على استحيى كما في قوله زيد الابر فانما يفيد الامارة بخرقة
في زيد ولم يرم منه ان يثبت جميع الحادثة له تعالى لانه لو لم يكن كذلك على تقدير ختم الجنس
لكان قد زاد انما هو الذم ثانيا لغيره تعالى فيثبت الجنس في ضمنه هذا الفرد فلا يتحقق الجنس
والحمد خلافة ولو كانت لام الاستغراق لا فائدة في جميع الحادثة ثابت له ولو كانت
لام العهد الخارجي فيفيد ان الله الاكمل ثابت له وكل ذلك مقرر صحيح يبين تمام الحمد
فان قلت الاحتمال انما يقع على مذهب السنة والجماعة فانما يوافق الحمد سواء
كانت افعال العباد واول مخلوقة متدبر عندهم فهذا الاعتبار جميع الحادثة راجعة اليه
ولا يقع على مذهب المعتزلة فانما افعال العباد عندهم غير مخلوقة لله بل مخلوقة فليخرج
الحادثة اليه واما الاحتمال الاول فلا يقع على كلا المذهبين اما على مذهب المعتزلة فله
فان الحمد بناء على ما هو مخلوق للعهد ثابت له حقيقة لا يقع نفية عنه واما على مذهب
اهل السنة والجماعة فانما افعال العباد وان كانت مخلوقة لله فيقع راجعة اليه
باعتبار الاعتبار لكن لا يقع ان يفيد عن غيره فانما الحمد بناء على ما هو مكسوب للعبادة
ان مكسوب له ثابت له حقيقة فكيف يقع نفية عنه قلت الاحتمال الثاني يقع على مذهب
المعتزلة ايضا فانما الحمد بناء على افعال العباد ويصح راجعة اليه باعتبار مكسوبهم وقدرهم
على تلك الافعال والتمسك والاقدر مخلوقاته سبحانه وتعالى والاحتمال الاول لا يقع على كلا المذهبين

المذهبين فانه قد علمنا ان الحمد راجعة اليه والافعال تحقيق او ادعاء
بناء على تنزهه عن غيره تنزهه عن عدم الشئ انما هو صاحب الكثرة قد صرح في سورة
التغابن في قوله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
ثم قال واما الحمد فغيره ثم فاعلم بان تقدم الله جوت على بينه وهو المتكبر والاقدر
فان قلت مقام الحمد يلازم الاستغراق وهو يفيد على تقدير الاول انما يفيد في
ان يحمل على ان في فقط ليفهم الاستغراق صرحا قلت على الاول يفهم الاستغراق
بطريق البرهان وسلك طريق البرهان في فن من البداهة وعلم ان صاحب الكثرة
قد حمل الله تعالى في قوله الحمد الله على تعريف الجنس حيث قال فان قلت ما معنى تعريف
فيه هو كالتعريف في ارسطو النواك وهو تعريف الجنس بمناه الاشارة الى ما
كل احد من الحمد ما هو والبرهان ما هو من اجزاء الافعال فقد رأت انه مشبه
تعريف الحمد بتعريف مال مشهور بالمصادفة بعد غير توهم الاستغراق ثم ان رأت ان
القدر المشترك بينهما معنى تعريف الجنس لم يفسر معنى القدر المشترك على وجه التفرقة حال
كل منهما بخصوصه وعرف به ايضا معنى تعريف الجنس مطلقا سوى انما يماز به احد ج
عن الاقوى في قوله وما من شاة من صرح بانما معنى تعريف الجنس الى حضور الامة في
وميزة هناك لمسا ثرا ما يشاء فانما التسمية وانما دل على ما انه معقولة متميزة في العلم
حاضرة عن الآلة اشارة الى انما تميزها وحضورها والفرق بين حضورها في الزمان
وبين الاشارة الى حضورها في عينها هناك ط كما لا يخفى وتوهم كثير من الناس ان معنى
تعريف الجنس هو الاستغراق وبطلان الاستغراق قد تحقق في النفي والاثبات كما في
لا رجل وتمر بخرم جادة وليس هناك تعريف صلاح ثم قال صاحب الكثرة في الاستغراق
الذي يتوهم كثير من الناس وهم منهم مالا فان قلت قد حمل صاحب الكثرة في الموقف لأم الجنس
في موضعين من على الشمول والاحاطة وهو معنى الاستغراق بمعنى فكيف جعله هناك
وكما في التوهم كونه الاستغراق معنى تعريف الجنس لا كونه مستفادا من الموقف بالتمام بمعنى
المقام فنقول بوجه ان توهم انه معنى تعريف الجنس بديل قوله ما معنى التعريف فيه وقوله

فانما زاد سلبا على كل واحد منهما ما لا ينسب اليه والى الله تعالى

عنه

والله اعلم بالصواب

الاشارة وقد نقل عن المقرئ بين كون الاستغراق واحدا ان الله لا يقيد سوي شيئا
والتسمية لا يدل على استقامه فاذن لا يكون منه استغراق بذاته ليس في استغراق
هو مدلول الاسم او اللام لانه يستفاد مطلقا اذ لا شك في ان الاستغراق
بالقوانين الحالية والمقابلة كيف وقد عرف انه محل كثير من اللامات على الاستغراق وكما به
مشحون منه وهذا يدفع ما يقال انه ما ذكره غير تام لانه ان اراد انه لا يحمل الاستغراق
اصلا فم وان اراد لا يكون الاستغراق مدلول اللام فممكن لا يبرهن منه كون الاستغراق
واما مطلقا ويندفع ايضا ما يقال من انه ما ذكره لو تم لم انه لا يجوز حمل شي على الله
الواقعة في تركيب البلغة على الاستغراق والعهد القوي والحقا في بعض ما ذكره لانه
حمل اللام على الاستغراق والعهد بناء على انه يستفاد بمجموعة القوانين على انه الاسم الحالي
بل هو العهد الذي يدل بالوضع التام على العهد الحالي فيكون مدلول الاسم البتة يتحقق
ان معنى التوضيف مطلق هو الاشارة الى مدلول اللفظ وهو معلوم متعين حاضر
في قوله تعالى مع وقصد الفرد كلاً او بعضها خارج عن مدلول اللفظ ولعمد حصرها
الكثرة في المفصل فانه في الاسم في التعريف والتعريف في العهد ففهم من هذا
ان مدلول الحالي باللام هو الجسد والعهد الجارح واما الاستغراق في العهد الذي هو
فهو خارج عن المدلول وبالجملة انه صاحب الكثرة في حمل اللام على الجسد ومن
الاستغراق يدل على ذلك انه يقتصر على ذكر جسد الجسد واما بين اسماء الجسد
الاغصان ولم يتفرع لشموله واجابته لا فردا وانه قال فيما بعد بعد التسمية
على اقصان الجسد به ولم يقل اقصان الجسد واما التمسك في ذلك بقوله واما
الذي رتب في غير تام لانه ان يكون الاستغراق في التوضيف مع كونه مستفاداً في العهد
باللام بمجموعة المقام كانه بينهما كونه هذا وقد قيل في الجسد على الاستغراق
حينئذ على مشيئة خلق الاعمال فانما افعال العباد ولما كانت مخلوقة لهم عند التسمية
كانت الحامد عليها راجعة اليهم فلا تخصيص للحامد كلها باسمه كما وفاده ظاهر
لانه خصص الجسد يستلزم تخصيص افراده ايضا اذ لو وجد فردا منه غيره لم يستلزم

له في ضمنه على انه يحتمل الاستغراق في المقام الخطا على الفرد الاكل كانه هو الجسد
وقيل ينبغي على انه من المصادرة ثابتة ما فيها لها سادة مسددة ولا افعال انما تدل
على الحقيقة ومن الاستغراق وذلك بان لا ينافي في فقهه انما هو لصحة القوانين
وقيل انما اختاره بناء على ان الجسد هو المبدأ في العلم انما يقع في افعال الاستغراق
في المصادرة وعند حفاة قوانين الاستغراق وهو ايضا مردود بان الحالي بل هو الجسد في افعال
الحالي بتيقبا ودراسة الاستغراق وهو ان يقع في افعالها كانه احد او غيره
واما مقام ادلى بملاحظة الاستغراق في مقام تخصيص الجسد بانه مقتضى القوة الاستغراق
فيما نحن فيه ان على علم ويمكن ان يقال انما اختاره لانه الجسد مستفاد من وجود الكلام
واخصص الجسد المفهوم من وجود الكلام يستلزم تخصيص جميع الافراد فلا حاجة في ما يقتضيه
الذي هو ثبوت الحمد له وانتفاؤه عن غيره الى انه لا يلازم التعمول والاحاطة ويستفاد
فيه بالامور الخارجية بل يقول على ما اختاره يكون تخصيص جميع الافراد انما يطرأ
البرهان وسلوك طريق البرهان في فن من البلاغة كما عرفت انما كانت تلك فكيف
يقع على من باب صاحب الكثرة في تخصيص جسد الجسد قلنا مع ذلك بناء على انه
افعال الجسد التي يستعمل بها الحمد عند انما هي يمكن الله وادارته وقدرته عليها ومن هذا
الوجه يمكن ان يحمل ذلك الحمد راجعا اليه بتمامه ولا يرد على ذلك ان
افعالهم بغيره التي يستعمل بها الحمد ايضا باذنه الله ويمكنه فيلزم رجوع الدم اليه
كما يتبين في علم الكلام انه اذا راجعنا على الافعال الجسد على الاضمار البقية ليس
بصحيح هذا هو غاية الكلام في هذا المقام والمقتضى في جميع الكلام لانه كما يطرأ فيه
اقدام الاوامر بل انهم العلماء الكلام الحمد لله على الانعام والاكرام والذكر على الام
ثم اعلم انه قول الحمد لوليه انما اجابا كما هو حاله واما ان الله وعلى التقديرين يدل
اجابا لانه متعطف بصفة الكمال فيكون الحمد له وذلك لانه الحمد ليس له الحمد لله
بل كل ما دل على صفاته الكمال فهو حمد باعتباره لانه عليه وانما يظهر لها في الحقيقة
للمصوتية حقيقة اظهر حقيقة الكمال وذلك فيكون بالقول وقد يكون بالفعل وذلك

قالوا وادخلوا في الدين الاسلام وادخلوا في الدين الاسلام وادخلوا في الدين الاسلام

اقول لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
طبيعية يتصور فيها التخلّف وفي الماهيات زيادة لبطء العلم كجملها المقام فارجع الى
المسوّجة ان ذلك الماهيات على كمالها لا تاتي متوجّهة الى تدبير البديهة وتكميل الحكمة
مكثرة بالكدورات الطبيعية الشبيهة بالقوة الشهوية والغضبية وكان الواجب
في غاية التفرقة عنها ولم يكن بينهما مناسبة بسبب كثرة تباينها فبعضها كمال العلم
وجب عليها الاستعانة في استغناء الكمال من تلك المعضة المتوسطة والجماع
البحر والتمسك بالفعل وادواتها ووسائلها في كل من طريقها باعتبار صحة يقين
النقل لبعض سبب ذلك التعلق فلا بد من وقوع التوسل في استحصال الكمال العلية
والعالية الى ما كان ارفع من الامور في الجاهل والاتباع الذين قاموا مقامه في ذلك
بافضل الوسايل اعني الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واصالة عليهم تبعاً فقالوا
اي الترتيب وانما صفة الخير الى ما زلنا من علو جلاله الحق سبحانه والتمسك بالخير والافضل
الخارجي وقال الله يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً فوجب الصلوة قولاً وفعلًا
على نية من انبأ به خير او من النبوة بحسن الرتبة وهو ان يبعث الله رجلاً منكم
الشرعية سواء كان معكم من اولاد الرسول ان كان ذلك يكون له كتاب فيكون
النبي اعظم مطلقاً من الرسول ونقص من يدعي غير ذلك فانه ينافي مع انه خير من
التسليم اللهم الا ان يتكلم في نقصه بانياسي اسم الله وقيل بانهم يسمون من
للتسليم ولكن بالنسبة الى قوم آفون او غيرهم بانه عدو الكتاب اقل من عدو الله
فلا يشترط في الرسول الكتاب احيى به كمال تكرار نزول كانه الفاعل في شرط
في الرسول الشرع الجديد ايضاً ونقصه بجمعيل عليه السلام فانه لا شرع جديد له
واجب به كمال تكرار الوحي فالشرع جديد باعتبار الوحي والنجي ما في شرع
ما صلى الله عليه وسلم من رعاية التسليم ايضاً والافادة قد يكون له بعد ذلك هو الدليل
فينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم فقول الصلوة على نبيه اما عطف من على
واما عطف مع لاجل عطف واحد لا كما قالوا العال بهذا وهو انبياءه وعلى الله

الله صلى الله عليه وسلم لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
وحيث انما كان في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
واوّل وفي بعض كتب القراءة ان الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
في آدم وضعف هذا القول بان من عادة العرب ان تبدل الحروف الاخرى من الاصل
وهنا بالعكس مع انهم لو بدّلوا الحروف لم يمتح إلى كثرة التغير وقد قال بعض من
كان في الحسن انه الفاء بدل من الواو اصل اول فركبت الواو وانفتح ما قبلها وانقلبت
فيكون ختفاً من اول يقول لانه ان الحرف يرجو اليه وقول الا حروف بنية القول الاول
فالتصغير لا يمتح في قول وحيث انما كان في قوله صلى الله عليه وسلم لانه لا بد من ذلك
على اخصاله ولهذا قال صاحب الفتح انه قولهم اخذنا انبأ بها خطاً والقراب
خا بها انبأ بها والحقبة من يدرك النبي صلى الله عليه وسلم حين الاسلام وحيث انما كان في قوله
بادية الادب حفظ كل شيء في حربه اما بعد من الظروف المبنية على الضم
ما هو مضاف اليه من اللفظ فقط دون النية اي بعد النسبة وكلمة الصلوة فحق في
بعض النسخ وبعد قوله صلى الله عليه وسلم اما على تقدير انما او على توهمها كذا قيل لكن القياس
خلافه لانه تقدير انما او كان في الجواز او انما او انما ما بعد ما كان في قوله وركب
فكبره ونيابك فظهر وانما في الجهر وهذا فيلحق فليد وقوله وذلك فليست حوا
وما بعده ونما لا الله فادوا ولم تفلحوا وما ب الله عليكم فاقبوا ولو لم يكن في
المقدم منه الشرط فلا يلزم الى تقدير لها على سبب زيد حين لقينته فانا
اكرمته وشمل هذا في اذمطر وقيل الواو بدل من اما والاصل ما يمكن من شيء بعد
الحمد والصلوة فحق في ان وقع شيء بعد الحمد والصلوة في الدنيا والقصود المباحة
في وقوع الجملة التي وقعت بعد الفاء فوقعت اما مقامهما بالمبتدأ وفعل الشرط
وتضمنت معناهما ولهذا الترتيب الفاء واللام للشرط عاباً ولصوتي السلام
للمبتدأ قضاء في ما كان وبقائه لا بد من الامكان ثم ان كلمة هذه اما ان رما الى
المسما المرتبة اما في التعلق او في التلقظ او في الكتابة على سبيل منع الخطو عن حرف

وان كان وضعها للمصنف المصنف في رأي الخطاب لانه كان غير
صارته بمنزلة المحووت المصنوعة وانما الى اللفظ المستربة الدلالة على المعاني
وهذه اللفظ وان كانت غير مبصرة لكنها واللفظ الدلالة الموضوع على معانيها فكانها
مبصرة فوايد جمع فائق وهي لغة ما استفدت من مال او علم ومطلعا كما تترتب
على الفعل من حيث انه كذا كذا سواء حاله الاقدم عليه هو الوضع او لا فيها مغموم
من وجه فانها مجمعة في المرتب البعث يفوق الاول في المرتب الغير البعث وانما
في البعث الغير المرتب على الاول فهو صيف المعنى المستربة بالعارف لكونها فائقة
التفصيل في احوال اللفظ من حيث الاعراب البناء والترتيب المعنى وعلى انما في صيف
اللفظ المستربة لكونها مرتبة على اللفظ مع الترتيب فيها والتعبير في ذلك المعنى واللفظ
في الاول بكونه في الثاني بلفظ الجمع استارة الى كمال ارتباط بكونه الفوائد
تصارت كانه او واحد وتقدم المسند اليه مفيد المحر والاشارة الى زيادة مرتبة
شهره بالنسبة الى الترتيب الفاو واقية اي كافية بكل مشكلات الكافية هو كذا
مع صرحه ووجارة نظمه مشتمل على فوايد شريفة وقواعد لطيفة مخنوية على دق
اسرار العربية منظومة المباحث التي على مقلع العلوم الادبية للعلامة التي
اي للعلامة او الكائن للعلامة على ان يكون حاله الكافية المعاني فيها فانه مفعول
مخفف الفعل المستفاد ثم اضافة المسئلة اليها انما مشكلات ثبتت للكافية والتوضيح
الاول بان سببه طالع الحظ لانه المعنى على ان كيب التوضيح وان لم يربط باللفظ
لان حذف الموصول مع بعض الصلة في جاز عند البصريين وعليك برعاية جانب
الحظ اذا عارضه جانب اللفظ فانها لجادة لاول الالفاظ المشتهر بالذكر والظاهر
ان ثبت لانه الاسناد الى غير المؤثر اللفظي بوجوب تأنيث المسند لانه اعترضا
الحظ لانه اريد بالعلامة المذكور وانما يخرج من رعاية الذكر والتأنيث اذا كان اللفظ
مذكرا والمخ مؤنثا او بالعكس المبني رقيق والمفارب مرغى البلاد المشهورة والى
المفربة واراد بالشرق تحت طلوع الشمس بالمغرب على غروب وفيه كمال الخبي الشيخ

الشيخ مقطوع على الترفع لقصده المخرج الى الترتيب ولفظه وهو القول المجيد بن الخطاب
هو الفصل المحقق والعالم المحقق علامه الوركي جمال الدين ابو عمرو بن عثمان بن حبيب
رفع الله مكانا عليا تقدر الله بغيره وعاء اي جعل الله بغيره لباسا اي ستر الله بغيره
بغيره والخمد غمد غلاف السيف وفي الجملة استارة الى شيئين احدهما الشيخ
يشبه السيف في الحدة قطع المشكلا وان في كانه عند عفو ابغوا حيث في البصر
المعنى وسكنه بجوته جانب بالكمه ارجل الله وسط جنانه سكنه لانه غير نظمتها ارجلها
في سكك التوير السك الخط وسقط التوير السك ما دام فيه الجزر والجزر المقيم للولد
الغزير الولد جاء كفرنس فعل مفردا وجمعا ضياء والذين يوسف حفظ الله شي مفرد
مطلق ارسخ الشجاعة اي انزله تنزهها عن جميع اشياء الموجبة للنقص فذكر فضل
وقد صيف المصدر الى مفعوله وهذا الحد واجب له الرضى كالمصدر وذكر على فعل
او مفعول بعين لا يثبت الترتيب بل لرفع الجاهل حادث في حذف فعله لتفصيله وجب حذف
ومنه حمد آل محم عن موصفا التلطف والتأنيف هو قرب من الناس وتبنيها بالعلم
الضمانية نسبة الى ضياء الدين فخر والمضاني اليه لانه المقصود دليل المصنف
فصارت كعبه مناف واما القيس فيقال جدير وادري كايين ذبير وادري عود فان يقال
عودي وادري في قال المصنف في الثانية في تحت المنسوب والمضاني ان كاه انما
مقصودا املا كايين الزبير وادري عود وقيل ذبير وعودي وان كان كعبه مناف
واما في القيس قيل عدي وادري واسمه يتي كلامه هذا اما كونها فوايد فلما ذكرنا
واما كونها ضمانية فلما يفهم من قوله انضمتها للولد الغزير وقد صرح به قوله لانه ضياء
يوسف لهذا الجمع والتأنيف كالمعلم الغائية فثبت الكتاب الى ضياء الدين
كنسبة المعلول بعلة الغائية والعلم الغائية ما يتوهم باعطاء اقدم القائل
على الفعل وادري في الحقيقة سلم جمع المبتدأين لا تعلم لكن فوايد اهتمام به فلما
قال كالمعلم الغائية وفي هذه التسمية استارة الى ان تلك الفوايد امور ووجه
فخر الابهام بالابهام والابهام يحصل لضبطها للعقل ضياء ونفعه رضاء الدين الله

قوله لا ينفك عن كونه واحداً مع ذاته لا ينفك عن كونه واحداً مع ذاته

بعض الشواهد انه يعني ان ذلك التشبيه لم يثبت له الحقيقة والبطانة واجابته الحق
التي هي قولنا لا ينفك ما وجد في الدنيا على طريقة الاستعارة التسمية بانه تشبيه
الاشياء بالجمع واستعمل لفظ الجمع فيه غير ان شق لفظ الجمع لم ينفك عن لفظ الفعل
ولفظ لا ينفك ملامح التشبيه به فهو **قوله** والكلمة بكسر اللام جنس من جمع حقيقة
ان يقع على القليل والكثير كالفعل والماء والتمر والقرب لكنه لم يقع الا على الكثير
وهو قول سيبويه وقال انكش سماء الجمع التي لها احاد وجمع تركها جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الجنس كمر وتمر وكحل وكحلبة واما اسم جنس او جمع لا واحد له فلفظه
كحوابل ونعم فليس جمع بالاشتقاق فهو له الجمع ووجهه ان ينفك عن الفراء **قوله** بدليل
قوله انه يصعد الكلم الطيب بدليل قوله في العمل الصالح برفعه بدليل قوله في قوله
الكلم عن مواضعه بدليل قوله في قوله صلى الله عليه وسلم في تفسير الكلم الطيب هو قوله
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ووجه الدلالة انه لو كان
جمعاً لوجب ان يثبت الفير الراجح اليه فانتهى القول بالجمعية فثبت الجمعية او لا
ثبت فان دفع ما يقال في انه لا ينفك في التمام كونه الكلم اسم جمع ايضا لكنه ينفك
انه يجوز ان يكون اللام فيه مبطلة للجمعية ومقتبة للجمعية والله كسر له ذلك فقام
حيث لا يقع الا على التثنية فلو كان جنساً ينفك ان يقع على الواحد والاثنين
وليس فليس فيه انه ذلك الاستعمال للجانب الوضع والمعتبر هو الوضع وايضا كثر
في الاسماء لم يطلق على الواحد والاثنين كالقوم والرهط وكوكبا وفيه بحث
وقدر الجمعية بقوله ينفك عن كونه واحداً وقدره بقوله ينفك عن كونه واحداً وقدره بقوله
اذا كان جنساً يجوز ان لا ينفك عن كونه واحداً الى اللفظ المصنف فافهم وقدر الجمعية
بانه قولنا ليس من ادراك الموضع بشهادة الاستقادة والكلم الطيب يدل بعض
الكلم يعني انه البعض معتبر في مفهوم الكلام وانه لم يكن في نظمه فالصريح في الجمع في الكلام
باعتبار هذا التأويل والى البعض المفهوم لانه المتعارف اذ هو تكلف بعيد
لا يلزم اليه نظم التمام ووجه ان ذلك الكلم الطيب بعض الكلم لا كلمة فكأنه قبل التسمية

يصعد بعض الكلم الرزق والطيب وهذا لا ينافي صعود الكلم الطيب وهذا بعيد
الكلم الطيب فان الجمع الكلم الطيب وهذا بعيد ولو قيل الكلم الطيب ما دل على جميع
الكلم لدلالة لفظ الجمع عليه فكأنه قيل جميع الكلم الطيب لم ينفك عن البعض في هذا المصنف
وهذا كما يقال في قوله تعالى وقال نسوة الى جميع نسوة ليعتق من كل الفاعل وذلك
لان ما ثبت الجمع يؤول الى الجماعة وهذا غير لازم اذ يجوز ان يؤول الجمع ونحوه يكون مذكراً
قوله وانما للمصنف جعل ان يكون لفظ الكلم بما هي مستلزمة من الصفة في ذلك
المصنف الصنف ولا قصد الى الوحدة وان لم يكن الوحدة هي الافراد المعبرة عن الافراد
معتبرة نفس الجنس المصطلح والوحدة عارضة له ووجه التمام بعيد عن اصل الاري ان
اذا جعل مرة على كانه غير منفرد بعينه ان جرد العلم ولم ينفك عن الوحدة فلو جعل الجمع اسماً
لمفهوم لكان كلف **قوله** ولا منافاة بينهما جواب وتدل مقدرة تقدير الجمعية
امور كثيرة واذا كان اللام الجنس بعد قصد الجنس للردم واذا كان ان الوحدة قد قصد
الوحدة ايضاً والاما كانه في ايرادها فائق فيكون الوحدة والمثيرة من مقصود
فاجاب بجواز انما الجنس الوحدة وان كانا افراداً متصفاً بالثبوت فالثبوت صفة
الجمعية والوحدة صفة الجنس نفسه وفيه انما ان يدل على وحدة فرد الجنس لا على
الجنس كانه مرة وفيه انه فلا قصد الى الجنس بل الى الفرد ووحدة وفيه انما المقصود
باللات نفس الجنس اذ هو المعروف ان اوردت ان اثارة الى انه لا ينفك عن الوحدة
حين اوردت العبارة او وضع انما اوردت انما ليدل على انه المقصود
بالتمويه الجنس الذي هو يتحقق في ضم الواحد لانه الاثنين وسائرهما وفيه انه فلا
منافاة في ايضاً **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي ووجه لانه انما يربط باللام
الى فرد المفهوم الكلي ويكون ذلك الفرد معقوداً به وادراكه احداهما انما التوفيق
الفرد غير جائز عندهم والجواب انه ما يجوز تعريفه هو الفرد الشخصي لا النوعي
ونما بينهما انه قد اشترك ذلك المفهوم المصطلح في ايراد تعريف فرد منه مطلق
فردا تعريف وانما اريد تعريف ذلك المشترك فلا عهد وايضاً لا ينافي ذلك المفهوم

سابقا لا يسمي ههنا والجواب ان المراد بكلمة ما يطلق عليه الكلمة اعني هذا المفهوم والكلمة
المصطلحة فرد متفرقة يطلق الكلمة على الجملة ايضا كانه قوله نعم وكنت كلمة رتبة صف او
المفرد المطلق الموصوف المطلق الموصوف الموصوف او ما يتكلم به قليلا كانه واكثر او ما
حدث سبق الذكر فاعلم ان التقدم المعبر فيه يتم بالتحقق والتقدير كما كان في موضع
فانما في المصطلح للكلمة لتعيينه كانه قد كثر سابقا ولا يلحق ترجيح العهد فلذلك قال يمكن ان
الاضعاف هذا لئلا يتبين كنه معي في اللفظ مما لم يكن في التسمية لكن ذلك معي في
في مواضع شتى قال بعض الافاضل التسمية بقصد به معنى عندك مع حيث
هو معي واما النكرة فيقصد بها التسمية بالنفس الى المعاني في حيث ذات لا يلاحظ
فيها تعيينه وانما كان معينا في نفسه كمن من مصاحبة التعيين وجملة فرق بين
ومنه في تصويره ذلك مقدمة هي ان فهم المعنى من اللفظ بمعونه الوضع والعلم به فلا
ان يكون المعنى متقوتا مما لا بعضها في بعض عندك مع فاذل اسم على ما قلنا
ان يكون ذلك المعنى الاعتباري كونه المعنى معينا عندك مع فميزا انه ذهبي لونه
اولا قال اول ستر معرفة وان في كلمة ثم قال الاس الى تعيين المعنى وحيث
ان كانت كونه اللفظ سمر على اما حيث ان كان المعنى والظاهر حيثما وما تارة
كاسمة واما شخصيا ان كان فردا منها او اكثر وان لم يكن كونه اللفظ فلا تارة
خارج عنه يشار به الى ذلك مثلا ان كانت في اسماء التسمية وكفرية السكك
والخطاب والغيب في القطار وكالتسمية المعلومة حلبة وغير حلبة في الموصولات
والكشف الى المعارف وكفر في اللام والنداء في الموقاة ثم يقول اذا دخلت اللام
على اسم الجنس فانه ان يربط الى حقيقة معينة منه فردا كان او افرادا ذكر كونه
حقيقيا او تقدير او ستر لاسم العهد الخارجي واما ما يشار بها الى الجنس فانه
ان يقصد بالجنس في حيث هو كانه التسمية وهو لا الحقيقة قد يطلق لاسم الجنس عليه
كأنه ليس في حيث هو موجود في ضمنه الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه التسمية
له في ضمنها فلولام العهد الذي في هذا الكلام كمن لم يكن لاسم العهد ايضا ان رة الى

الى الجنس باعتبار الحقيقة في ضمنه الفرد المعين بمعونه القرآن وهذا لا يجب راد ليكون
جميع اللفظ على واحد ولهذا قيل في ضمن التسمية بالاسماء اول من هو الواجب ههنا
تعيينها في بيانها لا يبين في شرح الكتاب فانه قلت ان يكون الاسم فيها العهد
الذي هو او لا يفرق ام لا قلت لا اما العهد فلا تسمية للمجهول يخرج خارجا واما التسمية
فلا تسمية الواجب في لا يخلو اما ان يكون الكلي في حيث هو كلى وهو كلى لانه التسمية عليه
الكثرة كلمة واما ان يكون كلى واحدا وهو ايضا يلاحظ التسمية في كلى واحد
فواحد ههنا لا يصح لمعرفته فضلا عن كونه واحدا واما ان يعضه وجزء بعض مجمع في كونه
صحة فاعلم ان ذلك البعض يلزم الترجيح بلا مرجح فقال **في** لاسم اي رتبة اقل قسمها
توهم ان اللفظ بمعنى الرتبة غير الفهم وذلك لا يقال ذلك الترتيب فيما اذا كان لم يرم
السواة في الفهم ثم ان اللفظ قد جاء في التسمية بمعنى النطق يقال لفظ به اي نطق وفي
التسمية جاء بمعنى ما يتكلم به قليلا او كثيرا او مناسبة ذلك المعينين بالمعنى التسمية
في ثم نقل في عرف النخلة ابتداء او بعد صلبه بمعنى اللفظ في الالف التسمية
في قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق وانه كانه حقيقة في المتعلق وهما يتعلق الرتبة
بالجسم وعلى ان في قبيل تسمية كثر باسم العام وانما فعل بوجه معنى له يعرف
المناسبة بين المعينين اقرب **في** والتلفظ الحقيقي ويقاير اللفظ كالكثرة والقواب
ان المتلفظ الحقيقي والحكي لانه اطلاق اللفظ بمعنى ما يتلفظ به حقيقة او حكما على
كلا القسمين بطريق حقيقة وكلمة في التسمية ليس شك في تسمية التسمية بل التسمية
فانهم **في** والحكي كالمعنى في زيد ضرب هذا بضمير من احد هما ليس متلفظ حقيقة
وذلك ليس من مقوله الحرف والصوت وكل متلفظ فهو من مقوله وفرد في تسمية
المعنى ليس متلفظ وهذا لا يتم في زيد سمع وقبل ان المعنى الحاضر في اللفظ مقوله
الحرف واما انما متلفظ حكما ودليل ابرو عليه حكم اللفظ في كونه مستندا اليه فاعلم
ومؤكد ومطوق عليه وغير ذلك وفيه تسمية في اللفظ في تسمية **في** ولم يوضع
لفظا لا حاجة اليه مع انه يوحى ان اللفظ الحقيقة موصوفة بآراء نفسها وليس كذلك

على ما هو الحقيقي واما قول المتن انه الفاعل فيجوز ان يكون لم يطلع على لفظ المحذوف
تحتا في حذف الفعل فكلما ضعيف حذف الفعل غير جائز عند الحاجة في غير صورته
وفيها خلاف ذلك **قول** المحذوف لفظ حقيقة والتلفظ ممكن واجبا كان او جائزا
او صحة التلفظ وايضا العتوت لا ينافي وجوب **قول** وكذا الله واما انه يجوز ان
يكون بحيث لا يمكن تلفظ الالف في غير احتمال وانه شئ من كلام الحق لا يمكن ان يتلفظ
الالف في الالف في قيام الصفة الواحدة بالتحصيل متعدي فلو تيق فسحق
على ان يثبت في حقيقة ان يند قام من لفظ كلي واخره ما هو صا د على الالف **قول**
فلا حاجة الى قيد يخرجها بل لا يتصور اذا لا يخرج في دخول فنه قال انه احرازه والوال
الاربع فيرو عليه انه لم يذكر هناك ما يشتملها في تصور الالف وانه اريد به عدم الدخول
فلا شك ان كنهه بعيد عن استعماله في تقديره او شئ بل لما قبل اللفظ كلف وكذا تقديره
القيد المتأخر في معنى بل فقه انه قلت لاية في الحد من جنس فصل وشيئا من التلفظ والوصف
اذ كل منهما غير محال على كنهه فكيف يكون حيث قلنا ان الالف عندهم هو الحرف الجايح والمائع
في شئ من الرسوم ايضا وثانيا ان ليس كل حرف مفصلا اذا لا بد من كونه مفصلا ان يكون تمام الجزء
المستمر لا يتصور غير الجنس **قول** واما قال لفظ ولم يقبل لفظه لانه لم يقبل الوحد
لانه المقصود حسن اللفظ ان كل اللفظ او لم يكن هذا اورد معه قيد الافراد ولو قال
لفظ قصد الوحدة كانه ذكر الافراد مستدركا او كيد الدافعي لانه لا تأسيب ذلك
لانه الوحدة المقصودة بها الافراد واما قصد الوحدة في الكلمة لانه في ذلك لا الجنس
من لفظ الطائفة من الجميع فلا بد من اعتبار الوحدة فيخرج الاثنين والجماعة ان قلت لم يقبل
لفظ حتى ينفذ عهده الافراد قلت لك انما رتبة افراد الوحدة التي مرادها ان في الكلمة
فانه قلنا انما مرادها الوحدة المقصودة من لفظ اللفظ مثل الوحدة في لفظ الكلمة مثل الوحدة المقصودة
محافظة ورجحان على عهده على كونه خارجا لانه ليس بواجب قلت لانك في التمرة
الواحدة ليس فيها ان يكون الوحدة قائمة بها لان نسبتها لانه مركب لا ينفذ ان واحد افراد
من الجنس لا يثبت غرات اديها واحد من افراد التمر بل افراد الواحد الواحد والواحد من الكلم

الكل في عهده على ما مر من المقصود ان يكون مفردا وارجح كونه مثل لفظ عهده على ما مر من المقصود
قول والمطابقة غير لازمة جواب كل مقدم متقدرة انه لا بد ان يقول لفظه ليطابق
الجزء المبني في التذكير والاثنية كانه قوله وكلمة الله على العليا ونحوه جواب المطابقة
غير لازمة وانما يلزم اذا كان اللفظ مشتقا والتلفظ في اللفظ مفردا فقد عجز لال فيه وانما يلزم
من الصفة حيث قيل رجل صوم دائرة صوم ورجل صوم فلا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
قاله جواب الرقي لا يجب توافقهما في الالف الا اذا كان اللفظ صفة مشتقة من سببية
كونه حسنة فيلزم من الكلمة غير متوقفة على كونه كافي للتفصيل بل هو تفصيل فيقول
او يقول بغيره قال فانه يجب التميز وقال السيد في حاشيته ان الرقي يتوافق بينهما
في التذكير وان الالف لا يجب بتبني شرط الاول ان يكون اللفظ مشتقا او في حكمه او في
ان لا يكون غير محذوف وفيه الذكر والمؤنث كرجل والالف ان يكون رافعا لغير المبني فلا يثبت
في حذف حسن وجهها بخلاف هذه حسنة هذا الكلام وفيه كنه **قول** مع كونه اللفظ اخر اللفظ
او مع كونه اللفظ في التوقف اخره وحيثما انتهى وضع وضعه وايضا لو قبل لفظه
لا يجوز ان يكون مفردا صفة لها وقد قصدنا هذا الاحتمال **قول** بخصيص شيئا في اي
شيئا في اي اذ هو الظاهر هو التمييز ولهذا قال وضع كنه باللام ولم يقل بغيره تمييزا
انما المراد بالوضع التبيين وحيث لا يرد انه في كل موضع انما هو على مقدم وحول البا على
المقصود كما هو استعمال الفصيح في قوله بغيره في تحقيق التفات الى في شرطه كنه في وضع
المشتبه كانت ومما يسهل كنه على التقديم الاول كما هو مشهور على ان المقصود قد يكون اضافيا
وحيث لا شك ان الالف موضع اللفظ كنه او بجمع الالف بغير واحد كنه في تحقيق
مثل ذلك الوضع ثم وحيث من اطلق اي كلي لا اذا اطلق والالف على التبيين الجاز
في الوضع وحيث يرد ان الاعراب الباء لا يحسن بالالف الموضوعه بل يجرى في الكتابات
والاستعارات وسبب ذلك ان الالف بغير الوضع انتم في تميز الكلمة وهو تبيين اللفظ
للمعنى سواء كان بلفظه او بواسطة القرينة وبعبارة اخرى كنه اذا اطلق في الجملة فيتم
معناه وحدها وحيث على تعيين الجازات وحيث لا يتوجه على وضع الحرف الفعل والافعال

يرد انه كثر انما يطلق اللفظ الموضوعي ولم يفهم منه العلم بالوضع لانه لو كان العلم بالوضع هو الذي
يبحث كذا علمنا ان العلم بالوضع يفهم منه العلم بالوضع لانه لو كان العلم بالوضع هو الذي
وتجلا يد عليه وضع الحرف ايضا لانه يصدر عنه كذا علمنا ان العلم بالوضع هو الذي
معناه وهذا العلم انما يتحقق اذا ذكر المتعلق بخصوصه فان قلت المراد بالعلم بالوضع هو العلم
من الاول ان المطلق يجوز ان يوضع في العلم بالوضع لانه لا جمل للوضع العلم بالوضع يتوقف على فهم
معناه يفهم الدور وجه الادعاء العلم بالوضع يتوقف على او كان الموضع لا على اللفظ
لكن بقي الكلام اذا كان الموضع متعلقا بلفظ اللفظ يلزم ان يتوقف العلم بالوضع على
الشيء والضعف في اللفظ فاعلم وقد وضع الدور بانه فهم الموضع في الحال يتوقف على العلم
ان يبق بالوضع في العلم بالوضع في الحال على فهم الموضع في الحال فلا دور و قد بان في فهم الموضع
يتوقف على العلم بالوضع في الحال اولاه كيف يتحقق الفهم في العلم بالوضع وقد وضع في العلم
فهو انهم لم ينفكوا عن اللفظ يتوقف على العلم بالوضع وهو يتوقف على فهم الموضع في اللفظ
وفي بحث وفي بحث **قوله** فيل يخرج منه وضع الحرف وكذا وضع الفعل فلا يكون تعريف
الوضع جابضا فلا يكون تعريف الكلمة جابضا بكون الحرف والفعل في تعريفها بسبب اعتبار
الوضع في تعريفها واما لفظ العلم كذا العلم في العلم بالوضع واجبة التعيين في
غير تحقق ولو عين هو في العلم بالوضع ولا بد منه واما العلم بالوضع في العلم بالوضع
هنا ورد بانه الوضع لا يختص بتعريف الوضع لزم الدور والواجب ان المراد بالوضع
لواجه تعريف الوضع التعيين اربعة العلم بالوضع **قوله** واجب ان يوضع العلم بالوضع
الطلاق محتمل ويرد عليه تعيين الجواز لانه اطلاق الجواز في تعريفه في علمنا
بانه اطلاق الجواز في معناه الاتي صحيح فاما وجه لا يفهم معناه الجواز في العلم بالوضع
الجواز في تعريفه فلا شك انه صحيح ولا يفهم منه معناه الاتي فلا يصدر في الكلمة قلت بل يفهم
لكن التورية قلت على انه غير وارد و ابن الفهم في ارادة بقاء العلم الجواز في العلم بالوضع
بانه اول ما ذهبتا في فهم اللفظ مطلقا كالحواب المذكور ليس بحاجم المادة الشبهة
وقد اوجب في اهل السؤال بانه من الحرف انه لم يذكر في الحقيقة يفهم جازما انه لم يفهم

والعلم المحقق في تعريف الوضع اعم من ان يبالى بالتفصيل وفي الموضع المستعمل في العلم بالوضع
وفي بحث **قوله** واطلاق الحرف قيل في نظر لانه اذا قيل اطلاق الحرف في العلم بالوضع
غير صحيح فلا شك في صحة مع انه لا يصح من علمنا ان العلم بالوضع هو الذي
فليتأمل **قوله** فيل يخرج منه وضع الحرف وكذا وضع الفعل فلا يكون تعريف
واجب ان يوضع العلم بالوضع في العلم بالوضع وقد كثر في الحقيقة المقصود بقاء العلم بالوضع
لا سيما في ذلك لانه فيل يفسر العلم بالوضع باقتضائهم المناسبات المقتضية العلم بالوضع
فالفعل متوقف بالافراد والتركيب للفعل وعلى ان يتوقف بقاء العلم بالوضع والتركيب
ويرد ان هذا المفهوم في العلم بالوضع وليس هو والاصح في العلم بالوضع في العلم بالوضع
فكيف يصح التعريف **قوله** فيل يخرج منه وضع الحرف وكذا وضع الفعل فلا يكون تعريف
يمينا المقصود المقصود كالاتي في المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود المقصود
بذلك في الشيء واتى ان يكون في المقصود مقاديرها او مكانا والثالث ان يكون في المقصود
على خلاف القياس او حذف التسمية وهو بعد فليعلم او بانه في اجتماعه مع العلم بالوضع
فيهما **قوله** فيل يخرج منه وضع الحرف وكذا وضع الفعل فلا يكون تعريف
علمنا الاول والثاني وحدهما العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
ان في بحث في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
قيل بالتحديد في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
الموضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
وذلك ايضا سهل والمراد غير هو في الجواز في تعريفه في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
بالوضع فانه لانه وضعه والافعال لطايع الى طبع اللفظ او طبع المعنى فطبيعة
والاعتقالية ولما جرد الوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
الانظر بانه بعض افق معناه انه انما اراد ان لا ينفك في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع
واراد اعم فافهم وتوقف العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع في العلم بالوضع

منهم يقال اللفظ باللفظ وهو يكون ما يختص بها بالكون اللفظ خارجا عنه فافهم ولو
 بعد التعريف بالتعريف مثل ان يقول سوا كان لفظا او غيره لم يرد الاعتراض **قوله** ما يتعلق
 بالقصد الى القصد شي غير جرح الى المعنى الاول لا القصد مطلقا لانه اعم من الاول وهو
 ظاهر **قوله** فكيف يكون المفرد فيه شعرا بان هذا الاعتراض باعتبار قيد لا فردا كما ان
 الاول باعتبار قيد المعنى والوصول قوله مفرد صدق للفظ لم يتجه قبل هذا الاعتراض في ان
 اللفظ مفرد وركبة لكن الافراد بالقياس الى معانيها فيصدق انها معاني مفردة
 في الجملة وهو ايراد الامداد بالافراد بالافراد بالقياس الى اللفظ الدال عليه **قوله**
 وقد اجتمع الشكلاين بانه ليس بينهما امر لا يوجد في مقام البعض لفظ وضع باراد
 لفظ آخر مفردا حتى يتجه الشكلاين في لزم وجود تلك المادة فالجواب الاول
 على تقدير تسليم ذلك وهذا الجواب بعدم تسليمه ولا يخفى انه ان لم يتقدم هذا الجواب على الاول
 الا ان يصدر كل جواب من جواب وقد راجع الى الجرح في الوضع كما انه لا يجوز التصور
 فلو وضع لفظ باراد لفظ آخر مفردا او مركبا **قوله** ولا يخفى عليك انه هذا الحكم فيكون
 المذكور في سند المنع لا يلزم ان يتعلق الحكم والتعريف به مجرد الاحتمال كاف وانما ارد
 المانع في صوت الحكم تبينها على قوة الشكلاين ان يقال غير ذلك فلكم نظر الى الصوت ثم
 ان من ابطال السند اشارة الى اثبات المقابلة الممنوعة وكل وجه هو وجهها واما
 باثبات الضمار الموصول الذي غير يعنى ما هو قوله الحرف والقوت لا اسماء الاشارة
 الى ان اللفظ لا يوضع بها لتبينها في ليست بموضوعة واسماء ووجه التبرجى واسماء الكتب
 والصور كالوصول المذكور **قوله** فانما الوضع فيها وانما كانا عاما فان قلت ما معنى الوضع
 العام للموضوع لا في قولك معناه انه الوضع لقصور امور مخصوصة باعتبار ان
 بينها وعين اللفظ باراد تلك الموضوعات دفعة واحدة كما عاين لفظ اما كل سبيل واحد
 ولفظ نحن لم يصح غيره ولفظ هذا الكل شي رايه مفرد فذكر الى غير ذلك مما لم يقرب في الوضع
 مفهوم عام وهذا كونه عاما للموضوع له خصوصية افراد ذلك المفهوم العام
 فاطلاقنا انا واثبت وهذا على الموضوعات بطريق الحقيقة ولا يجوز اطلاقها على المفهوم

المفهوم الكلي ويجوز ان يكون لفظا واحدا لفظ واحد غير انتم اكل وتعد او جماع
 واذا تصوروا الوضع مفهومه كليا وعين اللفظ باراد كان لفظا الوضع والموضوع له
 عاما واذا تصور وضع في ثانيا وعين اللفظ باراد كان لفظا خاصا واما كون الوضع
 خاصا للموضوع لم عاينا غير مفرد لانه اما حقيقة بمعنى ثانيا والمفرد موزون ذهبوا الى
 انها موضوعها لمفهومها كالية لكن بشرط استقالتها في البراءات ولهذا يستعمل في البراءات
 ودر النكاح وذهب الى الخارج هذا فلا يرد النقض المذكور نعم به عليهم انه لو وضع ما ذكره
 لبثت مجازات لاحاقين لحاد لا اختلف انه الوتية في تحقيق ذلك ولا شك جماع
 جوزه في اقله ما دونه مع تحقيق الامثال اكثر من ان يحصى **قوله** ومعناه في مالاد
 جرح لفظ على قوله لا ما يدل في لفظه على جرح معناه والظاهر انه ضمير معناه راجع الى
 ما هي عبارة في المعنى فليعلم انه يكون للمعنى معنى وهو ربط فان قيل يجوز ان يكون للمعنى معنى فانه
 المعنى قد يكون لفظا موضوعا كما سبق في امثال الضمائر قلنا انما هو ان لم يكن معنى
 مفرد معنى وهو ربط لخلق في كونه موضوعا للذات فان قيل ما ذكره هنا سبب ليل
 انه يكون للمعنى معنى فليكن معنى زيد قائما مثالا فافهم وبالجملة قد ظهر فانه قوله
 في الاول ان يقول ما لا يقصد دلالة في لفظه على جرح لينا والصور لا رغبة
 من معنى محرة الاستفهام ومعنى زيد وضع عليه ومعنى الحيوان انما على **قوله** وفيه
 انه توهم وهذا مبني على ما يقال في ان الفعل او شبهه اذا اعتبر بصفة مستفاد منه
 حقيقة انه ذات المتعلق به المفهوم متصف بمفهوم الصفقة قبل تعلق الفعل او شبهه
 ما قيل ضربت خفا قائما يعلم منه انه هذا الشخص متصف بالقيام قبل تعلق الضرب به
 فقوله وضع على مفرد يدل على انه الوضع متعلق بالمعنى بلفظها ذلك المعنى بلفظ الافراد
 وهو لا يصح في التعريف على شي من افراده اذ لا توجد كلمة يكون لها ضمير بالوضع بعد
 انشاء ذلك المعنى بصفة الافراد وهو لا يصح في تعريف الكلمة على غير معناه بالافراد
 في ضمير انه يقول انه يدل بوجه لا حقيقة فلم لم يقل كذلك قلت لظهور في المعنى
 وظهر ارادة الجوز وقد است راي دفع الابهام باميراد بصفة المتكلم في موضع

المفرد فانه قيل ان لم يرم ذلك الايام على تقدير جعله صفة للفظ ام لا قلت لا
 لان يوصف اللفظ انما هو بالوضع او لا يتم بالافراد والكسفات الموضوعة فينبغي
 ان يتركب نحو كانه قوله ثم ولا يلد الا فواكفا راى يتفرج وسيفر اذا قيل قيل
 زيد فتبين ان زيدا قيل شخصيا بغير مقتضى بعد ذلك القيل واردة المعنى في قولهم
 وضع لحن مفرد كذا الخ والاولى ان يقال الموصوف انما هو بعد التعليل لا قبله كما قيل
 في جاز على ان الكلي لا يضاف بعد التعليل وانما كذا **قوله** واما فروع على انه
 صفة اللفظ وخرجه من اواخره مستند الى ان هو من المعنى مفرد والمجمل صفة لفظ او حال
قوله ولا بد من بينه انه مقتضى لما هو الحال ان تورد الصفتان على صيغة الافراد والمجمل
 الى على اسلوب اخر فانه واحد جملة والافرد خلافه هو الحال فلا بد من كونه
 لان الكلام ليس كالكلمة **قوله** وكما ان الكلمة فيه تقدم الوضع على الافراد ان قلت صفة
 الكلمة يدل على ان الكلمة قائم بالفعل قبل زمان الكلمة قد دل صيغة وضع على ان الكلمة
 ولا بد من على تقدمه وتبين على الافراد قلت لا شك ان التقديم الزمانى غير ما يظهر فساد
 ذلك فاستبعد الالة على التقديم الزمانى للتقدم الربى واعتبر ذلك التقديم بالنسبة
 الى الافراد اذا الصالح له وليس الا ولا يحد اظهر وجه تقدم الصفة الاولى على الثانية
 بحسب الزمانى توافق الوضع الطبعى لانه حال في قوله لحن وهو الحال في الفعل وال
 لو قدم الافراد توهم لعدم الافراد على الوضع بناء على التعليق المذكور ولانه لو قدم
 لاستلحقه عدم الوضع لاستلهم الافراد الوضع غير عكس **قوله** وانه لم يسعد
 رسم اللفظ وحسب خط المتأخرين فانه المتقدم بين رسمهم بغير الالف كما بين في محله
 واما احتمالات الاول ان يكون حال الضمير المرفوع المراجع الى اللفظ والثاني ان المعنى
 والثالث ان اللفظ لانه حال في باعنا بعلق الوضع به واما نصيبه بغير اللفظ فينبغي
قوله ووجه محتمل آية بينه ان الحال زمانى فانه فيكون الافراد حال الوضع وان كان
 متقدما عليه بالربى وقوله وهذا القدر كافى يومهم للمعجزة الثانية وخطا في الحالة
 ويتفاوت لها الحال وليس كذلك **قوله** وقيد الافراد لا فروع المركبة فانه قلت الوضع

الواضع قد عيّن المفرد بالتركيبات فيخرج بقيد الوضع قلت تعيّن المفرد الى معنى
 اجازتها يستلزم تعيين المركبات فاذا عيّن اللفظ زيد وقام اللفظ فعد عين للبحر فيكون
 لاحالة فانه قلت لو كان كذلك لزم انه لا يكون فرق بين ضرب من ضربى وضربى
 موصى والفرق بين الهيئة فانه المركب ويختلف الهيئة بالتقديم والتأخير في كل منهما
 يتحقق جواز التحقيق في الافراد فلا يلزم عدم الفرق انه قلت لو كانت الهيئة فانه كان
 المركب منها وغيره ليس بلفظ لانه الهيئة ليست بلفظ فالجواب ان اللفظ ما يتلفظ
 هو اوما وانه فيصديق حده اللفظ على ثمة امور على ما ذكره في الجمع وتوضيح المقام ان
 الواضع وضع اللفظ معيّن سماعية وكذا على ان يباح في موفها الى علم اللغة واما
 انه يضع قائما كليا يعرف به الالفاظ في قياسية وذلك القانون اما ان يعرف
 المفرد القياسية وذلك كما بين ان كل اسم قال مرثا على وزنه قال هو موضوع لذلك
 وزنه باللفظ على وزنه مفضل هو موضوع كذلك وكذا حال اسم المفعول والامر والتمنى والمضمر
 والجمع ونحو ذلك ومن يباح في موفها الى علم التصريف واما ان يعرف بالمركب القياسية
 وذلك كما بين ان المقام مقدم على المقص الى الفعل على الفعل والمفعول او الكا
 مفردا بالشرط والمخصوصة وبالعكس غير ذلك من كيفية الالفاظ الكلام ويحتاج في موف
 بعضها الى التصريف كالمضمر والمضارع ومن موفها الى غيره من علم النحو **قوله** مثل
 الرجل اخر من معنى الشرح بان مثل مسلمة وسكونه وبهرى وجميع الافعال المضارعة تدل
 جزمها على جزمها او الزائدة على الهيئة والالف على التثنية والياء على التسمية
 ووقوف المضارعة تدل على ضم المضارعة وعلى حال الفعل من الكلام والمضارعة التوكيد وكذا ما
 التانيث في فائيه والتنوين ولام التعريف ان التانيث فيجاء بكونه لفظا واحدا
 منها مركبا فلا يكون كلمة بل كلمتين واجاب بان الجميع كلمة واحدة مشددة الامتنان
 الكلمة واحدة فاجاب ان مركب اجاب بكلمة هذا وقال السيد بن هاشم في كونه بغيره وقام به
 وحده ظاهر لانه الاعراب على مالا اصلا لانه حرف واما التنوين والتنوين فيه
 بعد حركة الاعراب الجاء الاول لانه العلامة في التثنية والجمع لفظ الاعراب قائم مقام

المذكورة لا بد ان يكون موجودا فانهم **قول** فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة
اي بعد ذكر الوضع للمخ لا حاجة الى المقصود انه لا يرد على تعريف المصطلح بل على
وانه لا حاجة الى اضافة الى قيد الدلالة على تعريف صاحب المصطلح بل على ما دل بالوضع
فان قيل الى ذكر الوضع لا حاجة ولذا ذكره في قوله كما في المفضل قيل في لفظه لا يعرف
المفضل فحصل تعريفه لو لا ذلك القائل محذورا لما قلنا فيقول المسألة به
الا كما لا يتفصيل حيث فرغ عليه تعريف المفضل ودخل في تعريفه ما بعده من
المتعلقة بذكر الكلام كما اصره الشيخ بن الحاجب او صلا الله الى اعراض المطالب **قوله**
اي منقصة يعني المقصود ان لا يكون كايدي عليه الكلام وانما لم يورد التبيين
الى تحقيق المقام او محال جميعا منه دفع نظرا الى مفهوم الكلمة المشتملة على الافراد
اعني اورد صاحب المفضل التوضيح **قوله** منقصة فيها اثبات رتبة الى انما الطرف متعلق
بالجمله المذكورة لانها لم تنفصل عن نظرها الى انما انما في التفسير دعوى ان الخصاصة
في نظم الكلام والمفردة في استقراء العقل لانه انما لم يكون العقل قسما او مجموعا
الاقسام فهو عقلي والافاق سواء وقد قيل في المصطلح في المصطلح استقراء لاحتياله ان يرفع
الامر الى ان لا تزجر العقل بدليل وكونه بالاشارة او لكنه لم يوجد وانه موجود
وهو محال لغيره في الواجب الممكن والمنتهى لا يما يقضي الوجود والعدم رابع لكنه
مطلوب كاستمرار جميع التعيينات وانه منتهى ما لا يتجزأ فانه توجبه فكانت مجردا
القسام الثلثة كجزء العقل لا يختص به انما المصطلح استقراء لاحتياله ان يرفع
الى انما عقلي والاشياء النقي والاشياء لا يمكن ان ينادى فيها ويرد عليه في تقسيم الكلمة
الى الاقسام الثلاثة تقييد واحد ولا يتصور في التقسيم الواحد الى اقسام كونه المقسم اثار
بين النقي والاشياء او بين الكلمة منقصة الى المستقل وغير المستقل والمستقل الى
المعقود وغير المعقود فهما تقييدان بحقيقة التقسيم واحد واداءته الكلام في تقسيم الكلمة
الى الاقسام الثلاثة في ذلك التقسيمين واداءته بعضهم الى انما استقراء في بيانها كيانا
الى بيانها **قوله** لما كانت موضوعا والوضع يستلزم الدلالة كان قيل ان الدلالة معتبرة

معتبرة في جميع اقسامها **قوله** قسم آخر هو ما لا يدل اصلا فانه دفع بانها الكلمة لا يدل
ذلك لانها موضوعا والوضع يستلزم الدلالة **قوله** اما منصفها انما تدل وتدل ذات
انما تدل وقيل انما تدل بحسب الدلالة واما ما قيل لانه حالها فهو محض صفتها كذا ذلك
لما قيل من انما المضارع مع انما مفعول المصدر فحين انما تدل الدلالة وهي غير محذورة على الكلمة
وقيل فرق بين المصدر والمأول به ان انما تدل في محول بنفسه وهو الاول وارجح
ذلك سببه لاختلاف مصدره واما قال من صفتها لم يقبل صفتها لانه اراد
من الصفة فردا لا ظهورها وذلك لظهور احوالها من الحقيقة فردا لانه جميع افراد صفتها
او بعض منها او فردا من افراد بطريق الاعمال والاول بطل لانه جميع اوصاف الكلمة
لا يظهر ان يكون الدلالة بنفسه القسم الاول بالتقسيم الاول والاقتران في القسم الاول
للتقسيم الثاني وانما هو المقصود والثالث في قوة الثاني فانه ركنه من ايضا
عن المقصود فحصل التقسيم هو انما الكلمة لا يخرج اما ان يكون من جملة اوصافها الدلالة
بنفسه ولا يكون والتقسيم الثاني رافع الايجاب لجزءه فلو سلب على ان لا يكون شيئا من
اوصافها الدلالة بنفسه فيقول **قوله** انما الحرف او تلك الدلالة لا تثبت على شيء الا
فيستدفع ما يجلي في الاول انما من بعض اوصافها الدلالة بنفسه وبعض اوصافها عدم
تلك الدلالة بنفسه كونهما بحيث لا يدل واما انما الكلمة قد يكون ثانيا في التقسيمين
ووجه الاندفاع انما المراد من قوله انما صفتها انما لا تدل او لا يكون من صفتها انما تدل
وذلك **قوله** حيث يقع في عدة في الكلام او نقول حيث لا يدل على شيء في نفسه
بجمله **قوله** الماضي والحال والقبال فانه العلة في انما هو صفة لزمانه
فيل زمانه تلك المستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال هو
ما هو احوالها واما المستقبل متعقبة من غير ماضية وتاريخ كما يقال زيد يمشي والحال
ان بعض صلواته ماضية وبعضها باقية فحصل الصلوة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحاضر هذا الكلام وارجح ما يعرض بانما كلمة قيل طرف زمانه فيكون الشيء
طرفا لنفسه يكون للزمان زمانا آخر هو طرف له وكذلك مترقب والى على زمانه مستقبل

منه نظر الانيال في الدار وكنته وقيل اراد ان لا ينظر الى ارفق في الجدة لانه اذا كان
الخطاب طائبا لاسل الشبهة لا ينظر الى امر او حصل وقيل اراد ان لا ينظر الى كسب ورتي
لما بهية المركب مع طلع النظر الحادة وضوء صبية الطرفان وهو المذكور في بعض النسخ
البحاثة وفيه بحث **قوله** اعني قائم الالب لا يخفى انه قائم الالب ايضاً مركباً واحداً
القائم المضاف لقوليس في موضع خبر الواقع في التركيب المذكور وايضاً اذا صنف
الصفة الى الفعل لانه ان يغيب فيه الضمير المستر الى الموصوف كسب كلف المشتق من الضمير
كما بين في محله فهو مع الضمير مركب وهما بينا في الاخرى الاخرى وهو ان كل قضية عملية
يمكن ان يغيب طرفها بمفردين واقله انه هذا ذلك فطر في الحقيقة مفرداً بالفعل او بالقرينة
فان قلت فماذا تقول في النظرية التي لا يمكن ان يغيب طرفها بمفردين قلت يحكم عند النظر
انما هو في الجراء والمقدم قيد له الجراء عملية قائم قلت فماذا تقول اذا اعتبر الحكم بالقدم
وانك قلت الكلام في الكلام العربية والى العربية يدعون ان لا يقع الحكم بين المقدم
والنت لانه كلام العرب قائم ثم **قوله** والاولى من ممل وقيل الكلام في الكلام
العربي في المادة ليست موجودة في الكلام العربي ولذا قيل الملحقات والمفصلات
لوقوع شي منها في كلامهم وهم المقصود منه بالقوانين الحالية والمخالفة لانه لا يكون الكلام
كلاماً عربياً وان قيل زيد قائم باسكانهما لا يكون كلاماً عربياً لا يجرم الاحراب فيه
هذا والحق ان كلام عربي لا يسلو الا في قوله فهو مثل الجواب الواقعة في الكلام العربي ونظر
كثير تفصيل ذلك ما كثر في محله وان في الحسن والانه علامته لا في الاداء والاعاب فيفقو
فان قيل قوله حسب مصل بصدق عليه انه يميز كلمتين حقيقة وهو ممل من الضمير قلت
الكلام في الكلمتين بينهما استا وقته **قوله** انه كلام المقطوع اى في ظاهره ان يكون
التنوين للعرض ويدل عليه قوله في معانيه قائم صريح او اراد انه ظاهر وصرح في
انه الجرح في كلام مخالف صاحب الفضل قائم صريح في انه الجرح ليس بكلام بل الكلام مجرد
والمستلحق خارجة والتغير لا ينافي انما يتصرف في المنطق على الاول في كمال المصداق
خلاف الظاهر وهو ان اراد ما تضمنه كلمتين فقط ولو وقع احد طرفي الكلام مركباً فهو

قوة المفرد ومع يكون الكلام في المثال المذكور مجرد ضرب وعمل فيقول على الانيال
في التعريف على ان المركب واجب قطعاً فيكون الجرح كلاً لا محالة واما ان الكلام
صرح في انه مجرد ضرب كلام والمتعلق خارجة عنه فانما قيم اذا كانه قولنا هذا ان كان
منه بنى والاعلان ان اوجهه هذا في غير وانما قولنا زيد ابوه قائم في قوة الكلامين في
ضرب زيد فانما مجموع وفي كلام المتعلق في **قوله** وكلام المتعلق في نظر
الذي ذلك انه قد اكتفى به وانما قد صرح المتعلق في **قوله** انهم انما يصعد الكلام
وذلك حقيقة انه يكون قائم ابوه في زيد قائم ابوه كلاً ما فطر انه ما وقع في كلاً من الكلام
لكن صاحب التفرص في ان الكلام المشتق على الحسن والمقصود لانه في الجدة في المشتق
على الحسن وعلقت وان كل كلام مجرد ولا عكس وانما الحل الواقع خبر في الحال او في المثال
اذا كانت طلبية او صفة او حالاً او مضافاً الى فعل او مفعول او شرطاً حل وفيه كلام
وصرح ان الكلام هو الجراء وفيه الشرط وود الجرح في هذا التحقيق انه جواب القسم كلام
بل انما في جواب القسم فغيره بحث والحق ان الكلام هو مجموع المركب من شرط الجراء
لا الجراء وحده لانه الصدق والكذب انما يعقلان بالنسبة اليه بينهما لا بالنسبة اليه
بين طرفي الجراء يظهر ذلك بالنظر في قوله ان ضربته ضربتك فانه قد لا يوجد منك
ضرباً فطلب اصلاً ويكون هذا الكلام صادقاً ولو كان الحكم المقصود متعلق بالجاء لم يتصور
مع استغناء مدلوله الواقع بالحالية وهذا اوجه كلامنا من قبل فانه تم **قوله** والافلا **قوله**
اي الكلام طريقتا الكلام الذي هو العلم لا يتحقق الا في ضمنه الخاص فذا لم يزم ان في الطرف
والمطوف ولوجعل ذلك ان في الحسن والانه تضمنه المذكور بعيد والمقصود ههنا ان الكلام
منقسم الى قسمين احدهما الكلام المركب من فعل واسم ومخرجهما يظهر ذلك بالتحقق
في مفهوم الكلام الذي معتبر فيه الحسن واذا في الظاهر ان الحسن لا يكون بدو من مستند
ولهذا لم يورد دليل الصريح او رده في تقسيم الكلمة وقد صرح بالبحر **قوله** وفي بعض النسخ
او في فعل واسم قد تم الفعل لانه عال فيه في هذا القسم ولانه لا يرد في تقديره في الواقع
يكون مركباً من اسم والجمله قائم زيد انك قلت زيد قائم فالمركب من اسم والجمله في قوة

عنه في نفسه صادق على الفعل لانه يدل على الحدث نعمته وهذا الحق التام في نفسه
 مستقل بالمفهومية لا يحتاج في العلم بلفظ الفعل الى ارفاقه بغيره بقوله غير مقترن باحد الاشياء
 الثلاثة وانما توضع به في كل من الافعال فرع التحول والحمل المعنى على المعطوفين بحرف الفعل
 بقوله في نفسه لانه النسبة التي جاز في الفعل غير مستقل بالمفهومية في كل من الافعال لانه
 من النسبة فان كركب منها في الحدث وانما في ايضا مستقل بالمفهومية فلا يصدق على هذا
 المجموع على انه مع في نفسه فيكون قوله غير مقترن بكونه قائما لما بهية الحمد وكونه كذا لا يصدق
 وفيه بحث اما اولها فانه المتبادر من المعنى المتطابق وحمل الالفاظ على ما كان على المتبادر واما
 وكانه وعاءا القيد لا يجره انا ثانيا فلانه لو حمل المعنى على الالفاظ فلا يخرج عن الفعل بغيره
 عدم الاخر انه يصدق على الفعل انه في نفسه هو الزمان في المعنى المعطوف المستقل
 المطلق والحال المطلق وذلك المعنى غير مقترن باحد الارضين والالفاظ لانه الزمان وهو
 بط فانه قلت ان الزمان مرجح ان طرف النسبة لا يفرق الا اذا ذكرنا اننا قلت والحدث ايضا
 من حيث انه منسوب الى الفعل لا يفهم بدون ذكر الفعل فانه قلت المعية في الفعل فانه في
 من معانيه بغيره المعية في الالفاظ الجارية في الالفاظ السالبة في الالفاظ السالبة في الالفاظ
 في الالفاظ قلت لا يجره نفعنا لا المعية اما السالبة الجارية في الالفاظ السالبة واما
 السالبة في الالفاظ وذلك لا يفهم من عبارة او من الالفاظ السالبة في الالفاظ السالبة في الالفاظ
 باحد الارضين لانه لا يفرق من معانيه باحد الارضين فالجمل على ما حملت العبارة قطعا
 وما قيل في ان الزمان كونه في نفسه في الالفاظ لانه في الالفاظ السالبة في الالفاظ السالبة في الالفاظ
 الحدث اذا كان مفهوما من غير لفظ الفعل وبدون ذكر الفعل فبعد ذلك لفظ الفعل
 به وانه لا يدل على المعنى المتطابق فيكون تحقيقا التام في الالفاظ بغيره المعطوفين وهو
 الجمع عليه فانه قلت التام في المعنى في خبر الموضوع له فاذا كان مفهوما من غير لفظ الفعل
 كان مفهوما لانه ضمنه في تحقيق التام في الالفاظ بغيره المعطوفين فقلت ان الالفاظ في الالفاظ
 تضمنها وقد مر في الجمل في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 الحدث في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

وتعطف الموضوع بحيث اذا اطلق لفظا صحيحا يفهم منه تمام معناه ولاق الفعل به وانه
 الفعل غير صحيح وهذا الكون تحقيقا عند عدم ذكر الفعل ايضا او يصدق وانما على ضرب من حيث
 اذا ذكرنا الفعل يفهم منه تمام معناه وفيه لا يفرق تحقيقا التام في الالفاظ بغيره المعطوفين اما انما
 فانه اذا كان المعنى المتطابق للفعل غير مستقل بالمفهومية ونزاهة بين الالفاظ المستقل
 لا يصح ان يستدل به به فكيف يكون ضربا من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 فيمكن الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 يصح الخبر فاذ واهما بحث وهو انه لا معنى لهذا الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 من ملاحظة النسبة التي هي في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 انما الفعل باحد الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 وحمل المعنى غير مستقل بالنسبة المحكية على الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 حالهما مرتبطا اصدما بالافعال في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 الحروف في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 والفعل لما اعتبر في الحدث وانما في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 مستندا باعتبار الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 التركيب في الحدث والنسبة المحكية في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 اولها فانه منقوص بالعدد في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 انما الحروف في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 ضعيف كما بين في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 على نسبة تامة على طرية نقصا فكيف يكون حكوما عليه به وما قيل في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 لا يكفي في عدم كونه الشيء مستندا مستندا اليه بل لانه في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 معقول اطراف الشرطية موجودة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 النسبة واما ثانيا فلانهم صرحوا بان الزمان في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 نسبة تامة يقع حكوما به وجوابه ان النسبة التي قد يكون في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

وقد وقع في السند في تحقيق الحدث
 في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

اجمالاً فانه كان الاول فلا شك في عدم جواز وقوعه مستنداً او مستنداً اليه ان كان مستنداً
 فيجوز ذلك ووقوعها خبراً على الملاحظة الثانية وفيه نظر ان يجوز ان يكون الملاحظة بالفضل
 ايضاً فيجوز وقوعه مستنداً باعتبار تمام معناه وليس كذلك الخ اي يقال هذا التصريح مهم
 بناء على ان الحال والاختلاف في ان اوله اي زيد قائم الا في وجه الحمل بل نقول لا بد من
 ان اوله يكون بحيث يقوم ابوه فزيد قائم ابوه في قوة زيد كانه بحيث يكون قائم ابوه و
 لا نه قائم الاب فاما ان يرد ان ذات المضاف فهو صنفه الا لا يزيد او ذاته مع الاضافة
 والمضاف اليه هي ليس صنفه لشي لا يزيد ولا لا يبيد لوجه ما ذكره من ان اوله واما ان يرد
 فلا بد ان يرد مثل مثل على ذات وحدث منسوب الى تلك الذات نسبة تقييدية
 غير مستقلة بالمفهومية فكيف يقع حكوماً عليه به واجيب بان المجموع ههنا انفس
 شيئاً منها بالحققة بل باعتبار وجهه مجازاً في ملاحظة جانب الذات اصله فيحمل على
 حكوماً عليه ويحمل جانب الذات اصله فيحمل حكوماً به واما النسبة التقييدية فلا بد
 من ان يكون المجموع لا يصح لشي منها واما المنسوب اليه في الفعل فيخرج في الفصل فلا يصح
 ان يقع حكوماً عليه فانه قلت الفعل لم لا يجوز ان يكون حكوماً عليه باعتبار ذلك الجواب
 هو حكوم قلت لانه ان شئ الواحد لا يجوز ان يقع مستنداً او مستنداً اليه بالكتا والنام
 واما اذا كان ان شئ ط في النسبة تقييدية فيكون ان يقع ط في النسبة تامة والست فيه
 النسبة التقييدية غير مقصودة بالاصالة فلا يقيق عدم ارتباط طرفيها كالنسبة التامة
 فالحديث المفهوم من لفظ الضار شيئاً مع كونه منسوباً الى ذات بهمة نسبة تقييدية
 غير اصلية منسوب بالنسبة التامة الى زيد في قولنا زيد ضارب والذات المفهومة
 من الضارب مع كونها مستنداً اليه بالحدث نسبة تقييدية منسوب اليه في قولنا الضارب
 الا ويل وفي حديث اما اولاً فلا بد من زيد ضارب على هذا من تقدير قائم بالقرينة
 بهمة ولا يفي بوجه ذلك الخ واما ان يرد ان ذات الذات لا تعتبر في مفهومه فاما ان
 يراد مفهوم الذات او فرده والاول باطل او من الظاهر انما القريب ليس قائماً
 المفهوم وان في ايضاً كذلك لانه يجوز ان يغيره وتلك الذات فتغير قضية مؤخره في

معاً ما وايضا يلزم انعكاس مادة المكان الفروع لفردية نبوتها في نفسه
 فانه قلت قد مر من السيد في حاشية المطالع بان الذات غير معتبرة في مفهومها
 واذا كان كذلك فعني زيد ضارب زيد قائم به الضرب مطلقاً ومنه زيد قائم به
 الضرب في الزمان الخ فافترقا وفي لا يلزم شي مما يحدو من قلت في مثل
 الامر من اذا كان حكوماً عليه في كذا القيد لزيد او ليس الذات هي لصير علمه عليه
 واجيب بالخارج معه لذلك لا يندفع لاختلافه عن حقيقة وايضا يلزم ان لا يكون
 القيد حقيقة محمولاً بالمواطاة على زيد في قولنا زيد ضارب وهذا مما لا شك
 فيه فالحق فضلاً عن عاقل وسليم الجرح انما يحقق اقرب بالاعتبار على اول
 الابصار لكن مخافة الاطاب وقت غلبة الغاية عن غلبة هذا التحقيق الى
 القدر من البينة بفكر عميق قوله في الفهم من لفظ الدال عليه ههنا امور
 الاول فهم المخش والآن في فهم الزمان والثالث فهم الاقتران اركان الخ مظهرها
 للزمان وكل ذلك مراد من قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في الفهم فانه لم
 من الزمان اصلاً يدخل في حد الاسم كالمصادر وان كان تحققه في الزمان في لفظ
 وما يفهم من الزمان لكن لا يفهم من الاقتران ايضاً واخل في الاسم كلفظ الزمان في لفظ
 الخ او معاً زمانه سابق فالزمان مفهوم والاقران غير مفهوم بالمخش الذي ذكرنا
 لانه ان بق وصفه لا مظهر له وقد يقال اعني الحبيبية مشهور في لفظ
 فمخى الفعل ما دل على ما معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة في حيث انه
 مقترن فيكونه دالاً على الاقران ايضاً فيكونه المعبر عن تعريف الاسم عدم دلالة
 الكلمة على معنى مقترن به حيث انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلا بد ان يكون
 دالاً على الاقران فافهم قوله والمراد بعدم الاقران ان يكونه كجواب الواقع الخ
 اي كحسب وضع الاسم عليه وضع وهذا يصدق على ما يتعد والوضع فيه وانما
 قال كحسب وضع الاول ولم يقل كحسب الوضع لانه اسماء الافعال موضوعة
 لمعاني الحال بشهادة فهم معانيها بل قرينة وتصريح المقصود بالوضع فيها فافهم

ليشكل ذلك مثل ستم و ضرب علمين غير متفرجان لانهما في الكل افعال لفت
الامعائنها السمية فالحجاب انه المراد اسم ما دل على معنى في نفسه مبدع
الحال غير مقترن ذلك المعنى باحد الازمنة بحسب صفة الاتي واللفظ العلي غير مقترن
في المعنى الاتي لكنه يشكل الا براد او وضع الفعل للمعنى الذي هو موضع الوضع
الاول فانه باعبار مسمووية وتسمية يعبر عنه علميا كاشا في يصد عليه
انه دل على معنى بحسب الوضع الحلال مقترن ذلك المعنى بحسب الوضع الاول باحد الازمنة
وايقنا يشكل على من على فان المعنى الحادث الحالى غير موجود في المعنى الاتي الذي هو
على انه ما ذكره الجيب في على اعتبار الدلالة على معنى في نفسه بحسب الوضع الحالى
وعدم الامكان بحسب صفة الكل وذلك بعيد في الاعتبار فاقول في قوله ووجهه عنه
الافعال المنسوبة و دخل فيه اسمي الفعل والمفعول ان المبنى لانهما كانا يعملان
عنه ثم الامتناع اشتراط الحاله او الاستقبال الا انه ذلك التمايز مدلولهما العارض
بواسطة القرينة لاحد لولهما وضعنا قوله ووجهه عنه المضاف ايضا المضاف
انه عطف على ضرب عنه او دخل فيه ولا يخفى انه لا دخل للوضع الاول في قوله
فلا بد ان يجعل الواو ابتدائية اعتراضية وفيه شبهة في الاول انه حقيقة
في الحال مجازة في الاستقبال والثاني في ذلك الثالث استمر الى على المذهب
الاولين لانك في قوله ووجهه وقوله على تقديم استمر الى ان رة اليه توضيح
ما ذكره وهو ان اللفظ او وضع لمعاني متعددة يفهم منه تلك المعاني اذا اطلق
اطلاقا صحيحا على تقدير العلم بالوضع لها سواء اراد اللفظ اولاد لا يفسى
بالدلالة سوى هذا من قال انه الدلالة موقوف على الارادة فهو قول سط
فقط انه الدلالة على ان لا يات الدلالة على اخر او انما يات لو كانت الدلالة
موقوف على الارادة لانه الارادة امر لا تجتمع ارادة اخر او اذ لم يعلم
امتناع انه يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد في زمان واحد و ان التوقف
كيف وقد مر حوا بان كانه التفسير والتميز ام يستلزم المطابقة وقد مر

بعض بان الدلالة في الفهم اذ هو تحقيق في فهم ذكر الوضع والدلالة متوفرة عنه
في سبب فلا بد للدلالة في المراد وهو انما النفس اليه حيث انه مراد اللفظ وفيه
انه لا يفسى فيكون الدلالة غير العلم بالمعنى بل المراد هو الدلالة في نفسه هو ان
التفاهة الكلية وذلك طاهر قوله ليعيد زيادة معرفة به بين ان جزم الاسم في المعنى
و بين ان جزمه زيادة فانها تسمى فاذا لم يكن بين التوضيح والتفسير ليس
قبيل الفصل الاخير ذلك انه نقول انما قيل لعدم احتمال واحد القسمين قوله
بصيغة جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة وجمع القلة على ما دونها كالفرد
ان روح هذا الجيب الوضع وقد يستعار احد هاتين الكلمتين كقوله في ثمة فردا مع
وجود التورية اراء ولفظ الجاهل جمع كثره لانه غير الاربع وغير الجمع الصحيح
في ذلك على انه غير الاسم كثره فوق العشرة وانما اورد كلمة من ليدل ان المذكور
هي بعض من الجاهل فقول في خواصه مجموع يدل على الكثرة والبعضية وانه عليهما
وانما يقال اورد كلمة من ليعض الكلام اذ لو قيل وخواصه كذا وكذا ليرد عليه في
المجموع ليس فوق العشرة حتى يقع القول لانه اشبه كل في الامور فوق العشرة
ليقع القول المذكور فاذا كلمة من للبعضية المذكور لا ليعض الكلام ان قلت الربط
مقدم على النطف وموقوف على الاول لا يقع البنية اذ يصدق على كل من المذكور
انه بعض الجاهل وانه ورا بعض من المذكورات وعلى ذلك لا يصح الكلام لان مجموع
لا يحصل في الاسم لانه الاسم والنسب لا يجتمعان في اسم واحد قلت بعضه على من
المذكور انهم من ان يخفى لا حاجة الى البنية في البنية انما هو لا فائدة انه
او اخر خواص الاسم غير ما ذكره هذا الكلام عما لا شك فيه فالحال ان في قوله
لانه جعلها بعضا لثانين في جمع قية هي والبعضية والعلة اسم شي
واحد وخاصة الشيء ما يوجد فيه لا يوجد في غيره محولا عليه ولا في جملة على القول
حمل التسمية على من الجاهل المذكور وما هذا لفظ اصطلاح انما هو اصطلاح
وهو باعتبار الجزء الاول منقسم الى شاملة وغير شاملة وباعتبار الجزء الثاني منقسم

اضافية وحقيقة فاعلم قول التبع ما يخص بالشئ محبة ما يوجد فيه على
 ذكر الخش و ارادة الهم ولو على هذا الخش كاستدراك قوله ولا يوجد في غيره لا
 ذلك في مفهوم الخش وكما في حيث ثبت في الدور والاحتياج في دفعه الى التبع
 لفظي قصد به تحصيل التصديق في انه لما ذاب وضع له وهذا التصديق يتوقف على العلم
 بالتحقق وهذا العلم لا يتوقف الا على ما هيته الخش فلا دور في قول ولا وجه في غيره
 لقوله يتحقق به على ما يعبر النقي راجعا الى الفيد كما هو الظاهر الاكثر ان يتبع الخش
 الشيخ عبد القاهر والظاهر في العبارة ما ذكرناه **قوله** اي لام التعريف في لام التعريف
 الجذر بخلاف لام الموصولة في نحو الصغار والمغرب فانها لا تدخل الا على فعل صيغ
 الاسم كما يحكي في الموصولة بحرف الاء لانه لا يتبدل ولا حواله في لام الاء
 ولا الموصولة فتقوله لام التعريف فيكون الاء في الموصولة في بعض الموصولات وهو في
 في كلام العرب واما للعلم المتعين في الاء واما لانه المتبادر في لفظ الاء
 لعدم شهرته ولا خصا بلفظه ضم ونكونه بدلا في الكلام كما صرح التبع في حيث انشأ
 وانشأ الى الاء الخش ومن مذهب سيبويه وشيخه الاء الزائدة والاء في الكلمة
 نحو التبع والضم في الاء في حرف التعريف في كل طرف النداء ايضا في علمه على
 الاء بسقط في الاء وتثبت في الاء بدلا لو كانت علامة او في العلم بسقط
 او لم يفهم حرف العلم ويذكر الاء لها غير مقيدة ولا في علامة التذكير الذي هو في تعريف
 الحرف في الاء كن وهو التنوين فاستحب يكون على التعريف ايضا وفي واحد
 بل الاء في الاء يكون علامة التعريف على علامة التذكير لانهما في نفس واحد
قوله واما احتض قال التبع في كونها موضوعا لتعاني الذات المدلول عليها
 في نفس الاء الفعل لا يدل على الذات الاضمتا والحرف مدلوله في غيره لا في
 واما دخولها على الفعل فتدليها في الاقضية الشعرية وعليها الصفا ايضا
 لا يدل على الذات الاضمتا فيجب ان لا يكون في الكلام كالافعال والحرف في الاء
 على الاء المدخل على الاء الجارية نحو الاسم الرامي الكائن في العلم في الاء

الشد الاولي انه يقال في الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه ما وقع محكوما عليه
 لا يصدق غالبا مفهومه الذي هو واحد بل يقصد به ذاته احسن ما صدق عليه مفهومه
 وذلك متعدي فيجب ان لا ينعينه باللام واما المحكوم به فحقه انه ما يوجد في غيره
 هناك الى تعيين ويرد عليه لانه حقيقة الخش راجعا الى مفهوم واحد وهو فاعلم
قوله واما دخول الجار في الاء الى انه قوله والجرح عطف على دخول الاء في الاء
 لانه الجرح هو الحرف والحركة ولما ريد ايجازا المصدر في اعني كونه الشئ وجودا كانه
 عطف على دخول الاء وكذلك التنوين فهو عطف على مدخوله وعلى دخول الاء في الاء
 مصدرة لانه لانه في الجرح اذا لم يكن المصدا عابدا في المصدا كانه كاذب
 اليه بعض النحاة او الاضافة كاذب اليه بعضهم **قوله** يتحقق بالاسم ذلك مقصور
 بالجملة المصدا اليها الا انه يقول الجملة بالاسم انه قلت فليدخل على الفعل تأويلا
 قلت المراد به لا يدخل على الفعل مستقلا في معنى **قوله** فينبغي ان يدخل على الاسم
 لبعض معنى الفصل اليه لاشك ان حرف الجر والفاء في تعليق معنى الفعل بالجر
 فليست الا لاقفا للمعبر عنه بالعارسية بكثرة اذ لا يتصور ذلك المعنى
 فمنه قوله ان حرف الجر والفاء في معنى الفعل انه حرف الجر في الاء على تعليق
 معنى الى مجرد هذا لا يقتضي دخولها على الاسم **قوله** بان يتحقق اه يعني ان
 الفرع الاول على وجهين احدهما انه الفرع يتحقق بما لا يوجد فيه الاء والآخر
 على تقديم تحقيق الاء في الاء اللفظية مع انه يوجد الاضافة اللفظية في الفعل
 ولا وجه في الاسم في تحقيق الشئ وهو الفعل الذي لا يصدق به الاضا المعنوية
 وهو الاسم واما في الاء في تحقيق في الاء يوجد في الاء وفي الاء لا يوجد
 الاء فالفرع بعينه ومنه على تقديم تحقيقه مع انه يوجد في الاسم والفعل واما
 عدم تحقيقه في شئ من القسمين فتجمل قطعا ولا يخفى انه قوله واما الاضافة
 اللفظية لدفع الاء الى الاء يوجد في الاء في حرف في كيف يصدق انه ان حرف
 الجرح مطلقا ولما قال انها في علمه انه في حرف في حكمه لا حاجة الى بيان

لا يفيض

اختصاص لال والفرع الذي يبط الاضافة فيه لانه الكلام ليس مختصا بالاضافة
فلا التثنية التي تسمى التنوين فتمكن معنا كون الاسم مؤنثا فلا يمكن الا
في الاسم وانما حذف علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه مؤنثا بالثبوت
للفعل الذي له البناء وعوض المضاف اليه كنية ومرت بكل قانغا وسيجي
انه المتع لا يكون الاعمال او تنكية كوصية واح وسبويه وتحقق بالقوا
ولا يتحقق في غير الاسم لانه للفرق بين المعرفة والكثرة وذا انما يتصور فيه
فيه كالحا وليس له وما يمتدحى مقابل تنوين الجمع المذكور لم يجمع المثنى ان لم
نحو مستدعي على لست للممكن لانه غير منصرف وليست للتكثير والام يثبت على
وليست بمعنى وهو لا يترجم فلم يسم المفعول سبب المقابلة في جميع المثنى
ان لم علامة تمام الاسم وقال الربيعي وجاز اليه التنوين في كل مكان للمعرفة
لم يسقط في عتق لانه التنوين علامة جمع المثنى واما لست فمعرفة للمثاني
والا لسقطت وفيه نظر لانه لا يعود الضمير فيها الا مثنى تقول من عات
مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه لانه لا يثبوت على تعينه واما الزجاء جواز حذف التنوين
وابقاء الكثرة مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض عن الفتح واما التنوين
الترجم فهو بالحقيقة كترك التنوين لانه انما يودي به استعارة بترك التنوين عند بني تميم
في روى مطلق وذلك لانه الف والواو والياء في القوافي يقع التنوين لما فيها من
فيستدل منها التنوين لمساواة الياء اذا قصد كذا بترك التنوين لخلو التنوين
من الهمزة وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرية للام ولم يسمع دخولها الحرف
ولا يمنع ذلك وقد يلحق عند بعضهم الروي المقتبة فيختص الاسم الكمال لانه يجوز
الحذف منه انما يكون التنوين بدلا من حرف الاطلاق ولانه علامة ترك التنوين فاذا
دخل القافية المقتبة فقد جاز وحذف ويخرج اليه ايضا الروي منه فان لم يجد
الوجه ايضا واما الحق بالروى القيد نسبته له بالمطلق وهما تحقيقات
لا نورد في هذه الباب مع انه مقصود من الحسن صاحبهم لاشي والحق

والحق في ان هذا غير مستقيم في الاما كون الشيء مستداليا في غير ما راجع
الى الشيء المطلق لتعريفه في الذم كانه مذكور ولم يفسره بكون الاسم مستداليا
بارجاع ضمير اليه لانه الحكم بصير لفظا ولم يصلح ليجعل علامة يعرف به الاسم ويروى
ضرب فعل ماض ومنه فوف الجز وفيه مائة - لانه الفعل وضع لانه يكون مستداليا
مستم وقوله فقط غير مستقيم والاول انه يقال هذا ابد مستد فلو وقع مستداليا
وقد ما يدرك انه يكون الشيء مستداليا او مستداليا في ذلك الوقت وهو يوطأ
بالاستداليا وبغيره لا يحايج ضرب زيدا وما وقع في بعض الافعال مستداليا
كاقيل وقوله السبع بالمعنى يضر فانه تراه وقوله تسوا عليهم انذرهم
فانما ابد بالمعنى المصدرى لا المفعول **قوله** في التوفيق والتخصيص والتخفيف فيه
انه تعريف الحدث وتخصيصه بغير تعليل اكثر ان متصور ووضعه مطلق الحدث
لا ينافي ذلك لانه رجل موضوعا للمعبر ثم عاين به قول اللام عليه وهذا كالقضا
فانه دخل عليها في التوفيق ليعاين الذات التي هي في معناه واما التخفيف في ال
فقد يكون حذف التنوين وقد يكون حذف الضمير كما سبق في التنوين والاول وانما
غير متصور لكن انما متصور في **قوله** واما فترنا الاضحية لانه الاضافة يكون
الشيء مضافا اليه لانه غير صحيح لانه هذا المفعول يوجده الفعل والحكمة وهذا الوهم لم يتم
احتمال الجزاء ايضا وايضا هذا المفعول لا يتم في لفظ الاضافة الا انه يقيم اليه كونه على
قوله ويجز على الاضافة فانه المراد ان المراد ان الاسم مضاف اليه وايضا تعريف
المعنى اليه على ما سبقت فيقضي انه لا يكون الجملة بطرفها مضافا اليها بل نقول لا بد من قول
وارادة المفرد الجملة ليستقر النسبة الاضافة والجملة من حيث هي ليست مضافا اليها
واما اوجها كاعتق انه لا يوجد في الفعل والحرف فلا يفر كونه الجملة مضافا
اليها فتأمل قولهم انك لو قدم الحاج ابا داود والي رتد على انه المضاف اليه المصداق
المعرفة ليطهر المضاف اليها معرفة فهو مضاف بالمعرفة وصاحب الرضى انكر وجوده وشي
ذلك في الكلام العرب الموثوق **قوله** فالاضافة مطلقا اي سواء اريد المفعول الاول او الثاني

في الاضافه **ف** لئلا يتحقق بقولنا انه هذا المضاف لا ذهب اليه الجمهور لكنه موافق لما
 سببوه **ف** معرب ومبني قدم القسم الاول لا صالته لانه الاول في الاسماء الاعراب
 كما انه الاول في الافعال البناء ولذا يجازى في بناءه الى محل ودواجر اياه **ف** لانه
 لم يقبل في مختلفه الا اختلاف العوامل لايب والى الموب عنى لا بعد في جميع
 افراده اذ في جملة افرادها ما هو مركب ابتدائي **ف** الذي هو قسم من اقسام اشرار الى
 اعتبار اقسامه في مفهوم الموب لانه قسمه الى اقسام مركبة لم يغير في اقسامه
 اعتمادا على ظهوره في محل ان يكون الاسم في المركب لا عبارة عن اقسامه انما الظاهر
 انه الحذف الذي يفهم من ان المصنف غير مراد ولا يدخل بكونه مولا عند غير المالك ومنه
 اخذ هذا القيد لا نقص في اهل كما نقص به بعض ان جازي ولا فعل المضاف
 بانه معرب ولا يصح في التعريف عليه انما قصد التعريف عليه عمل تامل **ف** المركب
 مع غيره يعني انه المراد بالمركب ليس ما يقابل المؤد او من الظاهر عدم صحة ذلك
 في الموب الذي هو قسم من اقسام بل المراد ما ركب مع غيره فالاول مركب نفسه وانما
 مركب مع غيره وكانه الجازي المركب مع غيره وانما قال ان كذا يتحقق مع غيره في محل
 مراد اول الامر مركب مع غيره لانه هذا المصنف في الابداء والخبر غير ظاهر لانه على ما هو
 لا يمكن التلطف به فكيف يتصور ان كذا يصح في حلية انه ركب مع غيره **ف** كذا
 يتحقق مع غيره لانه المصنف في ايضا يتحقق وان لم يكن تلفظا ولا يحق عليك
 ان اخذ المثال في تعريف الموب ليس صحيحا لانه لا يتصل كما عرفت بغيره في الاعراب
 التي يربط فيها الموب الى ان يراد بالفعال انها اعم من عامل الاسم والفعال الذي
 بهما عامل الاسم **ف** الكلام في غلام زيد فانه ركب مع غيره هو زيد لكن لا يتحقق عامله
 بل يتحقق عامل المضاف اليه اما ان كذا او الحرف المقدرة فالمضاف منته والمضاف اليه
 فظهر انه غير قال انه المراد بالركب ليس ساد في فعله اخطا لانه يقتضي ان يكون كلاما
 غير موب **ف** لم يشبهه بل ما يشبه به المثل ذلك بين الشيء في صفة والكنية
 اذ في البناء يحكي الما سبب لهذا قال المصنف ما ما يشبه الاول نحو قوله في غير

وغير ذلك فانه على ما علمت على معناه لعدم المشابهة اعم من عدم المماثلة لا يشبهه لا يتحقق
 الاصل اعم من تقييد اعم من جميع المماثلة فلا يقابل الموب بالبناء ولا في هذه المماثلة به
 بالمماثلة تقييد الاصل اعم من بعده ما بعد ما تقييد الاصل بالانتماء المماثلة بين
 المماثلة وبين الاصل متحقق في كونه موضوعا ومفردا وكلمة ولفظا وغير ذلك اكثر من
 تحققة ولا جل هذا قال في مائة مؤثرة في منع الاحاد وفيه نظرا اما اوله فانه يلزم في
 تعريفه بالاعم بالجمهور فلا بد ان يبين تلك المماثلة حتى يحصل مفهوم التعريف وتقبل
 الجهل الى العلم كما بينا وفصلها صاحب المفضل واما ثانيا فانه يلزم في ان يؤخذ الاعراب
 في التعريف وان كان بطريق العدم والتب والموب في تعريف الاعراب
 فيه ورفعة تر وويل المراد مائة لا يتحقق تلك المماثلة بين ذلك الاسم وبين
 غيره من اهل بل يتحقق بينه وبين من اهل ولا يخفى عليك انه على ذلك تكلف
 لا يابس التوقيف **ف** وهو الاول في البناء لم يغيره بما هو الاول في البناء لانه
 يصح في على الفعل المفضل ان الاول في البناء لانه الاول في جميع الافعال البناء
 واما كونه اصلا في البناء **ف** ان يكون مبتدئا ويكون بناءه بحسب الصلة والوجه
 وفي خبره الشك المذکور في الجملة حيث هي كما في بعضهم ومنها امره الاول المراد
 ببناء الاول ان الشك لانه من عرفت انما امره من هو الاول في البناء وذلك
 يخبر عن نفس الامر في الشك او الربعة كما بينا فان حمل على الاول فلا اشكال في تعريف
 المصنف ولا في تعريف الموب وان حمل على الثاني ففيها اشكال اما في تعريف المصنف فلا يلزم
 تعريف المصنف بالمصنف ما ما يشبه الاول اما في تعريف الموب فانه معرفة يتوقف على معرفة
 المصنف المطلق وهو معرفة ذلك المطلق عرفت كما يتوقف على معرفة هو الاول في البناء
 ويمكن دفع الاشكال بالناية ولا سهرها **ف** اعلم ان صاحب الكافي جعل منه
 الموقول وهو موبه عبارة الشبهة قد سحره في حواشيه لانه لا زيادة فيه ولا نقصان
 وتوضيحه ان يقال انه امر من الاول صلاحية الاحتجاج في غيره انما ذلك الاسم
 بحيث اذا ركب عالم يظهر فيه الاعراب سواء تحققت ذلك الركب سحى الاعراب

فاقول التعريف للاسم المعروف فذكر الاسم في تعريفه لئلا يتغير
 نفسه وهو فاسد كقول المصنف في التعريف انما هو الموب
 اذ الاسم قد علم في سر

بالفعل لم يتحقق فاعترفت كونه ما قبل التركيب لثبوت تلك الجبئية له بالفعل
 وانما لم يتركب الصلة المكونة والاختصاص بالفعل وهذا المجرع لا يتحقق الا
 بعد التركيب غير العلة والشيخ عبد الله بن محمد الصلة وغيره المصنف لتركيب المذكور
 فخذ التركيب تعريفه وبعبارة اخرى العلة انما يظهر بالاعراض والمظهر لا يظهر
 مع الفعل وهذا الكلام ما لا شك فيه واما قوله ظهور الاعراض فضعيف لا اثر له
 الاعراب لفظا او قدرا واسم التركيب مع الفعل ضروري اذ لو لم يغير فلما تركب
 قطعا بل لو قالوا اذ قيل زيد قائم يدور اعين الاعراض لا يكون كذا ما غشيا انما يحل
 وجود الاعراب بالفعل على الاعراض التلقيني في ايراد هذا الكلام يجرى مجرى البيت
 لانه ذلك امر ظاهر لا يخفى ظهوره وانما تركب لم يتركب الكلمة وهي موصوفة بغير
 وروده بمن يوثق بغيره وهما انه في علم الادب مجمل على عدم جواب الاعراض
 لفظا مع كونه موصوفا بالاضطلاح او على انه هذا القائل ما ينبغي كاذب العلة
 الشيخ عبد الله بن محمد الصلة كما وقع في التعداد ويدور التركيب ما لا
 وهما حقيقة اخرى منبهة على اختلاف بين النية في تفسيرها بغير الكلام والملاحة
 فيمن يتقدم به المراه واما عدل المصنفه يمكن ان يقال المعبر عنه بقوله الصلة
 المذكور مع الاختصاص بالفعل فزيد اذا تركب مع عائلته اشد ايجازا هناك
 الاعراب ثم غير الاضمار فهو مع انه لم يقصد عليه ان يختلف اقوة باختلاف
 العوامل فلا يخرج تعريف المعرب به فاقول في حال ما ذكر الشيخ هو المقصود من جميع
 الخوة انه يعرف احوال او اقوال الكلام بالاضطلاح وبقوله مثلا قولن كذا قال رفوع
 قاعق كلمة يقصد من وضع بين القاعد ان يحصل الموصوفه بانه زيد رفوع في قولنا
 قام زيد وطريق تحصيله ان يقم قولنا زيد قال معها فيحصل معنى والكلمة المذكورة
 كبر فيقال زيد قال وكل فاعل رفوع يحصل ان زيد رفوع ولا شك ان ما يذكر
 في كتب هذا الفن من الحدود وما يركب القواعد كما ان القواعد مبادي المعرفة
 احوال الجزئية المندرجة تحت موضوع القواعد فلم ان يكون المقصود والى هذا

قوله صح

المعنى ان الواقعة فيها معرفة تلك الاحوال فالمقصود من ذكره بالمعرب معرفة تلك
 الكلية القائمة لكل معرب مختلف الاقوة فلا بد ان يعرف الموصوف او لا يغير ما عده مجهول
 والاكابر قولن زيد معرب زيد مختلف الاقوة فالصنف يكون عين الدعوى فلم
 متقدم الشيء على نفسه ايضا قولن كل معرب مختلف الاقوة بمنزلة قولن كل مختلف
 الاقوة وهو حكم غير مفيد وصحها بالاجاز الاول انه لا يتم ان الموصوف من تعريف
 الموصوف يعرف بانه مما اختلف اقوة يجوز ان يعرف انه مما اختلف اقوة
 يجوز ان يعرف هذا الحكم استعمالا للمعرب والمقصود من التوفيق معرفة المعرب
 بل يطلق على مختلف الاقوة على غير مختلف اقوة وجوابه ان من الموصوف لا يفرق
 معتبرا احواله معرفة انه المعرب اصطلاحهم عما اذا يطلق وفيها الكلام
 لم لا يعرف الاحوال بالمتبع فان العنصر بالحكام بالمتبع لا يحتاج الى علم
 النحو وذلك ظ واليات ربقوله لم يتبع لغة العرب الى قوله ولا يفرق
 مقبولة بان معرفة اصطلاحهم ومع هذا التفرع عن الشارح لا معنى لاراد السوال
 المذكور فضلا عن الاعتقاد به والوجه ان معرفة المعرب على مقدم تعريفه
 الاقوة يتوقف على مقدمه المختلف لا على التمييز بانه مختلف الاقوة يتوقف بالمراد
 على معرفة المعرب فيعلم الدور وجوابه انه الف في نفس التوفيق بل المقصود
 منه يعني انه التوفيق يستلزم الف في تحصيل التصور الى ان التوفيق وهو
 معرفة احوال جزئية المعرب بالاضطلاح وقدره واليات ربقوله فالمقصود
 من معرفة المعرب فهم البيت الثالث انه لا يلزم الدور لانه قولن زيد معرب ليس
 زيد مختلف الاقوة لظهور الفرق بينهما بالاجاز والتفصيل وهذا كما يقال زيدان
 لانه حيوانان مطلق وكل حيوان مطلق ان يفرق بينهما ولو لم يفرق التوفيق
 مع هذا الفرق لا يندم استثنى الحد يدان ان الفرق بين الحدود والحد انما هو
 بالاجاز والتفصيل والجواب بانه وانما يستلزم الدور وضعيف لا ينفك اليه
 وهو اصل البيت الرابع ان المتبع على نوعين تام وناقض فاذا كان معرفة الا

المذكور صلاحيته على كماله الموقوف على حصول التمتع التام كجواز انقضاء بعض
 المواضع وفي بعض الاحوال الف سائر الاختلاف يكون معلقا بالقواعد الخيرية
 وقاعدة الموقوف اصطلاحا يجوز ان يكون لها في تلك القواعد منع فاعلم ان المقصود
 من معرفة العرب تحصيل القواعد التي تشمل على الاحوال التي لا تحصل تلك القواعد
 الفاعلة لكل موقوف مختلف لا في وجه البحث الخس في معرفة احكام الجواز المندر تحت
 الموضوع الكلي اذا كان يمكن الحصول من وجه او هو استحقاقا او غيره فلا يتوقف
 هذه المعرفة على الدليل المذكور حتى يبرهن الدور وجوابه انه في احكامه لا يثبت
 ووجه الدلول اذ كثيرا ما يعم على احدية كثيرة على غير ما يمكن ذلك بعد
 شتى العقلاء الذين يفتوا والى ما بين من المكابرة والاعتق ومنه توقف
 الدعوى على كل دليل ومقدمة انه تحت لو فرض عدم دليل آفة لا حجة اليه
 والى مقدمة لو قالوا في نظر ظاهر يظهر لال النظر بالذي التفتي وحكم اي حجة
 احكامه ان رة الى ان الاختلاف غير مقصود لعدم صحة لاه الاحكام آفة كالاشارة
 للجنس الغير المبين فهو قوة البعوضة والحكم بحسن انه اصطلاح الاصول وقوله
 انه موقوف لانه الموقوف من حيث انه قابل حكم الترفع ومن حيث انه غير منصرف
 حكمه عدم دخول الجهر والتكوين وغير ذلك **قوله** ان الجهر الذي هو آفة في بعض
 الاثر متصور على نوعين احدهما الاختلاف بحسب الذات بانه يتبدل والثاني
 الاقوى وتمايزها باختلاف كسب صف بانه يتبدل **قوله** جازم والاول
 الموقوف بالحواف وانما الموقوف بالحواف يكون الموقوف صفة انما هو كسب الحقيقة
 او يقول كونه موقوفاً او موقوفاً او موقوفاً او موقوفاً او موقوفاً او موقوفاً
 اسبابها **قوله** سبب اختلاف العوامل في الآجلة عليه العمل الموقوف الاول
 متعلق بالدخول والثاني بالاختلاف وقوله بالدخول بالاحاطة اليه ان لا يخرج
 في العوامل المعنوية التي لا يمكن التلفظ اذا الدخول فرع الذكر بل الذكر في
 او في الآلة كما عرفت ولفظ العوامل تمام جمع عامل مراد منه انما هو اصطلاحا

قوله

لا معنى له الوصف لا فاعل الصفة لا يجمع على فاعل وانما على الاسم فيجمع على فاعل
 كما تكامل على كواهل وكذا لفظ التواضع اعاد بالعوامل ما فوق الواحد **قوله**
 لتلايه ينقص انه قلت الانتفاك من فروع لانه يحقق السبب يستمر تحقيق السبب باختلاف
 العوامل بسبب لاختلاف الآفة وغير مستلزم له قلت انما السبب الذي اجبر التواضع ليست
 المستلزمة له كالتسوية والاشارة انما يتحقق في اختلاف العوامل في دور الاختلاف
 مطلقا فاعلم انه قلت الانتفاك اما بانه يرد الموقوف لا يختلف آفة باختلاف العوامل
 فهذا او مد فروع بان الاختلاف ليس من الاحكام التي يملكها جميع افراد الموقوف وانما بال
 الاختلاف بوجهه في زيد وهو غير موقوف لهذا لا يقول به فاعلم لانه الاختلاف موجود
 وهو موقوف كما لا يخفى الجواب بالسؤال يتوجه على كونه يعلم من قوله يختلف آفة
 باختلاف العوامل وهي انما يختلف العوامل يختلف الآفة انه قلت ان الكسب
 غير متصور منه يتوجه السؤال قلت قد دفعه فلا تفعل **قوله** انما يثبت التميز نسبة
 الاختلاف الى الآفة وما كان هذا القسم من التميز فاعلم او يقول من حيث المنة وانما في
 غير متصور فتبين الاول فيكون المنة يختلف لفظ آفة او تقديم وفيه بعض المجتهد
 او على المصدرية بخلاف المصداق اما المصداق اليه فاعلم او يقول عليه ومعها اذ يست
 احكامه الاول تفصيل لاختلاف الآفة في يختلف آفة باختلاف لفظها او تقديم
 وانما انه تفصيل لاختلاف العوامل والثالث انه تفصيل لآفة اي موقوفها لآفة
 او مقدمها **قوله** الرابع انه تفصيل لآفة يعني في العمل المعنوي المطلق عليه التفصيل
 والتقديم الى الآفة **قوله** فانه قد اختلفت العوامل ولا اختلاف آفة الموقوف
 بحث من وجوه الاول انه العوامل جمع واصل الجمع ثلثة لاشياء فالظاهر ان المقتر
 اراد باختلاف العوامل هو اختلاف جماعة من المال واردة ما فوق الواحد حكما
 الامم وانه لا اشكال اذ لا يتحقق باختلاف العوامل في وانما في امر اختلاف الآفة
 الوصف يتحقق لانه لو كان بعد انصب نصب فاعلم لا يفرق على النصيب بعد الجازم
 فهو على الجوزم بدل صفة مختلفة بصفة مختلفة والثالث انه لا يتم تحقيق الاختلاف

من الفحوى بعيد جدا ايضا هل لا لانه على المتكلم كيفية في العلية بوضع الاعراب
ولا حاجة اليه في تعاقب تلك المتكلمات ولو انما الحاجة اليه لبيان احكامها الاولى
قوله ليدل الاصل وما لا اصل له في الاول يكون اهناء ومجازا عقليا على ان حقيقة
عقلية وتخرج لا بد وانما الاصل لا يدل المتكلم لانه وصفيته وعقلية بل هي مدلولها
الاعراب اذ لا شك في سببية الاحتكاك في الدلالة على المتكلم المقدر **قوله** على صفة
اسم الفاعل المتداول في المستعمل واهنا والى المتكلم بغير من التشبيه والعلامة تحت
المتكلم وانما هو المعرب لوقوع صفة المفعول فاما ان يجعل المتداول صفة التكميل
التداول فيفتح الدال والمتكلم الوارد على المعرب يحمل صفة المعرب ضرب التشبيه
المتكلم فيفتح المتداول بالفتح هو المتكلم وبالكلمة المعرب في اخذ المعرب فاما هو المتكلم في
المعرب احد ابعد واحد وفيه تأويل **قوله** ينبغي ان يكون علمنا اننا كذلك اجمال الارب
الواحد علمنا المتكلم متعدي فكلما اكل خصوصاً اذا كان ذلك في متعدي في جملة
كان اعتبار الامر الواحد لها اعتبارا متعديا في قولنا الاحتكاك في العلامة **قوله** والاعراب
على صيغة مستعملين لكن لا شك ان الفاعل ليس له اللفظ المرفوع فالعلامة صفة قائمة
باللفظ لا بالمعنى قالوا في انما يقال صفة الاسم متعديا عن الاسم المتكلم فينبغي ان
والهاء ايضا عند تعاقب الاعراب عن الاسم مع لفظ بالحوذف الا في معناه على
انما الوجود بغير الاعراب في كونه مذكور بعد الكل ويرتفع كونه الاعراب الجرمية في
عن الاسم مع انما يبين الحروف الا في قولنا انما هو المعرب بعد الحروف لكان لا يصح لها الظاهر
البعدي لا ترى انه اشبع الفقه تفسيره واذا فالقمة بعض الوارد في علمه الحروف
الافرو اما لا انتقل بمثل بصرى قائمة بانه الاعراب ليس في المعرب بل في كلمة في
حقيقة فخرج بانه قد سيج انما في حكم الكلمة الواحدة وكذا الانتقال بمثل مستعمل
ومعلوم قائمة الا في هو التوهم لان التوهم بمنزلة التنوين في لا في هو التوهم والالف
قال المتكلم انما اختيرت هذه الحروف وبعدها عما سلب الالف لانها لا على
بعض المتكلم في الاعراب الاحتكاك الا في لانه الاحتكاك لا يتحقق في ثبوته في الا في حتم على

اعرابها كانه وعرض على صاحب المصنف بانك ايضا اثبت الاحتكاك حيث لا
بقوله ما خلف آفوه ولا يختلف آفوه التي الا وهاك الاحتكاك اذ الفعل متضمن
للمصدر وهذا كلام لم يرد وانما آفوه المعرب يتوقف بالاقوية في وعرض على ذكره بل ارد
ان الاحتكاك احاطت رتي في موجوده او المعرب بخلاف الحروف في الاعرابية الدالة
على المتكلم المعنوي والاحتكاك انما يكون موجودا في المعرب سببا لا مقاما باعتبار
لا وجوده في كالمعنى الاعراب بالانفاق في انشاء الاحتكاك ليس كالمعرب بل واحد
من ثلثة بل في مجموع القيمة والفتح والمعرب فلا احتكاك في معنى واحد فكيف يكون الاعراب الاحتكاك
هذا الكلام قول الاحتكاك ايضا ثلثة اذ ينصرون الانتقال من الفقه الى الفقه والاحتكاك
يقسم اذا اجوز عليه الحروف لانه ثلث كانها كاحتكاك فاما الانتقال من الفقه الى الفقه
ومنها الى الكسرة الا انما يدعى انما يجمع عليه انما الانتقال اذ قيل جاء في زيور
زيور ومرت بزيور والى ان الاحتكاك انشاء وما قال لم يمت في موضعنا على المعرب انما
ثلثة من الكسرة الى الفقه ومن الكسرة الى الفقه ومن الكسرة الى الكسرة فخره التسمية
عليه بوجوب احد المتكلم نسبة الاحتكاك الى طرفه على السوية فاذا كان الاحتكاك
هو الاعراب كان الاسم في احد طرفي المعرب لم انما يكون في الطرف الا في ايضا متوهم
متاخم فيكون في حالة الكسرة ان يمتد بها ايضا وهو بطل وفيه انه لا يحكم الاحتكاك
انما يتحقق على تقدير تحقق الانتقال اليه على تقدير تحقق الانتقال منه وذلك ظاهر وانما
انه اذا انتقل الاسم من الكسرة الى الكسرة بل في الحركة الى الحركة كما لا يخفى وفيه يتصور
تركيب المعرب انما لا يامل ناصب ايضا يتصور انما تركيبه ولا يامل جار كما تركيبه
وافصح ولا انما يدعى ما ذكرناه انفا وايضا يمكن انما يدعى الرقعة بانه مشق
ذلك الاحتكاك لا يتصور في الاعراب بل في الا انما يجعل الانتقال من عدم الى
الوجود احتكاك وفيه بعد ثم في كالمعنى لو كان الاعراب هو الاحتكاك لم انما يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب لعدم الانتقال من الحركة الى الحركة وعرض على صاحب
الرقعة هذا ينبغي على المقر ايضا لانه الاعراب ما خلف آفوه به مما لم ينقل عنه

الحوادث والبنية ولهذا قال المصنف رفعاً والفتح لفتحها والكسرة جوازاً على
كونه الشيء فاجلها فاجلها الكلام ثم ان في الفاعل صدقة لا نسبة او بغير
حكم للمصنف بالفاعل وهو بغيره يدل على ان من احدهما ان علامته لا النسبة ليس
كذلك بل لو وصف الفاعلية وما فيها انه ليس بعلامته للفاعل وهو قول يدفع الاول ما
صفة الفاعل منسوب الى الفاعل وان في بناء كل فعل منسوب الى فعله كما لا يخفى وفي
الرفع الاول بان المصنف بالفاعل اعم من الفاعل ودلالة للعلم على ان الرفع قد
ان في بانه خلاف المذهب واما في قوله اي علامته كونه الشيء مضافاً
انما يظهر ذلك المعنى اذا انضم اليه كما لا يخفى لعل في انما لم يذكر لفظ الاعمى وانما
تقابل الاشارة مع الفاعلية والمفعولية كونه الشيء مضافاً لتقابل الفاعلية والمفعولية
وهو لم يقل حقيقة او حكماً لانه المصنف ليس بوجوده او قسماً كوجوبه ودرهم
وكفى بانه وقوله لم يخفى بل لم يخفى في عظم الثقل للثقل ومنه هذا التركيب نظر لانه
لام التقوية لا يدخل في الجمل المتأخر عن الفعل فاللام رتبة كمال التقوية او كماله
فان عظم الثقله لما رضى للقليل او محمولاً فخره على انه خلاف البعض ثابت في قوله
العمل قدم المذهب على الاشارة لانه سبب قريب للاختلاف والاعمال بعيد اوله من مفهوم
العمل يتوقف على موقفة المعنى المقصود للاشارة قوله العمل بانه يقوم بتقديم الجار على
هنا على خلاف ما قاله في تعريف الاعمى باختلاف فوه به بتأخيرها عنه ان رتبة العمل
سبباً في كل المعنى المقصود ووزن الاعمى بالنسبة الى الاصل فانه سبب غير تام وعلم انه
الموجب لهذا المعنى هو المستلزم والاعمال هو الالة وحملها الاسم وكذا الموجد لعلامته من
المعنى المستلزم لكن الحيات جعلوا الالة كاتما على الموجد للمعنى وعلامتها فلهذا سميت
الالات علوماً ولا شك ان في لفظ المعنى ايها الالة انما في كونهما به ويقوم به مثل ما يقوم
العرض بالوجه فلهذا فخره ان يرجع بقوله الى الفعل ويشكل بالبناء والبناء على كل من مثل
بحسب درهم وكفى بانه والقي بيوم وما زيد قائم ونحوه انما في كونهما به فخره انما
يقوم المعنى في الجملة اعني في تركيبه ولا يخفى بالكلية طرد الالة للكلام في

الحوادث لم يكن مختلفاً فوه به وهذا الاخر اضيق بهيها منسوخاً اذا علمت انه مثل
اذا المراد بقوله ما اختلف فوه به ما يجوز سبباً للاختلاف لا لاختلاف الاعمى وقد وجد
في الاسم في التركيب هو سبب اختلاف الاعمى وان لم يثبت عليه الاختلاف بالفعل كذا قال
السيد زهير ويزيد عليه انه لم يثبت كونه السكونيات بقا اعمى بالبناء والاختلاف والتحول لا يفتا
احكاماً الا انما يدعي انه الاعراب سبب رتب للاختلاف ويدعي انه السبب القريب
التحول لا يجوز والمركب الواجب فقل قال انه في حيا لفظاً ذهب المصنف لفظه في كلام
انه الاعراب هو الاختلاف الاخرى انه البناء اهن وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق
البناء على السكونيات الحركات هذا يمكن ان يقال الاعراب انما ستر اعمى بالبناء الاعراب
بانه المعنى ولكن عنده قول صلي الله عليه وسلم السبب قريب منها وستر البناء
بناء لانه عدم اختلاجه صار كالبناء المصنوع ولا شك ان الالة بانه لا يكتشف
انما هي بالحوادث والحروف لانها اعلام المعنى اتفاقاً وسموا المعنى بالمقتضية للاعراب
ولا شك ان ذلك المقتضية انما يقتضي اولاً الحركات والحروف والعلامات واما الاعراب
فهي ما يبع كذا في ذلك الاقتضية فالظاهر الاعراب هو تلك العلامات واما تقابل الاعراب
للبناء فبانه على انه الاعراب سبب الاختلاف فلا يمتنع عدم الاختلاف فيفيد البناء
لنفسه اذا كان السكونيات والحركات سبب عدم الاختلاف كانه البناء ذلك السكون
اذا الحركة وليس في تقابل وانما اطلقنا الكلام بناء على انه هذا البحث من والى
الاقدام على لا يقع الرفع واما اقسام بعد فوام ثلثة بته به على انه من الانواع
مجموع الثلثة لكل واحد منها حجة انما الحمل لا يفتح ووجه حجة على الجوز عدم
العطف على الجوز وقد رضى به السيد في بعض كلامه لكن في تحقيق مقتضى العطف
هنا تأمل قوله في هذه الاسماء الثلثة صاحب ترفيع ظن انما يخص ما ذكرنا الاعرابية
والاطلاق على الحروف لفتحها واما انما المعنى وهو الفتح والكسرة والفتحة فخصه
بالحركات والسكونيات وانه عند تقدير السبب بين وبينها واما الموقوفين فيكون
الاعراب في المعنى وبالكسرة لا يفتقر بينهما واما الفتح والفتح والكسرة تطلق على

فانه قد علم الاول انه يقول فان حكم مخالف حكمه وذلك من وجهين احدهما انه اذا
ليس بوجه انه قد علم وانما انما حكم كل جمع المكسر لم يعلم بل بعضه يعلم انما على الجمع
المنصرف **قوله** احوال الفروع في وثيرة الال الذي هو مجمع المذكرات لم اذ لم يحل لم
مخالفة الفروع الال وهو غير جائز غير ضروري وما كان في كونه متزايا بالوجه على لغة
الال ضروري لم يبال عنها بل نقول احوال الجمع المذكرات لم لا توجب على الوجه انه
بالحروف وهو الال فلا توجب هذا الوجه ايضا ومن عليه يظن معنى على الجواب
انه امر او مجمع في الحال او في الال لكنه توجب على ما عطف غير المنصرف لانه احوال كغيره
حالاته لا بالفتح الا انه يمتنع الكسرة في حكم الفتح لكونها مقارنا فمثل والوجه في
نصب الجمع المذكرات لم بالفتح وينبغي ان يذكر الالات في صحتها فانه احوالها
كاعرابه وات ليس الالف الياء الجمع اولا منتهى لها في لفظها وايضا يروى
الباء لانه الفان ثبت فهو غير منصرف مع احواله بالحروف الا انه يقال ذكر
الاصول بعينه كالمستثنى من هذا الحكم وفي كونه غير المنصرف مع ما جاز في الجمل
المعروف والفتش والترجاح حيث ذهب الى انه يظن انه مضاف الى احوال الحكم وحيث
له لانه الكسرة عليه او بينه لانه الكسرة الا عايشة لا يكون الا مع التثنية او ما يشبه
في اضافة ولا م وان كانت راقعة ورواية في احوال الحكم في غير الحادوي
والوقف على قول جاز وكما ان الكسرة الاحادية لا يكون الا مع ما ذكره فكذا في
الاحادية مع عدم التثنية وما يوجب فيه هلا يجوز الكسرة الاحادية مع غيرها
قوله فاعرب من الاسماء الستة انما الى ان الحكم ليس عليها باعتبار خصوصيتها
المعبرة في احوالها فيكون الحكم يكونها بالالف في احوالها فيكونها بالواو والفتحة
وتثنيها يكونها مضافا الى غيرها بالالف فيكونها بالواو والفتحة
كان الشبهة بهذا الوصف بدورها في مادة يذكر العلم فيها ويراد الوصف المستعمل
فكانه قيل الاسماء الستة حالها كذا فانه فكت في الكسرة في احوالها فيكونها بالواو
العام في الوصف قل كان الكسرة فيه شتما له على مثال الحكم والاجابة قطع الاشارة كلمة

كلمة وهو المردم الاضافة فيه وكذا ذلك لا يخفى عليك انه اذا اراد بها هذا الوصف
اعني الاسماء الستة فكيف يتصور في عدم تفرغ المكسرة الموصوفة بالاكسرة في الالة
الا انه يدعي انها مشتركة بهذين الوصفين ايضا ودونها فوالله اني قد مضى الى
المستكمل الشيخ الذي اصابنا هذا القول مقدم على قوله بالواو قيل كانه عطف على لفظ
الاشتغال والالام نسخة وقدت هكذا قيل انما لانه عبارة المقرحولة بالقديم
والاخر لا يراه قوله مضاف حاله في الضمير المستكن في قوله بالواو وهو على معنى التقديم
الى عليه فيه انه قد بعض الناة ذلك بشرط تقدم المبتدأ مثل زيد قائما في الال
على انه حال من الاسماء الستة لانها قال الطرف منتهى وقوله فاعرب من الاسماء
الستة يهدي الى ذلك فانهم **قوله** او المستثنى والمجوع منها معربا عن التثنية يمكن
ان يقال انما لم يصرح بقيد التوحيد اكتفاء ببيها بعد **قوله** ولم تكلف في التثنية
بالمثال وذلك لانه خصوصية المقصود اليه المذكور غير معتبر لانه اخوه وابوه ايضا كذلك
والقصد الى معنى الاضافة لا يابى المستكمل فقط في غاية اللطافة حتى ان التثنية واما
خصوصية المقصود اليه فغيره فالقصد اليها ليس بعيد ولهذا يندفع ما يقال لا محالة الى قوله
مضافا الى غيرها المستكمل لانه اورد في الاشارة مضافا الى غيرها المستكمل في المثال يكون
بينهما وبين الاحاد وحشة ومناخلة تامة لا يفي انه دفع المناخلة التامة بان
يحمل بعض التثنية الجمع موحيا بالواو كما يوجب بعض الاحاد بالحروف في جمل احواله
جميعها بالحروف لانه لا يحمل بعض الاحاد بالحروف في المناخلة ولم يكن الا بالواو
الحرف الفاعل للاعاب لم يحمل او ايا بل وكما انما انقل فتاى في كونه معاينها
منسبة غير التثنية وفيما القرب البعد والقرب البعيد والاقرب البعيد و
ان مضافا واسماء الجمع كذلك على انه كذلك في الغرض ولو لم يكن التام في قوله ولو
حرف صالح كان صالحا لا صلاحا ويحمل ان يكون قوله ولو وجود في صالح عطف على
قوله لانه لم يفسد فصار كونه بجمل الاسماء الستة بالحروف فتاى في علمه سيويه
ذهب الى ان الاسماء ليست معوية بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعربها

كالأب المقصور ومن اتبع في هذه الأسماء كما قيل هو فاعاها وكما عاها
 كانا جازا وانهم ثم حذف الفتح وكسرة لكسرة الهمزة وقلت الواو المفتوحة بالالف
 لا تكونان وانقل ما قبلها ورو عليه بأنه ليس الوضوح في الكلام المحذوف أو المكن
 لاجل الاعراب بالحواف وما الفرق بينهما وبين يد ودم حتى يتحقق الرد فيها ومنها
 وانه الابتداء المحذوف اقل قليل وقال المصنف انه مذهب سيبويه انه لم يغير
 مقتدر في بالحواف لفظي بالحواف هو ضعيف لخصول الكفاية بما عاهاين وظهر
 لها وقال الكوفيون انها موزونة بالحق كما عاها قبل الحروف والحواف ايضا فاعاها
 وهو ان ضعيف كما سبق وقال الخليل انها موزونة للاعراب بالحواف لانها موزونة
 بان حذف ثم ردت للاعراب ويتوجه عليه انه يلزم بقاء الحروف على حروف
 واحدة لفظ قولك وذا قال وذلك لانظر له وقال الربيع انها موزونة بحركات
 منقولة من حروف العلة الا ما قبلها لم يثبت الا اذا بشرط بسكون الحروف المنقولة
 وقال المازني انها موزونة بالحواف والحواف ما شئت منها للشياع وهو ايضا ضعيف
 لانه مثل ذلك لصرف الشواهد يبقى قولك وذا قال على حروف واحدة وقال
 الجوهري انقلها هو الا عاها ورو عليه انه يلزم انه يكون المحبوب اول الكسرة موزونة
 وهو بطلان الا انقلها غير متصور وقال ابو علي عاها في حروف الاعراب ويدل على ذلك
 قيل معناه ما زعم المصنف قول سيبويه حسب اللف وقال ابن الجايزي انه الواو والالف
 والياء مبدلة في لام الكلمة في الاربعة ونحوها في الباقيين لانه الاحاد لا يكون في
 اصل الكلام واخر من عليه بانه اي المحذوف يلزم من جعل الاعراب في اصل الكلمة لوزن
 التحفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب بشرحا ورد بانه المكن وكذا الجوز والالف
 والياء وليب وسمي الكلمة وردد الهمزة في مجموع لانهم اهل المعرف ما فهم **قوله** المكن
 وهو كل اسم له مفرد ثم الحذف بالهمزة ونحوه ليدل على انه موزون من حيث لم يثبت
 في المفرد فلا يكون كلاما مكن وكذا انشأه اول المفرد انه لكن ليس مكن ولا موزون
 وضع المكن لانه كلاما مكن وانما مثل المكن وسما في حروف الهمزة مثلها لانه من

وكان عليه ان لا يقرأ بمفرد وان لم يستعمل مفردا وشايعا وهذا في الهمزة والواو
 كما قال الخليل قال المصنف في شرح المفضل سمى الهمزة كلها مكنية عند المحققين وقال
 بعضهم ان المكنية منها موزونة بالحق لا محالة ثم اجاب بانها مكنية موزونة لم يفرغ
 ودين المصنف حكم بانها المحال في الهمزة والواو كذا في الهمزة في شرح الكافية بانها
 ضياء لا يجب على المصنف ان لا يغير لانه بعد وبين الاعراب ولا اعراها اختيارا
 نعم على مذهب من جعلها موزونة يجب ذكرها واوجب موزونة ينبغي ان يدعى في المكنية حقيقة
 في قول **قوله** وكذا الكلام موزون كذا يدل على الواو والالف كلان للثبوت وما اضيف اليه
 كلاما وكلاما يكون مكنية او غير مكنية ولا يجوز ان يكون مكنية في الهمزة والواو كذا في
 وعمره وقوله يكون مكنية في كل ما يتوجه عليه في الهمزة والواو في كل ما يتوجه عليه
 التيمم واعاها بالحواف واعاها بالهمزة لانها تسمى **قوله** اي حال كونها كلاما وكلاما
 مضافا الى الهمزة مضافا الى حال اما ان يكتفى في الطرف المذكور بعد تقدم المكنية لانه
 فاعاها الاعراب المكنية ثم في الكلام **قوله** لانه كلاما باعتبار لفظ مفردا مكنية انه مفردا
 بالمكنية من جهة المكنية بل من جهة اللفظ ايضا لكونه آوة الفا ولا يفتك عن اللفظ في غير
 الشبهة بالهمزة والواو ومن المثل به يقتضي الاعراب بالحواف لا بد من ملاحظة المصنف
 بالمكنية لفظا في لائحة النقص في قولهم وروى وسما بالجمع فانه قلت الكلام في احوال
 اللفظ فينبغي ان يرأى جانب اللفظ قلت الكلام في احوال اللفظ لا مطلقا بل بالنظر
 الى المكنية الا انه يضطر الى ان لا يضاف كذا الى المظهر الا الى الشبهة المحبوب
 فلهذا المكنية موزونة من حيث الشبهة واعاها في فرع من حيث الهمزة والواو في اصلية من حيث
 انه مظهر فلم يلاحظ الفاعلين بل ينبغي ان يلاحظ انه الكلام في اعاها الشبهة والمفرد
 قلت هو مفرد حقيقة ومن به المكنية كما بينا فادرك المثل به كاف في ملاحظة
 الافراد واعاها في فواده فادرك المثل به حيثما اصالة من وجهين تلك الحقيقة
 قيل اعلم انه المظهر الذي يضاف لفظا الى المكنية كذا في المكنية كذا في المكنية
 انه يكون جازا على المكنية كما كذا في المكنية كذا في المكنية كذا في المكنية

و جازا ايضا انه يقال كلاهما جائز بعد ذلك تخفى كذا كلاهما جنتهما وكلاهما جنتا واذا
اضيف الى المظهر لا يجرى على المثنى اصل فلا يقال جاءني اخوك كلا اخوك وامانت
فيكون مضافا الى المظهر ايضا ١٦٠ المثنى وذلك صاحب المثنى انه بعض العرب يشبّهون
الالف في كلا وكلا مضافين الى المظهر لا الى الالف الثالث كانا المضافين الى المظهر
والف كلا بدل في الواو عند سيبويه لا بدال الا انما بينهما في الموثث كانا اخت
وبنت ولم يبدل الا في انما والالف في السيرة هو من الاسماء الاسماء فيه وكلا
على وزن فاعلة والالف للثنية قبل اعرابا كاللام في كلا وانما جمل بالف للثنية
بعد الا ، ولم يكن جمعا بين علامتي الثنية لان الثنية لا تكرر الا في ثنية فلهذا
جاز توسلها بل فيه راحة فيكون ثانيا للام في الموثث كاخت وبنت وثنيا بـ
ولم يفتح ما قبلها ولم يتقلب ثانيا اخت في الوقف ثانيا وازا يونس في ثنية
ولو كانت محض الالف لكانت في الامور والالف ايضا كالانثنية لغير الاعا حركاتها
ليست للثنية في الجمع بينهما وعند النحوي وزنه فيثني ولم يفتح ثنية في كلامهم وعند
الكوفيين الالف في كلا وكلا للثنية وزنه حذف نونيهما للافقة اللازمة لهما قالوا
اصنعها كل المقيد لا حاجة بحذف الالف من الالفين وزياد الالف للثنية لتعرف انه المقصود
الا حاجة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدا او لا حاجة في الواحد كلفظها
كقوله الاثنين والجراب انما لو كانا ثنيتين لم يجر جمع ثم المحذور انهما كانا كلاهما
واذا قال ثانيا ثنية اقامته وقال الله تعالى المثنى اثنتان اثنتان اثنتان ولو وجب قلبه لغيرها
لنصب وجر اضيف الى المظهر والمضاف في كلا وكلا لا يضاف الى الالف الى المعارف
لانها موضعها للثنية ولا يترك انما كنية المثنى الى المعارف لانها موضعها للثنية كناية
في باب المضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومثله كذا المثنى اذ في كذا ولا
المثنى الا في الثنية كذا زيد وجر والحق انما بكلا مضافا الى الموثث افعي في خبره
كوكلا المراتين وكجز الجمل على اللفظ مرة وحل المثنى افعي كذا قال الله تعالى المثنى
انما كذا الانية ثم قال في ثانيا خلا لهما والاراد به تسمية صلا حاشية المثنى في الجمع

[illegible]

و قد اصاب فقال بعض اصحابه انما هو عيب على الاعراب كقولهم
الا اصاب عند سبويه على الموقوف لا في النون عن عوض عن الموقوف والتسوية وقالوا
والمازني والكمي واما لائل الاعراب لا في الاعراب قال الكوفيون في الاعراب
وقال الرافعي ومنه القولين سواء وفيه نظر فانه قيل هلالة الاعراب لا يكون الا بعد
تمام الكلمة وانتم اخذتم في الاستعانة بالمتة والمخنة والجويع حصولها قبل تمامها وفيها
فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصول الكلمة بما بها لما تقدم في ان الاعراب
والاعراب في الكلمة فيكون بعد ثبوتها فانه كان بالوحدة فلا ياتي بها في ثبوتها
الاخير وحل الوحدة بعد الحذف كما في فيكون الواو بعد جمع ووف الكلمة واما اذا كان
التي هي نسخ الكلمة فلا ياتي بها فيكون الواو في ووفها ويكون الاعراب فيها بعد ثبوت
جميع ووف الكلمة لانه انما يحل اعرابا بعد ثبوت كونه في ووف الكلمة وعلم ان يكون
في التثنية الجمع عن ثبوت النون فيكون كل منهما وليلا على تمام الكلمة وانما يرفع مضافا
ان بينهما فرق لانه التسوية سقطت مع لام التثنية فيكون كسرها جاعل في التثنية
مع و فيكون في بعض المواضع هلالة التثنية ولا يسقط التسوية منها لانه لا يكون التثنية
وكذا سقط التسوية للبناء نحو يازيد ويا رجل بخلاف النون في يازيد ويا زيدا
ولما لم يكن ولا ياتي لانه ليست التثنية وكذا يسقط التسوية في رخصا و
في الوقف بخلاف النون لانه لا ياتي في رخصا فيكون في الوقف وقال سبويه
النون في الالف عوض من و في الواو وتثنية من لا في ووف المدح عن ووف
الاعراب بل امتنع عن الموقوف في النون بعد عوضا عن الموقوف والتسوية التي
كانت الموقوفين وارجح جانب الموقوف مع التمام اي غير عوضا عن الموقوف فقط بعد ما كان
عوضا منها فثبت منها ثبات الموقوف وجانب التسوية مع الالف في حذفها ووف
التسوية في جابنة رجلا عوضا منها وهو الالف في رجلا عوضا عن الموقوف فقط في
رجلا عوضا عن التسوية فقط في رجلا وقيل ليس عوضا بينهما ولا في هذا نحو
يا زيدا ويا رجلا عوضا عن الموقوف البناء فقط وقال بعض الكوفيين انه تسوية و

وكة لك كفن وقيل هو بدل من وكة فقط وهو ضعيف مجازا في الالف وقال الفراء
هو للفرق بين الموقوف والموقوف حله بالالف والمخنة الموقوف وثبوتها في التمام
بضعفه وقيل هو بدل من تسوية في المخنة ومن اكثر في الجوز بناء على ان المخنة كانت في الالف
مفردة اكثر من ثبات الجمع مفردة اكثر من ثبات الجمع ووفها في الالف في الالف
بما سبق كانه قبل كانه لا السبب في عيب الاعراب في الالف والتقدير ان ثباتها في الالف
قد فتح بانه الموقوف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
التقدير في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بانه التثنية في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بين الاعراب في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
اولا فاما ان ياتي في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
سبب التثنية في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بتثنية عن هذا التثنية في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
على انما في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
وهو اعراب اقام الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
جمل ضمير تعدد راجع الى الاعراب وقد راجع الى الموصول حيث قال في وادعبل
عنها كل موصوف فانه يتصور اعرابه لانه الالف لو دخل تحت كونه في الالف في الالف
وتقلب حذرة وادعبل في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
بالوحدة لفظا مضافا الى الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
وجاء في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
فيه فانه الاعراب المضاف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
مع قال في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
مسند اليه مسبق بكونه اوله في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
العلم المضاف فاضيف اوله في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

ان يكون حركته حادثة لباية كسرة متوافقة فاما اذا والاحاد بعد ذلك وجردا محلا
 مستقلا فانه لا يرد في الواجب كذا في كتابين من كتابين وتحت العين يمنع فلا
 يكون الا بعد تقديره في الاحوال الثلث ان قلت حاله ان لم لا يجوز ان يكون ذلك الكسرة
 كسرة الاحاد قلت من الكسرة لا بد ان يكون بعد التمسك بالكسرة قبل كسرة
 الاولى ان جعل تلك الكسرة التي لا اجل لها بعد ورود العاقل اعادها ايضا فيكون
 لها ثمة بعد ما كانت مفقودة لقائمة واجبة على قياس ما اخبر في الشبهة والجمع
 والاسماء التي في الجمل في القاع بعينها اعادها في ما منع قدما فلم لا يجوز اعتبار
 الحركة القاعية اعادها في ما منع قدما بواسطه حدوث الافاقه كما ذلت في بعض
 الاحكام في الحاد ينبغي ان يجعل اعادها ليكون اثر العاقل في الشبهة والجمع
 الاحاد في العاقل ليس محلا قبل العاقل لانه القاعه احد الاربع في الاحكام
 الستة يجعل الاحاد ووقا في دفع الخدوش في وجه الاحاد العاقل بعد ما لم يكن
 وما نحن فيه ليس كذلك فانه في قبل في غير محقق بعضها في قوله بطلان
 متعلق باب غلام وان منع كما في بعض النسخ ان يرد في بعض بابها في بطلان
 الاحاد تقديره في هذه النسخ في غير محقق كما في دور حال كما ان القسم في الاحاد
 تختص بعضها كما يد على قوله كفا في رفع او نحو مستحق في حاله من باب
 النجاة ان باب علما في منته لا هاته الا المنة وحالهم المحر كما ريت لانه عن القسم
 المحبوب المقدر احاد وهو الحق بل اواب نحو علما في غلامك ونحوها وقد ريت
 في بعض كتب ان باب علما من باب الجاهل وان المسألة في ذلك اذا كان محلا
 الاحاد في الجاهل كونه الاعوانية فيصور وضع لعدم شموله نحو مستحق ان قلت لا فرق
 بين عاقل ومثل لانما قبل الاعلان مستقل وبين مستعد واجبة انما اشتغال القيمة
 في ما يوجب تقدير الاحاد والقاع في عاقل يوجب تقدير الاحاد انما كان القلب
 ناشيا في اشتغال الواو المتحركة المفتوحة ما قبلها وبان المقدر كما في قوله فاعضا
 لتقدير الالف في مستحق لتقدير الباء ورواية لا فرق بين العاقل وغيره

قوله

يورد هذه المادة فكار المادة الاولى ذلك انه يقول فيها على بالعماء وغيره
 ولا شك في الفرق بين العاقل والعاقل بانما يقبل الحركة والالف لا يقبل فانه مختص
 بالاعاد بالحركة هذا لا يتم على هذه جهة الحكاية في العينية والجمع كما قبل في لغة وحسن
 فانه معتد مع ان اعاد بالالف وكان عليه ان يعتد في قسم المستعد اعادها في حكاية
 زيد وغيره في غير زيد لكونه معايا معتد الاحاد وجوبا في اشتغال محله بحركة الحكاية
 ومنه الحكاية في نفسه ان الجاهل ومختصة بالسلام واما قوله في الاحوال الستة فهو
 بالحركة تقديره داخل في باب علما في حاله اعادها في ما منع قدما فلم لا يجوز اعتبار
 الاستعداد الى العاقل كونه اعادها بالواو او تقديره حال الرفع وبالباء لفظا حال الرفع
 والجر على قياس مستحق قوله وقد يكون الاحاد تقديره في الاحوال الستة انما لم يعد
 ذلك لانه المقصود المستقل مطلقا لا يفتقر الى حوال كالمعتد وذلك على
 ظهوره في الحذف لانما الحكمين مستقلين كحالة مستحق فانه انما اليك لكونه ضمرا
 متصلا كونه المقصود اعلم انه لا شك في تقدير الاحاد حال الوقف في قوله زيد ولا
 ولا اشتغال حيث ظهر لكونه ليس في قبل فاضلا عن تقدير قوله اي فاعضا ذكره في غير
 ما عداه راجع الى القسمين وكان الظاهر ان يقول فاعضا لكانت في قوله ما ذكره
 الظاهر ما عداه راجع الى ما ذكره ما عداه واستشقل وح لاجابة الالف في قوله
 قوله وما ذكره في تفصيل المحر في المنصرف في المنصرف ههنا امور الاول في المنصرف
 والحق الاكتفاء بتعريفه الثالث قدم الاكتفاء بتعريف المنصرف في الاول المقصود
 الاصل في تفصيل احوال المحر في هذا التفصيل لا ينسب الى معرفة المنصرف وغيره
 كما ريت انما وح لانه الموقوفة لانه لا بد منها انما هي الموقوفة الى قوله في علمه الموقوفة
 الاصطلاحية التي في ظاهره عوف المقصود وجه انما في غير المنصرف بموقوفة من غير
 لانه اذا علم ان غير المنصرف ما فيه حكمة اعلم ان المنصرف لا يكون كذلك وهذا
 انما يتم اذا كان المحر فيهما ووجه انما في غير المنصرف اقل فهو بالضبط
 اقرب فيهما من محادها ايضا يحصل بعد بيان الاشتغال بالظن جانت المنصرف مثل فعل

في الآخر القلي ولم يصرح بان يقول المنصرف ما عناه او عنوانه غير المنصرف
مفهوم غير المنصرف وجودي بوقوف عدم الذي هو مفهوم المنصرف بعد موقفة فينبغي ان
به ووجه قوله ان اسم موصف علة فيخرج عنه كونه حاضرا لانه فيها علة فيكونها
مبنيته والمراد بالعلمه هو مطلق الخاة ما ينبغي ان يخرج للمتكلم اياه ووجه كونه
فيظهر ان اطلاق العلة لا واحد من العلة بطريق الجواز او يتحقق واحد منها لا ينبغي
ان يخرج المتكلم فخرج عنه مثل علم لانه فيه علة واحدة وعلى التوفيق فخرج لقوله
مثل في لغة غير علم لانه فيه التائيد والصفة لكن التائيد غير مؤثر لعدم العلمية
فانما اذا جعل علم لانه فيه صفة علمية لكنهما لهما لا يمتنع فلا يؤثر في قوله
باجتماعهما ان رة اليه وقوله يستخرج شران لهما ان رة الى الاول وقوله انما
سيجي بعده مفعول لقوله يؤثر في وهو كسر التنوين وفيه بحث اما اول فلا يجر
بالتاثير وجوب التاثير فيشكل منه غير منصرف لانه العلية انما هي التاثير
والعلمية غير واجبة اما الاعم فيشكل لجهته منصرفا واما ثانيا فلا يراعى ربا
العلتين في الاثر المذكور في مفهوم غير المنصرف لوجبه لدور واما ثالثا ما يصح
وما دخل عليه التام او التنوين او كسر لقوة الشبهة او التاثير في المنصرف
عنه المقدر ولا يصدق التعريف عليه لعدم التاثير في الاثر المذكور واما رابعا فلا
لا يصدق التعريف على لفظ التاثير فلا يعرف بلا علة كما هو المشهور وقد يجب
عن المسئلة كلها بان كتاب تلك لا ينبغي ان يلتفت لهما في الجواب في فظة
على الوزن وقيل جمع على مرتبة لقيام مقام التبيين في سابقه ولا حجة في موضع
ثم القوم من الاشياء الى الاول او بالكلية فكان في موضعها وهاهنا غاية الحسن
فوه او المنع ويمنع او الكلام في بيان مواضع التعريف كما يدل عليه اول آية التوحيد
الابن الذي انتهى مواضع التعريف كلها اجتمعت **وهو** ثلثا منها في التعريف
ولم يذكر البيت الاول لقصور عدم دلالة على العلم مقام سبيل فكل ما اراد
بقوله كلما اجتمعت ثلثا حقيقة او حكما والتنوين في الحال وتوحيده غير مقصور

ويدل عليه ذلك بقية الحساب كونه ووجه كونه رفع راسه على انه صفة للتنوين وحكي
ان يكون بدلا منه بتقدير تنوين راسه او بلا تقدير وقوله في قبل الف اما جملة ظرفية
اسمية وعلى التقديم بين اما استينافا لانه قبل ما حال التنوين فاجيب بانها في قبلها الف
او صفة التنوين لعدم ترميها او حال في التنوين في مع قوله راسه احوال مترادفة او من
الظرف الذي يعتبر في راسه في صفة احوال مترادفة وحكي ان يكون راسه حال في الظرف الذي
في الطرف عنه قبلها او في الف فهو في الاحوال المترادفة في كانه الجملة كما
ايضا ان في التوحيد او فردا في كانه الجملة صفة للتنوين **وهو** ولا يخفى انه لا يلزم في هذا
البيت جيبا احد على ما ذكرنا واما بينهما آية العلة فيجوز ان الف والتنوين لا يجران
والعذر المفهوم في قوله وهذا القول موقفي في ذلك **قوله** ولو جعل الالف
فاحلا لقوله راسه في زيادة الالف قبل التنوين لا يدل على زيادة التنوين فضلا
عن ان يكون في الالف راسه قبلها نعم يدل لو قيل قبل زيادة التنوين واما هذا القول
قوله فقال بعضهم الاشارة للحكاية مع نقل الفعل الى اسم كسره وكتب وان كسب
هو ضم احدى العلتين الى الاخرى وهذا القول مما لا يخفى احد عشر
على التسع المذكور وسببه الف التاثير كاسم في وقته وضمي وهو كمال الف
راسه في آخرهم العلم سواء كان له لاق كالاشبه المذكور او لا كقبضته في
الاسل بعد التذكير في نحو اعماد التبرك وشك ان الاول دخل في الالف التاثير
والثاني في الوصف الاسمي في العلة لانه لا يجر وقيل العلة في الحقيقة المتكلم
وطلقات العلة على ان الامور تقوي بعضها لبعض في الواقع في قوله هذا
القول تقوي بعضها لبعض لانه في البيت الاول ومخا في البيت
ان في ومخا في البيت الثاني فتم **قوله** وحكم ان لا كسر التنوين هذا ترميز
وقد قد لا يقتضيه الى تعريف يوجب ترميزا في سبعة الخواص في وجه
العدول في ترميزا في وجه على في حكم غير المنصرف ان رة انقصة
توحيده ولذا ذكر كسره في مع انه علم سابق في بيان الاعراض في قوله كسره

فيه مع انه علم سابق في بناء الاسماء عدم دخول الكسرة في غير المنصرف وفيه ان
الي انه منع دخول الكسرة في غير المنصرف بالاصالة كما ذهب بعضهم الى التبعية كما
الي الاكثر من قبل وهو الاقرب منه انه الكسرة المنصرف لما ثبت به الفعل
لاجل منته اياه لاجل ثلثة اشياء هي التنوين ونبوة الكسرة ونبوة الاسم في المنصرف
الا ترى انه يعود الكسرة حال الفروق مع التنوين بما يثبت ان لا حاجة الى اعادة
الكسرة الوزر مستقيم بالتنوين وحسن ولا يتركب مع الفروق الا قد راجحة واما
نبوة الكسرة لانه التنوين يحدف لا يمنع القرف ايضا كما في الوقف ومنع اللام
والاضافة والبناء فاردوا الاول الا وكشحا رعا انه لم يسقط لانه ثبت به
الفعل لاضافة ولا للبناء وكشحي آف فخذوا منه صورة الكسرة لا يدخل
على الفعل لدايوثر نبوة العادة في كونه نبوة ويضرب به وجه الاول انه غير المنصرف
لما ثبت به الفعل حذف الكسرة والتنوين من المنصرف ففقدوا وجه الاخر وهو المنصرف
اما على المذهب الاول فقط واما على الثاني فلانه التنوين لم يسقط من جهة منع القرف
حتى يحدف سبعة كسرة في حذف من الاسماء المختص بالاسم وهو الحذف والتنوين الذي
هو علامة التثنية في انه الحذف المنصرف هو الفتح لا الكسرة وانه يثبت بالتنوين
الذي هو للتثنية الا انه في صورة التنوين الذي هو للتثنية الا انه التنوين للعدالة
في مستحقا على ايضا كذلك واعلم ان منته اسم الفعل على ثلثة اشياء اقوالهم
منع الاسم من الفعل كما في اسماء الافعال فيمنع الاسم نظرا الى انه اصل الفعل البناء
ويعطى على واسطه ان يوافق في حيث تركيب الالف والهاء وبت في حيث منتهى الحذف كما في
الفعال والمفعول والصفة المشتبهة فيعطى على الافعال التي فيها معنى لا يثبت بها والصفة
انه لا يثبت به لفظا ولا معنى ولكن يثبت به بوجه بعيد كونه فرعاً للالف كما انه
الاضافة فرع الاسماء اعادة واستحقاقا فلا يثبت به انما به الضعيف والعدم
اختصاصه بالفعل اشياء والاراء الذين ايا حيزه الالف ولا يعطى بها على الفعل لانه ذلك
ينقض منه العايب للمفعول وهو حاله على نزع لانه ثبت به على الاسماء

الاسماء هو التنوين ثم تبعه الكسرة على قول اوزع التنوين والكسرة كما تقدم واما ايج
في هذا الحكم لكونه اسماً فرعاً من جنس اسمين ولم يقع بكونه فرعاً من جهة واحدة لانه ثبت
بالفرعية من جهة غير ظرف ولا قوتية اذ الفرعية او كونه ليست من جهة الفعل الظاهرة
بل يحتاج في اثباتها الى تكلف كما عرفت وكذا اثبات الفرعية في الاسماء فلم يكن وجه
الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت اذا ثبت به الفرعية المنصرف الفعل فقد ثبت به الفعل
ايضا فلم يعطى حكم الاسم الفعل ولم يأنه اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس لاجل
لانه الاسم تفضل على الفعل فيما هو خاص الفعل لوازمه وذلك لان تحقق الفرعين
من خواص نوع الفعل ولوازمه وليس من خواص نوع الاسم ولوازمه لا يرى انه اذا ثبت
اسم الحرف في الاصطلاح لازم لنوع الحرف واذا ثبت به الفعل الحرف لم يرد منه انشاء
الذي هو بالاصالة الحرف اعطى حكم الحرف في عدم القرف كما في عشي وقل العجب
والضعيف ذلك ما كونه محله لانه العدة في فرع المعدول عنه لانه الالف بالاسماء
على حالها والوصف فرع الموصوف لعدم تحققه بدونه والثاني فرع التذكير لانه
نقول قائم ثم ثمة ولا يخفى انه انما يتم ذلك لو طوى على التذكير بعد تجويع في التذكير
كيلا يلزم اجتماع التذكير والثاني واما اذا جئنا على المطلق فلانتم الا انه يثبت الكلام
على الظاهر ايضا لانتم ذلك فيما لا الحاق والتوفيق فرع التثنية لانه يقول رجل ثم رجل
هذا انما يتم في الموصوف العلمية التي تفرقة عدم الانصرف فلان لا يقال قد وجد الف
في نوع التوفيق نوع التثنية مستلماً فقد حكم بذلك في حيث قيل كل ما تفرقه كما هو
في الالف عندنا والجمع في كلام العرب فرع الوبوية اذ الكلام في اجماع وقوت في كلام
العرب وسئل مثل استعمال الالف العربية والجمع فرع الواحد لانه يقول مسلم ثم مسلم
والركب فرع الافراد لانه مبطل ذلك ثم ركبت وقلت بديك والالف التنوين
الزيدية فرع ما زيد عليه والزيادة يفتقر ذلك فير عليه من الفرعية يتحقق
في مثل ندانة مع فرعية الضميمة الموصوف فلا ينصرف وليس كذلك اوجب في زيادة
الالف على الالف والنوع جملتها مستلماً فكان لا زيادة فقال في ووزن الفعل فرع

وزنه الاسم لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذلك وزنه بل لانه اصل كل نوع انه لا يوجد
فيه الوزن المختص بنوع او حقيقة كشيء وضرب او حكما كما حركا واوجد فيه هذا الوزن
كانه فرعا لوزنه الثاني **قوله** ويجوز فيه هذا بالاتفاق لكن اختلفا انه هذا النوع قوم ام لا
قد ذهب الاخفش الى انه لغة الشعراء يعني السنهم فيضطرون كثير الوزن وغيره الى صرف
ما لا ينصرف الى انه يؤخذ الاصل فيه الاختيار بينهما وعليه حمل قوله سكتا واغلا لا
وقايراده بـ **الكسب** الى انه صرف لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة قوم الاصل
منك وانكره غيرهما ومع الكوفيين صرف فعله لانهم مع مجرور بمنزلة المصا الى
فلا ينون ما هو بمنزلة المصا وقال صاحب الترمذي اصل الجواز لان الكلام في الفروق
واعلم انه الكوفيون وبعض البصريين جواز وترك صرف المنصرف في الشعر والعلية لقوتها
ولذا يكون شرفا في كثير من اسباب مع كونها سببا ومنه الباقون لان الفروق تترك
اكتفاء الى اصولها في صرف غير المنصرف لانه الاصل هو الصرف لذا جاز قسم المحذود
للفروق دون ما المقصور لان كل محذود ومقصود في الاصل اي لا يمتنع اشتراكه
الى انه المراد بالجواز الاكتمال العام المقيد بحاجب الوجود فعدم الصرف ليس بضروري
وهذا معنى جواز الصرف وانما لم يحل على الاكتمال في كل لسان به الى احد الطرفين
وهو الفرق الاكتمال لا يعتبر بالنسبة الى جانب بل الجانبين ويشمل الضروري فيها
كما يدل عليه قوله سواء كان ضروريا او غير ضروري وذلك لان الفروق الشعرية
توجب الفرق قال السيد قدس سره اراد بالفروق ما يتناول تلك الالوزن ووجه
ذلك مجوز ليس بموجب ضعفه او تناوله لا يقتضي الجواز بل الاكتمال كما فعله الشيخ
قوله فان غير المنصرف اه قد كسر هذا الكلام ما قدرنا بقا اذ قد مر ان المراد
بالعلقة علة مؤثرة في استجتماع شرائطها اشرسي ذكره وقع فاما ان يوجد تأثير
اولا على الاول يلزم تحقيق ان يشترط في الالوزن على ان لا يصدق تعريف غير المنصرف
قوله فان قلت بالاضرار لو لم يذكر السيد كما عرفت لانه دفع هذا الالوزن
الاضرار عن بعض الزحاف يعني ان الزحاف نوعه نوع يمكن الالوزن عنه ونوع لا يمكن

لما يمكن ويجوز الاحتراز عن الاول وما نحن فيه من هذا القبيل **قوله** او التناوب هو
نوع يحصل بكلمة متوالية اليه كما في قوله سكتا واغلا لا وسيعر ونوع يحصل في رؤس
الاي والفصول من غير انضمام المذكور لقوله في قوارير قوارير الاول والاول في القسم الثاني
لان رؤس الاي المتوالية بالالف المبدل عن التنوين والتناوب المناسبة الاول والاول
جعل الالف محتملا لالاق كانه قوله الطنونا والسبيل واذا قرئ متواليا لا يظهر
وانما صرف لتناوب قوارير اي عن الصوت لانه او الاي كالقوافي معتبر توافقها
وتجانسها وكذا كل كلام مسجع وسجع او الاي رؤس لانها قريبة من رؤس الاي **قوله**
لان التناوب مهم ولهذا قيل في ما في مع انه اللغة اراد ان الله تعالى يخلق
ثم يعيد مع فتح العين من التناوب المجزئ مشهور ما نوسل استعمال وذلك المناسبة
منها في يعيد فقوله سكتا واغلا لا مجموع اثاره لانه الواو المحذورة لا تحت
في جعل المجموع مثالا وفيه التناوب ومع حفظ لا بد ان يقال المقصود بمثل غير
المنصرف سكتا سبلا المناسبة المنصرف الذي يليه هو اغلا لا فالواو المحذورة وفيه
استشهاد وانما يقال مع كون الواو في الحاك كانه الحاك اكتفى في الاستشهاد
وبجانب الصوت اذ بها وقع العوائق **قوله** وما يقوم مقامها الجمع والفا ان ثبت الصوت
والثابتين بالعين لانه السبب هو ان ثبت الف والاما فتح تعريف غير المنصرف
اذ يوجد علة غير العلة التسع قبل هذا فتمت ببيان التعريف فيسفي ان يقوم على قوله وكله
واجب بانه كانه اشارة الى ان تمام التعريف بدو به معنى ان قوله ما فيه على حقا في
على مثل حراء وحيلي لانه وان كان فيه سبب واحد لكنه في قوة السببين ولهذا استغنى
به ابو سعيد النخعي في البيت الاول ولم يذكر ما يقوم مقامهما ثم ان قيامه مقام السببين
اما لكونه لا يطرأ في الاحاد العربية كما في السبب الاكثر من وكويمان ورباع وششاع
وضربت ذكويما في وثمي للالف عوض عن اعد يالي البنية في هذا الوزن
عارض لا يعتد به في الالوزن كالحال وكما في المنصوب الى الحال والحال وكذا انها في
قال سيبويه منهم من يقول بمان في وث في بـ يد الباء وهو قليل وانما اوردنا قد

في التناوب

العربية لتلا بـ بكل بمنزل سـ أول العجمي أو عـ في مفردات ذ او جمع تعدي كما سيجي
 ويرد على من المذاهب مثل الكلب واجمال ايضا لا ينظر له في الآحاد فينبغي ان يكون ما
 منصرفين واجيب بان حكم جمع القلة حكم الآحاد ليسل الصغيرة على لفظ الآحاد منع
 اسباب اليه سببه انما افعل لا مفرد ولهذا قوله تنزه بطونه والضمير للانعام وجازو
 المفردية يكون من اجمال ونظف امتناع ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن في الجمع وهو
 آف بان وزنه افضل كحي في الواحد كخوار وحكم في اسم موضع ورد لكونه منقولاً عن الجميع
 كدانه واما اورد انك طبعاً في وانهم شذوذة ردية في الصحيح ضم المعرفة واشد جمع
 شذوذة على غير القياس او يجمع لا واحد له واما لكونه نهاية على التفسير اي الجمع انه انتهى
 الى هذا الوزن في غير تدعي لهذا سمي بالقيس واما لكونه سبباً بالعجمي الذي لا ينظر له الذي
 في كلام العرب في الجمع وشبهه البعثة وما تحققت فيه سبباً لا سبباً قائم مقامها كقوله
 الجزول فانه اجترع عدم النظر في الآحاد سبباً مستعلاً وقال ابن الحاجب منع صرف
 مثل هذا الجمع حقيقة كما كالب وكونه على وزنه الجمع مك جـ فلا اثر عن لكونه
 مجموع التكسير **قوله** واما بينهما الشذوذة في ان ردة الى قصور عبارة المقول كما بينا قوله
 الحمد ود المقصود طوره بدل على انه الالف في مرآة الدنيا حيث هو الحجة المبدل بالالف
 رتبة بعد قلب الالف المقصود بالحركة وجوابه انه الالف مطلق على الهمزة واسم الالف
 لا كد حقيق المرفعي في تحت الاء لكن كلام القحاح يدل على انه الالف نوعان
 لينت متحركة واللينت تسمى القاء والمحوكة تسمى حرة ويظهر من ذلك انه الالف يتنا وتلما
 وفي الكت في ان يسمي الالف لا يكون الآس كئنا وبالجمله الالف اما مختصة بالكت
 او متنا وله لها تفصيل ذلك الكلام في كتب اللغة فانه قلت على ما حقق المرفعي
 كيف يصح وصف الحمد ود لانه الحرة غير محدودة اجيب فيه حذف ايضاً اى
 الحمد ود بانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث وقع بهذا الكلام ما نقل
 من انه التا قد يكون لازماً كالقذف والمزحة والشبهة والحركة فينبغي ان يكون
 غير مفرغ ليس كذلك وحال الدفع انه هذا التثنية عوض للباء فليس قوة التثنية

في الفاعل الفاعل للتفصيل مصدر متبوع للمفعول اي كونه اسم معد ولا متبوع لنفسه
 بالخروج خارج عن القدر للزوم تعدية وعدم تعدية التثنية لانه العدل اقول
 والعدل والخروج وانما في الخروج في العدل في خروج غير ذات التعريف ووجه
 صحته انه امراد بالعدل كونه اسم معد ولا ان يكون مصدرًا منبياً للنقل ويرد عليه
 انه لا يصدق على هذا الكون في الخروج قد فوه بقوله ان كونه الاسم في خارجاً من ان المراد في لفظ
 الخروج ذلك ويرد عليه ان الافواج المنبئة للمفعول معاه كونه الاسم خارجاً لانه الخروج
 واردة مثل ذلك معين غير الفهم والاولى انه يقال العدل في اصطلاح النحاة الخروج
 المذكور والمنبئة المنبئة للنقل على ان الخروج لازم وانما اعتبر النحاة ذلك الخروج
 لا الافواج ليعلم كونه صنفه للاسم فيكون الفرعية حاله فيه واما دلالة الافواج
 على صنفه الاسم في غير طاهرة في صورته التي تقتضي الال والفاء على عمل الالية
 على المنسوبة بالالف الفاعل عن بان يطلع عليها ويقتضي لها على الاولية كما بينا ذلك
 وذلك غير صحيح ويرد عليه صيغته على الال والفاء عن انه كان واداً فاعق عدم
 الانصراف فيهم تحقيق العدل فيه وان كان انما الفاعل اعني كل ما لا يفرق ليشتمل
 على علتين تقتضي اعتبار خروج عن اسم ولا يقتضي الخروج في خصوص عام التثنية
 الا انه يتكلف ويرد عليه نحو امس وحروحو لانها معدولة عن الآف والاس والشر
 مع انه لم يخرج عن الصوت لانه التام كلمة اوى لا مدخل لها في الصوت الا انه يقال
 انها لشدة الامتناع كانهما من اجزاها فانه قيل صوت ثلثة ثلثة صوت ثلث
 وهو ظاهر فكيف يقتضي الفاعل ان يكون على صورتها قلنا انه المراد ان العدل في
 مادة الاسم غير صورتها وكجز للمادة الواحدة وعروض صوتة مختلفة ويرد عليه في
 انه صوت القرب مثلاً مادة الفاعل في الخارج المشتق باضاً في الصوت والضمير
 كما زعم انه قلت هذا اسم لكن الفاعل يقتضي ان يكون مادة صارب على صوتة الهمزة
 فيخرج المشتق فليخرج بقيد الاصلية لا يفيد الاضافة والكلام فيه وانما اراد
 بصوت الاسم صوت توضح المادة في وصفه لعمارة فنقول في صوت ثلثة ثلثة

صورة ثلث لانه الاولى نفس العدد والثاني الموصوفه فاحتمل ان يقيض اختلاف
الصورة كالسما المحذوفه الايجازي الاول فوكذا محذوفه الاول كعدده والاول
مكتول في قول وينبغي ان يكون المغيرات الشخصية التي يتبدل بها خوف اصيل الى خوف
كذلك لانه المادة ليست باقية كالمقام والمخار **قوله** في غير ان يغير جميعها اولاً على
افراس وايجاب انه كيف ولو بغير ذلك فلم يمكن ان يثبت ان قلت لاشتت في جوبه
هذا الاحتمال في الاسماء العددية قلت ضرورة منع الله يقيض اعتبار الاول
وسبجي ما تنفعك في هذا المقام **قوله** فيمكن ان يعال المقص غير العدل على سائر العلل
فيه بحث في وجهين الاول انه لا حاجة الى قيد الاهلية اذ بدو به يتميز العدل على سائر
العلل والثاني انه المقصود من غير العدل وسائر الاسماء وشرايطها تميز المنصرف
عن غير المنصرف هذا لا يحصل في اذا كان محققاً في المشتق ايضاً فيحقق العدل والصفة
فيكون غير منصرف وليس كذلك **قوله** و اعلم اننا نعلم قطعاً المشهور ان في ما عدا عدد
وليس غير منع الصرف ليقض ان اصله شيء آف وان فرض انه لا يكون غير منصرف فقل
المرتضى ونعني بالعدل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل عليه غير كونها الاسم غير منصرف
بحيث لو وجد ما ايضاً منصرفاً لكان هناك طريقاً الى معرفة كونه معدولاً وانما
اعرض عن كلامهم هذا لانه مشاؤه انه الال في كل كلمة انه يبقى على حالها فافهم يدح
ضرورة عدم المعدول في هذا الال فلا معنى للمعدول انه قلت الدارج هو الدليل الذي يمنع
الصرف قلت مثل ذلك الدليل محقق في الشواذ ايضاً فلم لا يعتبر الخروج هناك الا بالاعتبار
الشواذ قليلة المعدول لاكثره في جميع اصول كتاب الكلام ووافلا بد ان يستثنى
الكلام في هذا المقام على ضرورة منع الصرف ايضاً لوصح ما ذكره القوم لم اعتبر
على وزن الفعل فلم اجمع اجماع العدل ووزن الفعل ولا بد وما ذكره ان في فقلت
ما الفرق بين العدلين في قلت اشارة الى الفرق بانه الال موجود في التحقيق بدليل
على وجوده غير موجود في التقديم بدليل غير منع الصرف فيوجد دليل في القسم الاول غير
منع الصرف على اصل الموجود موافقاً للال والقاعدة وانه يقيض ان يكون الاسم عليه

موجود في القسم الثاني دليل كنهك وبهذا يرفع انه الادلة المذكورة في الاصل المذكور
لا يدل على وجود الال بل على انه شيء يخرج عن اصل فانهم هذا فيه بحث اما اولاً فانه القوم
يحمل انه يريد بالعدل التحقيق ما هو محقق الموضع عن اليقين والتقديم في ما ليس كذلك
كنه حلاً الظاهر في كلامهم واما ثانياً فانه ما ذكر ان يرجح وجوب المعدول لانه الذي في خوف
غير المنصرف معرفة انه مما لا يدخله الكثرة التنوين والتقدير بانه غير منفرد على ان الحوة
على ما ذكره يلزم تأخيرهم فيلزم تقديم الشيء على نفسه وهذا محال الدور ولم يلتفت الى
ايه لانه المعدول لازم في العدل التقديم في الاحالة لكن ما ذكر ان يرجح وجوب المعدول في كل
القسمين وهما بين افاذ في ما ذكره ان يرجح وقد ذكر ما لم يثبت في هذا المقام شيئاً
اي فوجاهة محققاً كل رجل سواي عن رجل سواي او تقدير الحق في فوجاهة محققاً مفرداً والاشارة
تحقيق في هذا طريقه القوم او فوجاهة كائناً عن رجل حق محققاً وهذا يبيح على وجهين
احدهما انه يكون الحق فوجاهة محققاً الال فهو وصف بحالة متعلقة كنه يد في علم ابوه وبناته
انه يكون الحق فوجاهة محققاً نفسه انه يكون الاسماء مجازياً **قوله** كانه جائز القوم ثلثه
وقرأت الكتاب جزء فوجاهة في القوم رجلاً رجلاً وابصرت العواق بلداً بلداً ففهم
انه اصل ثلث ثلثه ثلثه الى في القوم المتكسر في بالاعم الاصل وقد جاء في اصله ومفصل به
العدد من واحد الى اربعة اتفاق والمبرد والكوفيتون يقيسون عليها ما فوق الاربعة السماع
مفقود بل يستعمل مع ياء النسبة نحو الحيتي والسكتي وهكذا والصواب بحسبها اشارة
الى هذا الاستعمال **قوله** الفعل والوصف الال في هذا من سيبويه فان قيل الوصف في هذا
المكرر عرض لا يؤثر في منع الصرف كانه قوله في ثلثه ثلثه اربع اجيب ان المعدول
لم يوضع الا وصفاً ومع اعتبار منع الوصف فيه والاحتفاء في الوضع بين المعدول
والمعدول عنه جائز وقوله لا اعتباراً فيما وصفنا لانه اشارة اليه والفوا في خبره
اذ لم يخرج عن الموصود وانه مثله في غير منصرف بدونه الا بوجه الموصود وقال في
السراج عدم صرف لكونه معدولاً في لفظ اثنين وغير معناه لانه ثلثي مثله عدل عن معناه
مرة الى مع اثنين اثنين ففهم عدل لفظي وعدل معنوي وقد رتب في الحياة انه في تكرار

في هذا المقام لا يخرج من ضعف فاعلم **قوله** وعلم ما يرد في الجرح ان ذة الاولى انه يذكر هذا العلم
قبل تقييد العدل الى التحقيق والتقدير في الذر ذكره بقوله وعلم انما تعلم قطعا قوله فاعلم
العدل بل الاولى ايراد قوله كيف ولو اجتره فاعلم واما المعبرات ان ذة كما قلنا
وكان المعبر في الشذوذ والخالف للثقة للقياس وذلك الخالف منصفية في العدل
لانه اعتبارا فوجه ما هو القياس كان يدخل تحت القياس ويحل هو من جهة بل نقول المودع
الخالف للقياس الخرج عما هو داخل تحت القياس وان ذ الخالف لغير الخرج وبما به غرضنا
البيان قوله ولا قاعن لكلام الخرج ليدل على مخالفتها الشذوذ بل ان ذ الخالف
للكياس والعدول لغير الخالف لما اذا قاعن لكلام الخرج حتى يلزم الشذوذ في مخالفتها
عليه ان تعريف العدل ينادى غير مخالفة المعدول القياس اللهم الا ان يتكلف **قوله** كعمود
فصل في الاسماء على ثلث اقسام اسم جنس مفرد كمد وجمع كفرد وهو منفرد في ذاته
مبالغة فاعل مختصة بالنداء كفسق وكلع وغير مختصة بكلم وضمت في مبالغة خالف في
والاول معدول عند الحاجة كفي في مبالغة فاعل في ايضا مختصة بالنداء واما
يعمل لا ينصرف اتفاقا كفسق على العدل العلمية وكذا يقال عند تبيين كون نزول
وفاتي اعلا ما قال السرخسي اثبات العدل ووجه فاعل العلم وهو انه جمع
شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقوله لانه ثبت قائم وعدم قائم
قبل العلمية وتقدير العدل لفرق منع الفرق حيث وجد في كلامهم غير منصرف واذ كان
فصل على الشرطين وكونه منصرفا او غير منصرف مجهولا فقد راعى العدل ومنه في
الحاقا للمتكوك بالاعلى حيث كثر فعل الجامع لها بصفة عدم الانصراف في كل لفظ
او حيث جمع الشئ لانه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدر العدل فيه وانه خلت
احد الشرطين بان لا يوجد فاعل قبل العلمية ولا اولا واما ما مع ثبوت فعل قبلها
فهو منصرف فاعلم هذا الاول كانه صرف عر وزر واجبا لانه جاء فاعل قبل العلمية
وفعل ايضا كونه جمع عزة لكن لما سمعنا غير منصرفين حكما بانها معدولان
عن فاعل واذ اخل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا هذا المحقق ما ذكره

المرة في علم النحو وفيه بعد وجوه فتدبر **قوله** واراها بها كل ما هو على فعال على التثنية
المؤنثة من غير ذوات الراء اعلم انه ذر في فعال على اربعة انواع اسم فعل كمثل وهو
وصف للثبوت كفي في بمعنى فاعلم وعلم للمصدر في كذا للفرقة واما ايضا مبنية
لمت بهما كمثل آل وزنا وعد لا وزنا فقط للملاير وكذا سحاب بهم فانها مبنية
وعلم للملاير المؤنثة وهو مبنية عند اهل الجأز لمت بهما كمثل وزنا تحقيقا وعند
تقديم او الكثرة في علم على ذوات الراء في هذا القسم مبنية على المشبه للوزن والعدل المقدر
كخفاء وخير ذوال الراء كقطام موبه غير مستقر للعلمة الثانية وقلم على اياه وعدم انهما
ذات الراء او لا يظهر فاعل القيود المذكورة في تعيينها **قوله** ليس فيها الكسبان
العلمية وانما نيت انما محل على طاهر فهو ظاهر الفاعل واذ فيه كثر في الاوصاف غير ما وحمل
على ان ليس فيها او موجب للبناء غير ما فلم يكوها موجبا للبناء وليس كذلك وانه اراد
ان ليس فيها ما توهم على موجبة للبناء وغير ما ففيه ان المتوهم غير ما موجود وهو
بل هو ما بهما الاسما النيب الاولى انه يقال قد العدل فيه لتحصيل سبب البناء وذلك لانه
اذا قدر العدل لتحصيل المثبتة بينه وبين نزول في العدل والتمت لانه نزول معدول
غ ازل وتفصيل ذلك الكلام يسجي في باب اسماء الافعال **قوله** وهو كونه الاسم والاعلى
ذات بهمة مأخوذة مع بعض صفاتها الاسم اما ذال على ذات بهمة مأخوذة مع
اولا فان كان الاول فهو صفة وكونه ذال على لها وصف انه كانا الثاني في فلو لم يكو
غير ذال عليها اسمية والمراد بالصفة المأخوذة في تعريف الوصف الا والقائم وبالله
الشيء والا ولا المقابل للصفة على ما قام بنفسه والآخر عدم صحة على مفهوم القائم على
المخ مصدر في وف في بقيد لا بهما ما دل على ذات معينة وقيد المأخوذة كذات استي
او ايرد بقيد مع بعض صفاتها فاعلى اسماء الزمان لكانه والالة اذا انصرف شيئا مكانه
الضرب فيه بحث يظهر في كلام سياتي عن قريب نحو جيل دخل في الوصف لو كان معناه
ذات له الصنعة لعل وكذا الفاعل اذا كان معناه ذات له كثره الماء واما لو كان معناه
رجل حقير وبالله الكثرة فوجاه التوفيق فاعلم وفيه بحث اما اول فانه يشك في كون

والوم واغذر وشهم لانه المصدر ليس قائما بالذات المفهوم منها بل واقعا على الذات
 ولما قيل اسند مفعول الى ضمير زيد في زيد مفعول على طريق الوقوع لا على وجه القيام وانما
 فلانه حقق في موضعه انه آله بمعنى المعبود والمقصود المعبود والمفعول هو آله الذي
 والآله اسم المعبود ومنه لاد وقع الاول في آله كمن مفعول في النعت والكل بالكلية
 ولا شك انه توفيق البصيرة بصدق على الآله فلا يقع فالاول انه يقال انه الوصف كون
 الاسم والآله ذات باجبت معنى الموصوف وكما هو المشهور ولما راد بالذات المبرهنة
 بحيث لا تعين فيها اصلا ولا حقا لا يتحقق بسماء الآلهة والمكان والآله اذ المقتضى في العقل
 اوزمه في العقل لا شيء في العقل والعجب من المحقق التفار انه جعل الاستفهام في بعض
 نصا ينفرد سوا كانت الآلهة جلية الوضع ولو لم يكن اعم بل مخصوص بكنية الوضع
 ذكر الشرح بل لا ممت لكثرة **ط** فانه لما راعى النسبة او معنى انما راعى في اصل
 موضوع مرتبة من العدد القام بالعدد وقد استعمل معنى ذات له الاربع بقرينة اوجه
 على النسبة وهي معدودة لا عدد وهو دال على معنى ما هو ذو مع بعض صفاتها وهو مرتبة
 فما العدد وتلك الآلهة انما هي بحسب الاعمال بقرينة اوجه على العدد وقوله مفعول
 بالاربعية اراد انه مفعول بالاربع لانه الموصوف بالاربعية الاربع لا النسبة وذلك
ط قوله شرطه في سببية منع الفرق لانه شرطه مطلقا والالم تحقيق الوصف القاري
 لانه انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولا يظهر ان شرطه تأثيره **قوله** الذي هو
 الوضع فذكر الال واراد الوضع لانه الوضع اهل يتفرع عليه كالتعال والاطلاق
 في محاوراتهم وبينهم مصادم وقد نقل عنه انما جعل الوضع اهل لتفرع الدلالة التي
 عليه اذ اعرفت هذا فنقول يجوز نسبة الفرع الى الال بكلمة في لانه الال بمنزلة النظر
 والفرع بمنزلة المظروف وقبل كلمة في معنى عندي شرطه تأثيره ان يكون عند الوضع
 عند الاستعمال او لا **قوله** ومنع الفعيلة او توضحه ان معنى الفعيلة ان يكون اللفظ في الال
 عام المعنى ثم يصير بكلمة الاستعمال مخصوصا بفراد ذلك المعنى ففرده بحيث لا يقع في
 الدلالة عليه القرينة واذا استعمل في فراد او كجاء في الدلالة القرينة ونظيره انما

كان عام يقع على كل واحد من الال ثم صار اشهر في جملته من عكس في غيرها بحيث
 يفهم منه بقرينة ما سودا استعمل في الجثة السوداء لا يحتاج الى قرينة واذا استعمل
 في غيره من السوداء لا بد له من الدلالة من قرينة اما الموصوف نحو بعل اسودا وغيره نحو
 اسودا من الرجال ولا يلزم منه انه يكون اسودا على الجثة السوداء كراهم بالغة
 حتى يلزم اعتبار الوصف مع كونه على انه لا يخرج عن معنى الوصفية بل يخرج عن معنى العموم
 اي لا يطلق على فردا فمفهوم الال نعم لا يقع او آؤه على الموصوف فلا يقع جثة
 اسودا ولا قيد شوم دلالة في خاصية الموصوف مترا بالغة وآخلة في مفهوم
 مع الصانع المتحقق منه فلا يقع او آؤه على غيره لانه وصفه قابل بالعلية بخاصية
 ولا عليه نفسا ويعبر عنه فيه هو فيه دهم وقال السيد قدس سره الاسم انه دل على ذات
 معينة باجبت معنى مخصوص فهو الوصف مطلقا وان دل على الذات فهو اسم محض وان دل
 على ذات معينة باجبت معنى مخصوص فهو عدد الاسماء وفيه ثبوتية من الوصف نحو الاله
 وكن ب هذا كلامه وهما قسم آف وهو ما دل على وصف محض كالنفس والقول واليهما
 اسم من الاله الوصف كونه في القسم الثاني **قوله** فذلك المذكور من اشياء الاله الوصفية
 وعدم مفرقة الغلبة يعني انه ذلك اشارة لا اثنى بنا ويل المذكور وهما فرعان لكونك
 الاثنى من صرف اربع وامتنع اسود و هو النوع الاول على الال الذي هو اوصاف
 الوصفية والثاني على اثنى بطهون تعلق الاول بالاول واثنى باثنى بلا واسطة وتعلق
 اثنى بالاول بواسطة الال ولو قيل ذلك اشارة الى الال الاول وكل منهما متفرع
 عليه لانه الشرط غير متحقق في اسود فيصرف الاول ويمتنع اثنى لم يحجب لانه ويل المذكور
 ولا حاجة الى ملاحظة عدم مفرقة الغلبة في امتناع اثنى الا انه سوي كلام السيد عليه
 فافهم هذا هو المراد بقول المفسر تقدير الكلام شرطه انه يجوز في الال فذلك صرف اربع
 في مرتبة بنسبة اربع فلا مفرقة الغلبة فذلك امتنع واما قوله وضع فهو عطف
 على قوله صرف بلا شبهة او لا دخل لعدم مفرقة الغلبة وضعفه ثم انه قوله فذلك صرف
 يدل على ان طرف اربع يدل على عدم اعتبار الوصف الوضعي يعني لو اعتبر كان هو غير منفرد

تحقق الوصف ووزن الفعل وفيه منع ظاهر يجوز ان يكون متفرقا لفوات شرط وزن
 الفعل وهو عدم قبوله التاء اذ يقال اربعة واجبت المذكر على رتبة المكونت فرع فاع
 اصل لانه مذكر واربعة فرع لا يقبل التاء والاكلام اصل وردده صاحب التفرقة بانهم يجوز
 وزنه الاصل مثل عمل القابل للتاء غير معتبة ووزن افعي وزنه اربع معتبة هذا خلاف
 القول وما اجبت بان اعداد عدم قبول التاء التانيث والتاء اربعة للمذكور
 التانيث ذلك بان التاء اربعة للتانيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار
 تانيث الجمع المذكر وكذا الحال في التثنية ووزن الاربعة وانما كان جمع سلامة وهذا بناء على
 انه لا يجوز توصيف الجمع المذكر مكررا او سالما الا بالمؤنث وفيه بحث سيأتي في بحث
 التاء نيث والتذكير على ان الجيب عدم قبول التاء بالاختصاص للتانيث والاصل ان يكون
 ما قيل من انه اعداد عدم قبول التاء باعتبار اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم
 لحيته الانثى اسودة والاعداد لا تقبل التاء باعتبار الوضع القديسي بل بعد ذلك
 وهذا الجواب غاية التلذذ **قوله** الاول للحيث السوداء واما كلام المقويدي على ان الوصفية
 زالت بالاثلة حيث صار اسم للحيث فقط والقيده فقط ومع ذلك الوصف الزوال
 بالكلمية ولذلك استدلت بمنع الصرف في ان الالفاظ على صحة مذهب سيبويه في لا يمكن جعل
 عدم استعمال المتكلم اجلا وافعه واخيلا في معنى الوصفية سببا لتصرف في مجرم بطلان منع
 الصرف فيها اذ يجوز ان يكون ذلك مثل اسود وارقم الا انه يضم معناه الالف
قائل قوله لم يجر استعمالها بالكلمية كما يقال عنده اسود وخرجه جارا ومما اسود ودان
 اسود والال في استعماله ان يكون بحسب الوضع فهو موضوع للمعنى عام او في ذلك
 التركيب المتوحد المخصوص وكونه موضوعا للحيث السوداء لا ينافي وضعه عاما على ذلك
قوله التانيث التفضلي فيه باللفظي ليكون مقابلا للتانيث المعنوي لانه التاء مقدرة
 يظهر في بعض التفرقات فلا يحصل الفرق بينهما لقوله بالتاء في الوصف ووزن الحاراي صليا
 بالتاء لانه التانيث في مواضع الصرف فيكون عاما معناه لانه في اللفظ على الوصفية واما
 ولا يلزم حذف الموضوع مع بعض الال لانه الحذف غير مقصود حتى يكون التام موصولا

موصولا ونعني بالتاء التانيث كما ذكرنا في آخر الكلام مقصودا ما قبلها ينقلب الى حال
 فخواصه ونبيث ليس ثوبا بالتاء بل ان يدل في التام لكنه اختص بهذا الابدان بالمؤنث
 ووزن المذكر للثانية فعمل هذا الوصفية بنيت واخت مذكر الكلام متفرقا واستجبت بها
 مؤنثا كعند جواز الاخرين الصرف وعدمه وكجمل ان يقال انها معدودة قطعاً لان
 التاء ليست بمقتضى للتانيث ومقدرة انما لم يعمد في مثله كما ذهب اليه شامي في لفظ
عنه **قوله** فتم طه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا الاول لا ذلك
 بدليل اداة قامة لانه الوصف الال موجود بلا قصور فالقصور ليس للتانيث لفوات
 شرطه وهو التثنية وهو يحصل بالعلمية لا غير وفيه نظر اذ الله وم يحصل بان يوضع اللفظ مع التاء
 سواء كان علميا او لا فالعلمية ليست بشرط وقوله بقدر الاكلام كانه انشقة الى الترخيم
 جائزا واجب ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة الوبئية فيصيرها مخوفة عن النقصان
 فاعايشه كرا وجعل لازمة للكلمة وانما يحذف في التثنية لانه الحذف الال في حذفها
 اوله لانه بناء على ان الروايات قد روي ووزن الالف واما في غير الكلمات الوبئية فربما يعرف
 العرب فيها بالنقص تغير الحركة وقلب الحرف انما استعملوا كانه جبريل وميكائيل واسططالما
 ليس فانهم يقولون جبريل وجبريل وميكائيل واسططالما ليس وكذا ذلك وكذا ذلك
 لعدم مباينهم بما ليس من اوضاعهم ولهذا قالوا هذا الجبر والفتك ما شئت واما الزيادة
 في الاعلام يعني ان يجوز الزيادة حين جعل غير العلم علما ام لا فحقه تفصيل ان كان الزيادة
 لا يفيد في كمالها التانيث والالف اللام او يفيد ما يفيد العلم كماله والوجه والام
 لم يجر زيادة وانه انما والزيادة معناه فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع
 اولاً لم يجر زوال الوصف العلمى وانه بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة وجعا على ما كان
 موضوعا له جاز حطفا ان لم يخرج العلم بها عن اليقين كماله والتشبه وبما يتفهم وتبين
 الممكن وانه في جها غير اليقين جاءت بشرط حصر ان التقيين بعلم كما في الزيادة
 والزيادة واما ضبط فلا تعقل عنه فيفك في موضع شتى **قوله** كذلك الكاف الاول
 لتبنيته في انشقة انما تانيث المعنوي مثل التانيث اللفظي بشيئا ط العلمية

بالأشياء المعنوية ما يكون من المقدر أن يكون مؤثرا حقيقيا فليس هذا هو المقدر
 منكم يعرف لأننا في مقدره فيه فظهر بطلان ما استدلل به من أن مؤثرا حقيقيا يصرف لعدم
 العلمية فلو كانت العلمية غير مشروطة لكان غير مشروطة وجه البطلان واما استدلال
 لأننا في المقدر الاقوى مشروطة بها فالاصح دلي به وهذا يصير عدم الانحراف ضروريا
 في الاول بهذا الشرط وانما كان ثلثا ثباتا كنه الاضطراب في ضرورة ان
 به لان العلاقة ظاهرة في الاول دون الثاني لا ترى انه اذا استبعد الثاني اثره
 وجوباً مع العلمية لكونه ظاهر الاقوى والافضل خلاف ذلك يعلم بالتصغير
 فانه ظهر فيه التاثير انما هو في الاخير ليس بياستد التاثير وانما لم يظهر فظهر
 منه ما ظهر وجه الوجوب بالزيادة على الثالث واما وجه الوجوب بتحرك الا
 فهو ان يتحرك الحرف الاوسط قائم مقام الحرف الرابع العالم مقام ما الثاني
 وخالفهم ابن الجبار في جعله مستوكفا في جواز الاخرين نظرا للاصعاف القيام
 كان ثلثا ثباتا لكن الاوسط فلا يخفى انما ان يكون اعجبا اولاً فان لم يكن فاستجبت
 مؤثرا حقيقيا او غيره فالتجانب والمجرد وسيبويه جزموا بما متباعدة في غيرهم
 جوزوا الاولين كنههم ودار وما روي به مثل ذلك وانما كان اعجبا فالصرف
 ممتنع لخرج الكلمة نقلا لحد الامور الثلاثة في هذا الترتيب اذ انما يتم اذا حدث
 النقل بالسبب كان ثانياً في السبب جهة النقل الا ان لم وكانت الحقة الثلاثة
 في الثلاثة ان كان الاوسط غرضاً للنقل الحاصل في السبب لحد الامور الثلاثة فممنوع
 اما الاول فلان السبب سبب النقل وعدم دخول الكلمة التثنية في النقل واما الثاني
 فلان ثانياً في السبب في حقه تحقق الفرعين لان جهة النقل في لوز من عدم النقل
 لكان الفرعين بتحقيقين واما الثالث فانه الحقة والنقل فالبقاء للثلاثة والضعف
 فيجوز ان لا يباين تلك الحقة النقل في السبب فاعلم ذلك في علمين ليلد من العلم
 اسما القبائل والبلدان فانه كان في سبب في سبب في سبب فلا كلام في منع
 الصرف فانه لم يكن فاعلم فيه استقراء واستتبع فانه وجد في كلامهم فظهر فقط انهم

او عدم الصرف ففلا يخفى فصرف في القبائل بنا ويل الالب في الاماكن بنا ويل
 الاماكن وعدم الصرف في القبائل بنا ويل الالب في الاماكن بنا ويل البلد والبقعة
 وجد في كلامهم كلا الوجهين فانت محير وجواز الوجهين بجوازنا ويلين المذكور
 وانما جهل الصرف وعدم الصرف في الواقع فبما ان وجهه وفيه نظر اما اولاً فلا في الالب
 في الاسم الصرف ففي صوت الجمل ينبغي ان يتعين الصرف واما ثانياً فلا في ان قد
 انما غير المتتابع وغير المتتابع باحكام الكلام باستتبع فانه العاشر باحكامها مستغنى عن الجوز
 واما قولهم فانت هو دفان كان هو اسم صوت فتعين عدم الانحراف لانه محقق كما هو
 وانما كان اسم النبي عليه السلام ففقط قد انما هو صوت فتعين الصرف لانه هو صوت
 وفي كونه فعل ماضٍ فالانحراف الحكيمة وانما اعربت تلك الصرف بنا ويل اللفظ وكرت
 الصرف بنا ويل الكلمة واللفظة فانه سمي مذكراً وانما سمي المؤنث عندكم ففي الزيادة
 وتكون الاوسط ويمتنع الصرف وانما كان ثلثا ثباتا الاوسط ففي خلاف الخليل وسيبويه
 وابوكبير وجعلوا عدم الصرف اجبا كما هو وجوز وابوزيد وسيبويه الجرمي بخلوه مثل يند في
 جواز الوجهين ويرجحون الصرف نظرا الى اهل العلم فاعلم ذلك قوله فشرط الزيادة قبل هنا
 شروط واخوانه لا يكون معقولا في مذكروا لانه وصف بالمؤنث لانه اهل في الجرد
 في التاثير الصفا المذكور وانما لا يكون ثانياً في حالي ما دلي غير لازم لربال ونبأ
 لجواز ما دلي بلفظ الجمع وانما لا يغلب تنوالة في المذكر نظرا الى المعنى الجسدي وذلك لان
 المؤنث السماعية على اربعة اقسام قسمة عقلية اما انما يتبادر استعمالها مذكراً او
 فانه يستحق به مذكراً جاز في الصرف فتركه او يغلب استعمالها مذكراً ولا يجوز الا الصرف
 اي بعد استعمالها المذكر او يغلب استعمالها مؤنثا فعدم الانحراف جاز في الصرف فيها ولا
 يستعمل الا مؤنثا فتعين فيها عدم الانحراف اي بعد تسمية المذكر بها وكلام المحقق
 لم يلتفت الى هذه الشروط لانه مقصوده انما الشرط من بين الامور الثلاثة المذكورة
 انما يستحق به مذكراً ذلك لحد الامور الثلاثة فتأمل للعلمية والتاثير الحكمي كما كان
 حكم التامع قائما مقام ما الثاني نيت فكان انما نيت موجودا بالفعل وفيه يكون حكم



ان ثبت التقطع والكلام في المؤنث المعنوي ولوقبل التانيث المعنوي الذي زال
 يؤثر في منع سبب جو وهذا الشرط كان في البحث المذكور اللهم الا انه يتكلف
 اي التويف لفظ المعرفه مشهورة بين الوصف المذكور والمعرف والاول **قوله** **قوله**
 قد حمل التاء على المصدرية او لا واما ثانيا على النسبية وتوضيح الكلام انه التويف
 محجة الكلام انواع احدها العلمية وثانيها التويف باللام وبالكافة وغيره فمعنى
 الكلام على الاول انه هذا الجنس على التويف انما يؤثر في منع التعريف اذا عاين هذا النوع
 لانه تحقيق الجنس عاين تحقيق النوع وهذا كما يقال طبيعة الحيوان انما يؤثر في كونه
 وحيواني انما يقول شرط العلمية الا ان ثبت ان الكلام ليس على وجه **قوله** **قوله**
 شرط العلمية يعني علمية الاسم وعلى الثاني انه هذا الوصف اعني التويف انما يؤثر اذا
 حصل في العلم ووصفا له ووصف الشيء له نسبة الى الموصوف فمعنى التويف
 شرطه ان يكون هو منسوب الى العلم ولولا لفظ ان يكون لم يفتح كونها بالية بالنسبة
 ولهذا حمل المصدرية فقط فيما ليس هذا اللفظ **قوله** فلم يبق الا التويف العلم والمعرف
 بالتدريج في حكم الموقوف باللام لا ياريد بمنزلة يا ايها الرجل والمعرف بالميم مخصوص بمنزلة
 كما عرفت اذ هو بدل من اللام **قوله** ولم يحمل العلمية سببا يستغنى عنه هذا الشرط
 كما جعل جازا للعلماء واما اجرة الخليل في الجمع واخواته تعريف الاضافة في منع
 سقوط الحذف وسقوط التنوين فيهما فيظهر ان منع التعريف **قوله** ان منسوبه الى العلم
 يحمل الياء مصدرية لانه العلمية ليست نوع الجموع بل يكون كالعرفه الى ان يحمل على
 بالعلمية وفيه لا يخفى **قوله** او حكما وفيه تكلف بل الواجب ان يستعمل في الواجب لا يمنع
 العلمية سواء كان قبل استعماله فيه علما او لا واذا استعمل او لا مع العلمية لا ينعرف
 با دخاله اللام او الاضافة اذ العلمية هي ما يمنع التنوين كذلك وبتعبه انما يظهر
 ان منع التعريف فبقي فيه سائر التعريفات كالاعراض والنسبة والتصور والتخفيف
 بحذف بعض الحروف وقلب بعضها واما اذا لم يستعمل او لا مع العلمية فيصير فيها دخول
 اللام والافاضة فيقبل التدبير ايضا مع الكسبة مع سائر التعريفات كاللحم فانه يحمل

بعد ذلك علما كان جعلت الكلمة العربية علما فانه وجد مع العلمية سبب غير المتعريف
 كيقم وانه لم يكن حرف **قوله** ليلنا يعارض الحقة احد السببين فيه بحث اذ الكلام في اللفظ
 ومعني ثقله على باب العرب كما عرفت فابن الحقة حتى يراهم السببين او يقول انه
 اراد بالحقة في الجملة ان يكون الاوسط الحقة الكمال محصو لها فيه م وانه اراد في الجملة
 الى متحرك الاوسط فلا علم انما اجمعه وجوابه انه حقة ابن الوسط محسوس فالحقة بالمتحرك
 وهو هدم اساس شرط وجوب ثانيا ان ثبت المعنوي وحده سببويه وانما الحياة
 تحرك الاوسط لانه لا يشر له في الجملة بل الشرط العلمية والزيادة على الثلثة وانما اجتمعت
 في المؤنث المعنوي لقيامه مع ات دست علامة التانيث والتمحيز ورجى وزعم
 ذهب الى المقرب بانه جواز الاخرين في كونهم كمنه مع جميعهم فمعنى التويف قد جازا بشرط
 الجموع مع سكون الاوسط ايضا قال الترمذي وهذا ليس بشيء لانه لم يسمع كقولوط غير
 في شيء من الكلام **قوله** لوجوده وانما هذا الكلام مع قوله وانما حقت التويف بشرط
 انما يدل على انه عدم الشرط انما يستلزم انظر في كونهم ووجوده يستلزم امتناع
 شتمه وارجعهم والاول صحيح وانما غير صحيح لانه عدم الانطراف متفرع عما تحقق مجموع
 انما طين العلمية واحد من الزيادة وتحرك الاوسط فالتويف انما هو بالنظر الى
 الشرطين الاول فبناء ان يعرف على انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فانتفاء الكل
 يستلزم انتفاء الجزء واما انما فبناء على وجود الشرطين ووجه تقديم انظر في
 اصله الانطراف وتعلقه بالجزء وانما بالكل وقوله ولهذا قوم انظر في غير ما لا يسوي
 والكره الخفاة ذهبوا الى انظر في شتم الحق عند عدم انظر في **قوله** والاول تقديم
 ما هو متفرع عما وجوده مع انه الكلام في عدم الانطراف وبعارضة انما الانطراف
 وجودي وعدم الانطراف عدلي والمقصود الاسمي معرفة الانطراف فعدمه فمثلا **قوله**
 واعلم انه اسماء الانبياء آية لا يخلو كما يعبث بها بالخروج من الفائق الا كما ذكرنا
 ونوه شهد على ابن الفائق سب وثمان اسمي النبيين عليهم السلام وطعن الصنف
 التي على انضباط هذا الصنف وقد نقص نحو كلاما وصحاري ووقع في الاول

بأنه المراد صيغة الكثرة عن الثاني بأنه يحرك الأول بحركة الكثرة الحال اذ في الأول
بعد الالف معتبر وبوجه آخر قد تم **قوله** هي التي اما يجمع مع الكثرات اذ
تسمية من الصيغة بصيغة منها المجموع اي صيغة جمع هو منتهى مجموع التسمية
والمراد ما فوق الواحد بل لقول جمعه مرة اخرى فيجوز ان كان الحديث انهم صوابا
يوسف لا يضره فكانه في الرتبة الاولى ولو كان من الصيغة لكانت في الرتبة الثانية
وحسب من مع انه فيهما الوصفية والجمعية لا يضره تحقيق من الصيغة فيكون
لانها شرط الجمع ولا يؤثر الجمع معها هو فقط الا انه يمكن ان يترك لانها في
المراد فيؤخذ القصور في الجمعية الا انه في قليل في حكم العدم وقد شمرنا ايضا
سبق فيدخل في جمعية فتوراي متغيرا قوي على مذهب في قيام تمام السبيل
لكونه لا يطرأ في الاحوال الوتية والمراد انه ما في الجمع مشروط بان لا يكون معه
سواء كان قابلا لها او لا ولهذا قال بغيره ولم يقل غير قابل لها كما قال في
وزن الفعل وغيره في السلب مطلقا بل كذا يشمل حاله الوقف والاول قد تم
قوله ولا حاجة ان كان جواب دخل مقدر تقديره انه مداني يتحقق فيه شرط
مع انه منصرف فاجاب بان من الشبه ليس شي لانه الكلام في الجمع والجمعية فيه
بل هو مفود اذ يقال رجل مداني ورجل مداني في قولهم قال المداني في انه يعرف
اذ يظهر فيه الشبه كما هو في توضيح قيد الا فردا المذكور في تعريف الكلمة ولا شك
جمعية مداني وما احسنه واما ما اجيب به المراد الجمعية بجميع الحروف ولا دخل في الشبه
ففيه في رازنه كذلك فكيف تحزب غير ما **قوله** فاما ان يكون غير ما فدخل امكانه قوله
واما رازنه فمنصرف على التفصيل فاش الى التفصيل والتعديل الذي لا بد منه
اي اذ كلمة اما بغير ما وكل في جرته هو متوليا وقد حل بعض على الاستيفاء في ذلك
بعيد عن الاعتبار فينبغي ان يكون منصرفا وانما في الاستيفاء لا ينفع لانه السؤال على
بأنه يجمع لا على تعريف غير المتصرف وانما في تعريفه وهو ان السبب في الجمع لا هو
لانه خاص غير منصرف لانها الجمعية وسائر الاستيفاء في سبب السؤال بالكلام

بالكلام ان يجمع ويحذف في سبب السؤال على المناقاة بين الجمعية والجمعية وقد شمرنا
ذلك لسد ما بين المتن اي هذا في الجمل ان العينة والجمع مثل التسمية وفيه تحقيق في
بأنه لا يطول وطا وبعض ان رحان اور والسؤال بجمعها القاعة القاعة انما في
انفراد هذا الوزن لا يكون في الجمعية وهذا صحيح في نفسه لكن لا يلزم سوق الكلام في
قوله فانه قلت حاجه هذا السؤال متعلق بالجواب لو قيل عدم النظر في جواز ان يكون للجمعية
لكن ثبت يكون متعلقا بالسؤال كما قرر بهذا بعض ان رحان وقوله وانما كان بعد التسمية
منصرفا في منع احسن على اذ المراد اعتبار للصيغة الالائية وقوله وانما ثبت في سبب
بمعنى انه ليس الثاني بالوجود ولا ينفى المنع في يلزم مقابل المنع بالمنع قد تم **قوله** انما
العروض بل يتصور اذ المراد المود الذي فيه معنى الجمع وهو حلا في الجمع وهو حلا في المثال
عند **قوله** وهو الاكثر اي احتمال الاكثر والمذهب الاكثر وهو مذهب سببويه وابو
يعقوب سببويه وتبعه ابو علي اسم اعجمي مفود موجب لكنه اشبه لا ينفى في كلامهم كقول
تجل عليه منع المعروف وذلك لانه الصيغة ليست سببيا بل هي شرط للجمعية عند الخولي
فانه عدم النظر عن سبب **قوله** حسا هذا الباب روى الشيخ الرضا حيث كان سببويه
بمنع التعرف لا سبب على بعض ان رحان قال يلزم ان يكون في حاله لا يدق على السعة
عاشرة الحل على الدار من وقيل جمع من والده والقائل المبرر وبشكل عليه بان المثال
الجمع على الواحد لم يحن في الاجتنان فلا يقال لرجل رجال وجوابه ان الجمع فيه مقدر
لا يقدر كونه فعدا لئلا يخرم القاع وانها او اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق
اسم تلك الاقطاعات على المجتمع منها ويحقق ذلك بوزن افعال كما قيل لانه شرط لازم
لفظ جمع بلا محلا قال جابا الشاء ومبعض اطلاق شرط لازم واقام محل على الموازن
على تقدير الجمعية مع ان المناسبة في اشتمال الوجود في شيع الموقوف والموقوف لا يتبع
مثله ولهذا لا يتبع لنا قوم كوكب مذنب فانب في غير اصيل وكمر سلطان وغير ذلك
من باقهم وكلام بعيد لم احد في نصا في الحان الدين والاسلام فدلهم الله ولعنهم الله وانا لله
الى القياة **قوله** واذا صرف وقال ابو الحسن انما من العرب من يعرف سريلا يكون

مؤداة قد ينسب بعضهم الانحراف الى سبويه وهو غلط لانه قد خرج في كتابه بخلاف
 بالنقص به عما عاين الجمع في اثارة الالف في الاشكال لانه الجملة والمقصود ونحوه حسن
 الاشكال عما عاين الجمع اما ان في قط واما الاول فلاته يوجد مع مؤداة وزنه
 الجمع القائم مقام سببين فكيف يؤثر الجمع لعدم فوته في دفع ذلك لاشكال يظهر في
 الاشكال المذكور فتم **قوله** اي حاله الرفع والجر فنفسهما للرفعية وصله حاله الرفع
 والجر فخر في المضاف اليه مقامه او للحالية اي كونه مفعولا فخر او الفاعل
 فيه اما الطرف الثاني لنقدم المبتدأ او معنى التشبيه فهو مثل قوله زيد قائما كونه قائما
 او تغير الكلام نحو جوارير وقا كفاير وقا وقا فتم **قوله** فذهب بعضهم اما
 انه الاسم منصرف فهو النجاشي فقال انه تنوينه تنوين الطرف لانه الاعلال مقدم
 على منع القرع لانه سبب الاعلال اثر محسوس وهو الاستفهام وسبب القرع ضعف
 اذ هو ثبوت بانه غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما يتبادر اذ كان الاعلال مقدما على منع
 القرع فاعل جوارير ولا يجتنب تدبر عليه عدم بقاءه على صيغة منتهى الجموع والقرع
 يعرض بعده ويرد عليه انه اذا كان كل باعلاال مقدم عليه فهو ممنوع لانه بعض الاعلال
 مبني على منع القرع لانه انما يتبع القرع والقسرة في الالف بعد دخول العوامل
 وعروض احوال الاعراب ان اراد ان الاعلال ما تقدم فهو مستلزم لان يقع ذلك
 وايضا يراد ان المحدث ولعله في حكم ان ثبت فالتا ومقدم انها كالمعقوض ويراد
 قوله في الاعلال على ما هو الال ان القرع ايضا في احوال الكلمة مؤداة في الاعلال
 المتعلق بحرف الكلمة الا انه لكونه مستلزا فهو متعلق بحرف الكلمة وفيه بعد لا يخفى وقال المبر
 التنوين عوض عن حرف الالف ومنع القرع مقدم على الاعلال وصله جوارير بالتنوين
 ثم جوارير كجذ فان جوارير كجذ الحرف للثقل ثم جوارير يتبع بعض التنوين من الحرف ثم
 كجذ الالف كين ويرد عليه انه في حالة الجر الفتحه غير ثقيله في كجذ الالف
 كمنزلة الكسرة لقيام مقامها وقال سبويه والتحليل انه التنوين عوض عن الالف وقسم
 الشرائي قول سبويه بانه جوارير بالتنوين والاعلال مقدم على منع القرع فخر

فخرت الالف كين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع في سبويه لانه
 المحذوف للاعلال كالتا نيت فخر تنوين القرع ثم خالفوا رجوع الالف والروال
 ات كين في غير الكلمة المستقلة لفظا بكونه مقوضا فنقض التنوين **قوله** ويحذف
 العرب اخره الكسرة وابتوزيد وحسبى ابا جود بالجملة ههنا نيت هذا الالف القرع
 مطلقا قبل الاعلال ويعبر عنه في عدم الاعلال مطلقا التا نيت القرع قبل الاعلال
 وعدم القرع يعبر اما انه قبله غير منصرف يعبر عنه فلم يذالك عدم القرع فلا يرد
 ويبرقى ووجه الورود فانما الشرط المذكور مع الكسرة **قوله** متحقق فيه فيكون غير منصرف
 وليس كذلك ولا اجتهاد في مفهوم الكسرة الجزئية الحرف فيها خارج عن الكسرة
 فكيف يؤثر اي الكسرة في المضاف اليه ما يضافه اي منع القرع الذي يضاف
 القرع اياه او يضاف منع القرع اياه به وعليه كجواريرت بغير احد فانه المنصرف
 يبرق والمضاف اليه غير منصرف فالقرع وعدمه وان كانا ضدتين لكن لا يجمع في اسم واحد
 حتى يلزم اجتماع المتضادين على انه الكلام على تقدير العلية المركبة الاضافية والاضافة
 في فكيف يخرج الاضافة المضاف الى القرع لا انهم قالوا المركب الاضافي على كونه العلم
 في الاسماء لا يرى انه علة على معية جوارير **قوله** كان على المقواة قد فهم الكلامين
 والجزء الثاني في ينضم للحرف فلا يصدق عليه قوله في غير حروفية **قوله** كانه اكتفى بهذا
 مقام التسليم **قوله** واما ما بهتمنا لا نفى التا نيت في اختراع التا نيت ويقع
 فواره التا نيت في لافعية كما مرخوا مع انهم مرخوا انه غير المنكسر كجوارير على علاتين
 بتضمين النوعين فيبين التفرق بين هاهنا قد اكد وقوله والراجح هو القول انما كان جوارير
 التا نيت انما الاول تحقق في ندماية ايضا مع انه منصرف فيه ان المعية محض الزيادة
 وبعد حروف التا يلقى بالهل وقال المبر وجهه التشبيه التنوين كانت في الالف حرفة
 بدليل قبلها اليها في صنعها ويجهد في نسبة صنعها ويبرق في الظاهر انما لا حرفة
 بين التنوين والحرفة في تحقيق القلب ثم انهم بعد ان قاموا فخلطوا فعلا لاكثر وزنه
 يحتاج الى سبب اخر لا يقوم مقام التبيين كالنفي التا نيت لنقصا المنية به وادب

بعضهم انهما كالف غير محاجة السبب في العلمية ليس سببا بل شرط الالف النون
او بهما يمنع عن زيادة التاء والوصف عن سكرانه لا سبب شرط والاول اشك
اضعفها فلا يقوم مقام العليتين **قوله** واذا الف باعتبارها سبب واجد وتبين
في قوله باعتبار سببها والكون اليها لانها موجودا في ضعف التوجيه لانه يعاين بالحق
ظاهر واشترط العلمية في الاسم انتفاء فعلانية في صحة تحقيق المتباعدة في الانتفاء
المذكور ولم يشترط ذلك حتى يستغنى عن التفصيل فانهم **قوله** او كانا في صفة فانتفاء
فعلانية فهذا الكيف قبيل عطف الشرط والجواب على الشرط والجواب على عطف واحد وهذا
جائز فكلما كان يقدر ههنا لا انه يحصل من عطف الصفة على الاسم ليس عطف فاء
الشرط على اجزاء الشرط والجواب على الجواب ولا يخفى عليك انه على تقدير ان يكون كذا
في صفة فانتفاء فعلانية فالالف لو لا او والالف ان رة الاشارة بين
الشرطين والجائز ان قد تم فاضل ما ذكره التمهيد في هذا المقام **قوله** لانه قد كان
فالمقصود ان لا يحصل انتفاء فعلانية فلا يمنع لعد ولا لبعض غير الشرط الاول اليه
ومخالفته في حكمه وايضا انتفاء فعلانية فلا يتحقق بلا وجود فعل وجب الشرط ذلك
الشرط لتحقيق انتفاء فعلانية فاعلم ذلك **قوله** ووزن سكرانه وندمانا الطائر هذا
ذيل قوله وترجمته انما الاصل في الشرط لا يكون منت العدم الاصل في سكرانه لانه
على تقدير الانتفاء ايضا يثبت انفراد سكرانه وانصرف ندمانا انتفاء فعلانية
ووجود فعل وقد رجع بعض ما لا يعنيه فاعضنا عنه **قوله** وهذا القدر لا يكون كذا وقع
بهذا ما يتوهم من وزن الفعل تحقيق بالفعل فلا وجه لاعتبار شرطه طانوزر الفعل
وايضا هذا التفسير يرفع انه وزن الفعل كيفية ثابتة بالفعل فكيف يكون مؤثرا في
منع صرف الاسم وما فيه يكون الاسم فهو صفة كلام مؤثر فيه **قوله** فلا يقع في ذلك
الاختصاص ويصدق على وزن يقيم انه وزن لا يوجد ذلك الوزن في الاسم الجري
لا منقولاً من الفعل وتحقق ذلك الوزن في الوري لا يستلزم كونها الجمعي شيئا نظرا
في ثمة الوري في تفسير الاختصاص **قوله** على البناء للمفعول وهو مختص بالفعل الاول

كقول النبي عليه السلام انه الله ناكم غير قيل وقال وهو كما جئنا واما قول علي
فيجوز ان يكون منقولاً عن ذوال والتعريف علامة الفعل كما قيل شمس بن مالك **قوله**
الا عند بعض النحاة وهو يونس وحي بن عرقم ويكنون في تحقيق قولهم انهما منع الجمع
بقيد عدم الاختصاص ولو حمل على منع الخلق لا حاجة الى منع الخلق كما ان تحرك الاوسط ينافي
الزيادة على ثلثه مع انها سعاد ولان في بحث التائيد **قوله** اي في وزن الفعل او
اول ما كان على وزن الفعل يعني انه ضمير آية الجمع على وزن الفعل والمراد او كانا
وزنه فالإضافة لاداء الملبسة او راجع الى الاول ما كان لا ذكر ووزن الفعل
يتكلف ذكره والمراد في جانب له ليعتبر قوله او في ثمة قول المقصود يكون في ادله
زيادة والا لزم لمزية الشيء لنفس **قوله** اي حال كونه وزن الفعل آية يعني انه جوه
غير قابل للتأويل حاله في القيد في قوله اي يكون في ادله وهو ان كان معاني اليه لكنه كجوه
واقامة مقام المتصايفيه ويحمل ان يكون حاله في وزن الفعل في قوله ووزن الفعل
شرط لانه من جملة موانع الصرف هو فاعل معنى فانهم **قوله** لانه يخرج الوزر منه
ان لا يختصها بالاسم على وزن الفعل الخرج على تقدير طوق التاء لا على تقدير
قبولها والكلام فيه على انه لو خرج غير الوزر لجن التاء لا اختصاصها بالاسم فلا حاجة
الى قيد عدم قبول التاء ولا الكلام في وزن الفعل وايضا كما انه التاء المخوكة تحققة
بالاسم يخرج بها عن الوزر كذلك الالف التام به فيا حيزها يخرج ايضا عن الوزر
فلا بد ان يكون الهمزة منصرفا مع انه غير منصرف لتحقيق وزن الفعل والصفة كانه
به التاء **قوله** بالاعتبار الذي امتنع الصرف لاجله فيه شيء لانه امتناع الصرف
انما يعلم من تحقيق الشرط والعلل في الكلام فلا انه لا يعلم تحقيق الشرط من امتناع التاء
وايضا وهذا المعنى اعني قوله بالاعتبار آية اما قيد لعدم القبول المقبول فاعلم الاول
يشكل نحو اسودة لانه المطلق اعني عدم القبول منتف فينتفي بهذا القيد وعلى
شكل نحو فعل لانه القبول بهذا الاعتبار منتف لا انتفاء منع الشرط فتمت في نظر
لك الجواب **قوله** اي في جهة انتفاء عدم قبول التاء امتناع الهمزة الخفي ان امتناع الهمزة

لا يخفى يتفرع على مجموع الشرطين فلا بد انهما معا لاشارة المفهومة في كلمة ثم الى المجموع
 فالاول نظر الوجود واما الثاني نظر العدم الا بغير شرطين واما يقال
 من انه تحقق الشرط لا يستلزم تحقق الشرط انما الشرط النحوي اما ان يتم فيها الشرط
 فلا بد ان يستلزم الشرط الشرط **قوله** بانه يؤل العلم بواحد من الجماعية المسماة
 بل بواحد من الاثنين المسميين به والآخر انما النكرة ما وضع لشيء غير معين في اشارة
 الواحد من الجماعية لا يلزم وصفه لغير معين واسماء وصفه لمعين نعم يصير بهذا
 في حكم النكرة فانه قلت فليكن المراد ذلك قلت لا يلزم انتفاء التوفيق **حقيقة**
 فلا يلزم الاخراف ظهر حين بين الاسباب تنبؤ العلمية لا يجتمع مع مؤثرة مع الوصف
 والمجموع والثاني بالالف وتجميع السنته الباقية مؤثرة لا مع الشرطية في العلة
 ووزن الفعل ومنها في غيرهما غير المتصور الذي احد اسبابه الشرطية والاف العلمية اذ انهم
 يكونون من غير فاعلم ذلك **قوله** استثناء مما بقي من الاستثناء والاول اي حكم الذي يترتب
 من الاول لانه بعد الاستثناء يعلم حكما في احداهما ان العلمية تجتمع مع الشرطية وانها
 انه لا يجتمع مؤثرة غير بطريق السلب الكلي فهذا فيه صحيح لانه لا يخفى الحكم في ذلك
 الا بغير العدل ووزن الفعل فلن هذا **قال** الا العدل ووزن الفعل فانه قبل الكلام
 الكلام انما يتم بالاستثناء فلا يتم بدونه الاستثناء الثاني فكيف يتصور الحكم بدونه
 قلت هذا حق لكنها بقول انما هو كسبب يكون بالقوة الغريبة من الحكم فانه قلت
 قد تورث حكم الاستثناء يدل على ثبوت الحكم سلبا وجبا بالمتشبه ونفيه غير هذه الحقيقة
 بطلان الاستثناء الاول قلت هذا انما هو من الاستثناء لا يكون بعد استثناء واما
 في استثناء بعض ذلك فليس كذلك بل ايراده لبلدان المفهوم من الاول وقال السيد
 السند يمكن ان يقال قوله لا يجتمع مؤثرة الا مع الشرطية حال مناه كالحال العلمية
 مؤثرة من شرطية في قوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا القول فيكون المفهوم
 بالاسناد او بجماع الشرط العلمية فيها وهو يكون توفيق قوله فانما ظهر هذا الكلام
 واما متضا وانه دفع بهذا الكلام ما يحتج به كلابه بن ان العلمية اذا جازتها

مع القول ووزن الفعل فاذا اجتمعت السنته لا يلزم الا بغير العلمية بقاها
 وما يقال مما ينافي مؤثرة فيه والكلام على تقدير انما بغير مؤثرة بانه مؤثر لا يلزم التوفيق بل
 ترجح وبوجه آخر واخر واخر فثبت **قوله** اي لا يوجد شيء في الامر الدائرة كغيره من
 بعض الشرائع على عبارة الحق بانه قوله فلا يكون معها الا واحدة مما هي مع العلمية من
 المقدرا احد ما يلزم استثناء الشيء عن نفسه واما الشيء العام ان لا يكون مع العلمية
 في الاسباب الا واحدة مما في هذا الكلام بطلان العلمية تجتمع مع السنته المذكورة كما هو في
 مجموع العدل ووزن الفعل فثبت ايضا بطلان واحد مما ليس مندرجا في المجموع حيث
 المجموع انه اريد بالمجموع ذلك انه اريد به السلب النسبة الى كل واحد فثبت ايضا بطلان
 والحال يلزم التناقض وتجزئة الجواب انه هنا امور العدل ووزن الفعل والشيء
 مفهوم كلى يصدق على كل من السنته المذكورة في عام يستثنى منه بعض افراده هو مفهوم
 عليه مفهوم احداهما فقط وذلك امر انما فلا يوجد شيء من افراد هذا المفهوم الكلي لهذا
 الفرد وهو احد ما فقط فالمراد بالامر الدائر ذلك المفهوم الكلي المستثنى منه وان
 انما يشير اليه ولم يشير اليه واما يشير اليه فانه مفهوم شيء منها يصدق على من الامور
 السنته وكذا مفهوم واحد من السنته فانه دفع ما يقال من انه فقط ليس برادائرا
 بين المجموع واحد ما فقط حتى يقع الاستثناء افراد الدائر ليس لا طبيعة اكمل
 القادق على الامور السنته هو ليس بحده الطبيعية فليس هو والواضح ان يقال من
 كلام الحق انه لا يوجد سبب يكون العلمية المؤثرة كافيته مع العلمية الا واحدة لانه
 ذلك السبب اعم من ان الذي هو مجموع العدل ووزن الفعل ومن القصور الذي
 هو كل واحد منهما ويحتمل ان يكون في الامر الدائر ذلك المفهوم الا انه ليس في
 وفي قوله لا مجموعها نظر لانه شرط المنقضي ان لا يكون قبلها غيره كما تورث محله **قوله**
 من حيث هو سبب انما قال ذلك لانه ذات السبب في مع اسماء العلمية والى فيه
 ان العلمية ليست شرط لاذات السبب بل بوصف السببية وما فيه كما عرفت ونظر
 لانه المراد بالسبب انما انما فينبط بقاؤه على سبب واحد بهذا المعنى انما القم له

السبب أيضا سبب قس يسمي بهذا الوصف مع اتفاقا العلمية ويطبق أو اتفاقا العلمية
 يستند تأثير السبب كانت شرطا لاولا والا لتحقيق ان تأثيره في الاثر فمثل **نزل**
 اعلم ان العلمية المؤثرة اما سبب محض او شرط سبب الاول المحققان
 اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع اما علمي كعمومها ان يكون مع
 الفعل سواء كان الامم ممنوع القرف قبل العلمية كما **نزل** ويزيد وينكر في موضعين
 على الخلاف في القسم في موضعين لا اتفاقا فيما الاول باسبب جدي علمي في العلمية
 سبب عندنا على الجوز في السبب الثاني عند شبهة الحق وعند الجوز في عند الفطر في الآحاد
 وليس سببا عند المقر اعتبار الجمع الاتي واما سر اول علمي فعند سبب في العلمية
 والثاني في المعنوية وقد سنده كمن الثاني غلب هو عند الجوز في العلمية والثاني
 والحق وعدم النظر في الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع القرف كونه **نزل**
 فانفس ابو عا والكر النجاة يرفونه لروا في التعريف العلمية وزوال العدول
 وذهب الجوز وابن هشام ما منع صفة اعتبار العدول في العلمية وهو قول
 سبب في امر النكرة بعد العلمية واما **نزل** وجميع علمين في غير من غير علمي
 للعدل الاتي مع العلمية وكذا الكرم والافش والكوفيتون يرفونه في مجمع وكس
 اعلاما والثاني ان كونه العلمية شرطا لا يغير في موضع واحد على الخلاف هو الف
 والثورة في العلمية شرطا لها عند بعضهم في الاسم كونه **نزل** وعنه فيقدم مثل الثاني
 مقام سببين شرطا وسببا معاني اربعة مواضع اتفاقا في الموثق بالانفاق او تقدير
 وفي العجي والتركيب في الالف الزائدة المقصودة واما العلمية الغير المؤثرة فعلى ضربين
 واما ان لا يجمع السبب وذلك مع الوصف اما ان يجمع ولا يؤثر كونه **نزل**
 خلا في الجوز في انه لا يكفي سببا لهذا حال العلمية في باب لا ينفرد في ضبطها ولا في
نزل وانه صحيح لا يخفى انه في وجه من اصبحت بضمين قبل العلمية اما بعد في قبل العلمية لاهل
 اذ هو في في الاسم وهو قبلها فعل فالآخر اصل **نزل** والجواب هذا في تحقيق معنى
 كونه في صميم كسبب العين وانه يكون امانة وانه لم يشتر مكرورين وهذا الجواب

هذا الجواب ليس بحام لما دة الشبهة اوردا **نزل** على وزنه افعل فانه فيه وزر الفعل
 وهو العدل اذ هو معدول عن الا فوافقه كما حوت نعم الجواب في يد فوه بناء على
 التحقيق الذي ذكره الثاني في بحث العدل وقد حوت ما عليه فلا يقبل **نزل** ثم انه
 اش راي استثناء مثل المراه او نقول اش راي انما الكلية المذكورة عند
 انفس ولا ضعف سببوية فنقول اش راي دفع منع يتجه على قول المقر فاذا كمر
 بقي بلا سبب على سبب احد سنده ان يجوز عند الحقيقة العلمية في كونه ووجه دفع ان هذا
 مذاب سببوية وما ذكرنا من هذا في نفس **نزل** جعله اصلا واسند الخلفه الى الاستثناء
 وهذا يدل على انه سببوية فاعلا والافش مفعولا ولو جعل سببوية مفعولا مقفلا
 لكونه استثناء والافش فاعلا لم يلزم عدم استحسان لكون ظهور قوله اعتبار الحقيقة
 العلمية مفعولا لمعين الاول والاما جاز حذف اللام منه والمعقبة سببوية في
 قال الاعتبار وقال الخلف تحقيق شرط الثاني جعل صاحب البرهنة اعتبارا
 حالا اي معتبرا مصدرا ايضا في اجتهاد سببوية اعتبارا وكل ذلك بعيد والمراد
 بعدم الاستثناء عدم الاستثناء في الظاهر انه خلاف مقتضى الظاهر فلا **نزل**
 غير مستحسن كحقيقة فانه دفع انه البليغ كيف يتركب خلاف الاستثناء **نزل** وانه كان مع
 في فلا ينفرد بلا خلا وهذا ينافي بيانه في كونه لصدق ذلك البينة على ما هو
 مع انه خلاف في قيد المنع وهذا لا يخلو **نزل** ما الا ان القاعة المؤثرة عند حلا
 ذلك والاولى ان يعتبر قيد في تفسير الحق يخرج تلك المادة عن مخالفة فالله في
 فعل دخل تحت مخالفة ككرانه واهم وافعل فعلا بدونه في خارج عنها والافش
 متعين اتفاقا ومع في ايضا خارج وعدم الانفراد متعين وحكم الاول حكم
 افعل وحكم الثاني حكم اشكال والحق انه اعتبارا مما زال بالكلية ولم يبق مشي وان
 مع المنع الوضع خلا الاول اذ المعلوم في كل وجه لا يؤثر مجرد كونه موجودا قبل ذلك
 مع انه عدم الانفراد خلا في الال وقال افش في كتاب الاوسط انه خلا في كونه
 انما هو مقتضى القياس واما اشع فممنوع القرف فلا نزاع بينهما في الحكم انما راع

في القياس **قوله** انه قد مر من قبله حال العلمية ظاهر في دفع لان الاعيان عند رفع المانع
لا يستلزم الاعتبار مع وجود المانع وكان المراد ان كانه منطوقا للزم وتوهم فانهم
قوله فان العلم المخصوص به انه علم الجنس غير مستلزم بل نقول في العلم لا يقتضيه اعتبار المانع
يمنع الشر كبل يقتضيه ملاحظة تميزه في الجملة غير متساوي في غيره بوضع **قوله** اني منع
مرف لفظ واحد لانه منع مرف مطلق لكونه حكما في احكام اللفظ لظهور اعتبارها
في منع مرف لفظين كان في خواص **قوله** المتضا دانا هو بين الوصفية آه السوال
سقط لانه العلمية والوصفية متضا وانما معنى انهما لا يجتمعان في معنى واحد في زينة واحد
كما لا يخفى واعتبارها اعتبار المتضادين نعم يتوجه انه لا ينافي بينهما في منع الشر لفظ
واحد بل متوافقا فيه في المانع في اعتبارها في الحكم وجوابه انه قوله في حكم واحد
متعلق بالاعتبار لا بالتضاد انه قلت لانم استحقاق اعتبارها في الحكم فليست استحقاقها
فيه بمرتبة انه يستلزم ان يكون اسم واحد على وصفه وهو بوط وفي بحث **قوله** ان في الام
والاضافة القول بالنسبة الى الافة غير مناسب لنقص ظاهر بانها الاسماء واليه
ايضا في خواص اسم مع انه لا انصراف بسبب **قوله** وسقوط التنوين لاقتضا
من الصرف هذا خلا النظر مع وجود الاسم المحسوب وير عليه انه ضعف المشابهة لضعف
الانصراف تبين الانصراف كما انه وجود واحد في العلتين لضعفه لا لاجل الاسم غير
ثم انه هل هذا الكلام ثمة ام لا قيل لا ثمة والقول بل فيه ثمة لانه في قول بعدم الانصراف
يكون في صفة لتواتر الفتح فيه ونظيره كثير في كلام العرب **قوله** وهذا القول انب
بما عرفت المقود في بحث لانه اعتبارا لثاثيره في الاثر المذكور سبق في تعريف غير المتضر
كما صرح به اثبات في تعريف فكيف يكون هذا القول انب **قوله** في جمع
المرفوع لا المرفوعة وفيه بحث لانه ذلك اما بالنظر الى المرفوع لغة فلا شك
في صحته قواني نولي مرفوعا ون مرفوعا واما بالنظر الى اصطلاحا فهو اسم لصفة
الا انه غير وصفنا نظرا الى اصل معناه وكونه صفة للمذكر نظرا الى معناه طالي وفيه
بعد لا يخفى وقوله لانه موصوفه باسم غيره ان المرفوعة ثابتة لاسماء ولا يرى ان

انه ينقسم الاسم الى المرفوع والمضروب والجور وخلق المرفوع على الفعل المضارع مجيء
او هو مشترك بين المعنيين ولو حمل على مشترك بين الاسماء والافعال المصارفة في قوله
الكلام في الاسماء فهو المراد فكلما قيل الاسماء المرفوعة كما يقال جملا كجملته وانه كان السجل لا
بالكامل **قوله** وهو مذكور في قبل قد مر من قبله بعض الاسماء مؤنث وبعضها لفظ وجوابه
اعاد بالذكر ما يقابل المؤنث الحقيقي اى ما بارا به ذكره في الحيوان والاسماء عبارة عن اللفظ
ليست بارا بها المذكر في الحيوان فانرفع الارتفاع علم ذلك وقوله ويجمع هذا الجمع بالنسبة للمعد
وقوله صفة المذكر بالرفع قال يجمع وانما في هذا لانه دعوى السبب يتم بالكلام اتى في دعوى
الاجاب لا يتم الا بهذا الكلام **قوله** اى المرفوع في انه ضمير هو راجع الى المرفوع لا الى المرفوعة
اما الاول فلانه المرفوع والى عليه لانه الجمع على المفرد واما الثاني فلانه التوحيف انما يكون
للمائية الكلية بله لجميع الافراد لانه تعريف الافراد واما بان يكونه الموقوف مجموع الافراد
الجموع واما بان يكونه كل واحد موقوف واما بان يكونه بعضها موقفا وبعضه على الاول
يتجه انه التوحيف لا يصدق عليه لانه المجموع لا يشمل علامة كونه ذلك المجموع في كل اذ لا ينافي
للمجموع في حيث المجموع واما انما يبطل طرد التوحيف لانه التوحيف يصدق على كل واحد في فرد
المرفوع فكيف يكون كل واحد موقفا لعدم مساواة التوحيف لكل واحد واما انما كانت يلزم
الترجيح بلارجح مع بطلان الطرد ومنه قد عرفت هذا انه ما ذكره الرضا في انه الضمير راجع الى المرفوع
والشك في اعتبار الخبر مثل ما كانت اما ان كلام ضعيف انه ما يقابل لانه الجمع لا مفهوم كل
وافراد هي مجموع مرفوعة والموقوف فلو جمل الجمع موقفا لم يلزم تعريف الافراد واد لا ينافي
على المجموع انه يشمل على علامة كونه المجموع في كل اذ انما يقول ذلك الى علامة كونه افراد
المجموع فعلا او يقال المراد انه يشمل كل فرد افراد المجموع على علم الفاعلية لكنه بعيد عن مقام
التوحيف على الجمع مشعر بالمفرد وسليم في المفرد لا فردية **قوله** انه يكون موصوفا
بها الكلام منته اما عدم التفوق بين الدال والمدلول واما على التشبيه وبين الاول
انه مدلول الرفع منه كمدلول الاسم فابوى ذلك النفس على نفسه فبذلك وبينه انما هو مركبة
في زيد وانه لم يكن صفة له حقيقة بدونه ذلك الشيء وقوله وان كان الاسم موصوف

بالرفع المحل وفع لا يتجلى تعريف المرفوع انه غير صادق على غيره هو لا في كلامه هو لا
 او هو ليس في غير محله على الرفع ووجه الرفع انه مشتمل على الرفع محلا لانه في محله لو كان في غير
 كنهيد وعصا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وفي بيانه شائبة في الدور وان ظهر انه يقال
 انه مشتمل على الرفع حكما او هو لا في محله زيد في قام زيد ولهذا لو عطف عليه موب
 لكان المعلق مرفوعا لفظا او تقديرا وقوله وكيف يحق الرفع آية في انه المحرر حيث
 عن احوال القائل المرفوع المنفصل وهو من لا اعراض والقائل مطلق وفع قطعاً فلو حصل الرفع
 محضاً بغير الرفع المحل لكان تعريف المرفوع غير صادقاً عليه فلا يكون جابجا فلا يصح
 فاعلم انه القوم مرفوعا بالرفع المحل في اسم انه وضمير كان واما لهما وبيانه لا يصدق عليه
قوله او مما شتمل آية لكن باعتبار حاله الاحتمالية فلا يرد عدم ورود التقسيم على مورد
 على انه المجمع مشتمل بالمفرد ويعلم في المفرد لا فرد في قوله انه يكون موضوعا بالانضمام
 منه اما عدم التفرقة بين الدال **قوله** لا يرد الجملة الفعلية الى ان القائل الجمل لانه لا يرد
 فيها اشتد لانه القائل كالجزء من الفعل ولهذا لا يجوز حذف القائل وابقاء الفعل غير
 السند ولانه كلا نوعي الجملة من الاشياء والجزء تيمشي في الجملة الفعلية في احتياج الى
 قرينة بخلاف الجملة الاسمية فانها لا تشاء مجازا كذا قيل ويرد عليه في قام ومن
 رأيت ومن هو **قوله** ولانه علة اقوى من علة المسند لانه علة القائل لفظي وعلة
 المسند او معنوي واللفظ اقوى من المعنوي ولانه علة يعلى في المفعول الخ في المعنوي
 نقول ضرب زيد ضربا امام الامر في آره ناديا وعروا كما انما بالانضمام المعنوي
 لانه باق على ما هو اصل وهو التقديم على الاعم الاغلب **قوله** ولانه يحكم عليه ان السند
 بكل مسند جازم مشتمل بخلاف القائل فانه لا يستند اليه الا بالمشقة وما في حكمه كالمصدر
 لكونه قوة انه مع الفعل وهما دقة وهي انه القائل لا يحكم عليه الا بالمشقة وما في حكمه
 كالمصدر لكونه يرفع لود وقع محكوما لا يكون الا بالمشقة وقيل المصدر لا يكون محكوما عليه
 بل مسندا اليه **قوله** اي اسم حقيقة او حكما لا وجه لنا في هذا التعيين في قوله ما شتمل
 اي اسم شتمل وانما في كلمة بالاسم لانه المتبادر ووجه حمل على المتبادر لا بد من التعيين

التعيين يقع التعريف فلا يتجلى انه كلمة ما شتمل جميع الصور فلا وجه لتخصيصه وتعينه بعد
 التخصيص ولو قيل هذا ايضا عام ولما كان هذا المقام مخرج من هذين القسمين او روي
 فخذ لا يخرج دقة ما لا آية لا يلتفت اليه انه من تلك العبارة **قوله** بالاصالة
 اي الاولية لانه المقصود في الاصالة لانه البديل والمعلق كذلك والمراد بالاصالة
 اعم من اليجاب والسلب كما هو المراد في تعريف الكلام لانه ذلك تام وذا اعم من التام
 وغيره ليعتبر قوله او شبهه فانه اسناد شبه الفعل الى قائل غير تام عند ظهور النجاة الا
 في موضعين نقص عليهما سبويه سائتة وينبغي انه يورد هذا القيد بعد قوله او شبهه
 ايضا وذلك ط لا الكسفي باللال فافهم **قوله** واضرب زيد غير محذور في قام قال انه في
 في مثل هذا المثال يصح ان يقال قام مسندا لا ضمير دال على زيد والمجمع الاربعون اجمع
 الضمير الفاعل الى زيد بخلاف المسند السببي كزيد قام ابوه ولهذا يرى علماء السبب يقولون
 انه في كرا كرا اسنادا لانه قام زيد في قام ابوه ففعله ما اسند اليه الفصل شاملا لزيد
 في هذا المثال وقال انه له فع واهم يتوهم فاعليه زيد في هذا المثال وهذا اذا كان قوله في
 عليه قيد الكل من الفعل وشبهه كما يدل عليه تفسير الشرح واما اذا كان قيد الشبه الفعل
 ويكون ضمير قدم راجعا الى شبه الفعل فلا اشكال في نقول على ما ذكره ان رفع قيد لا حاجة
 لاحد الا من ينه عن فعل ما اسند اليه احدها وقدم احدها عليه على هذا ايضا لا اشكال
 لانه المصدر راو او وقع غير ان اسم فهو مسند اليه لا ضميره لانه لا ضمير فيه كقولنا جل عدل
 مباينة ولا يظهر ان يقال انه هذا القيد لمدح صري على الكوفروا انفس حيث جوزوا
 تقديم الفاعل على فعله **قوله** قلت المراد وجوب تقديم نوعه ارجو تقديم الفعل على
 ما اسند اليه لا وجوب تقديم نوع الفاعل على الفعل لانه مستلزم الدور لكن الجواب بقطر
 لانه مشكل بتمام زيد لانه نوع قام بل خصوص قام لا حسب تقديمه على اسم اسند اليه كجواز
 ان يقال زيد قام فانه مسند الى زيد على ما بينت ان رفع وهذا الكلام مما لا شك فيه
 ولو ظهر من الشرح شكك فقد ظهر من غير تفكر وتعمق **قوله** على طريقة فيام الفعل الى طريقة
 يودى فيام الفعل وشبهه اي مصدر اما الذي تضمنه يقال قلت هذا العمل على

عملك وجهته وعاطرة وطريقته والجارتين باسند وصنفه لمصدره اي
 على طريقته اسناد القيام والاشارة الى ان لا يخرج ما ينبغي ان يكون العقل عليه
 انه لم يمنع مانع اخر من التقديم وان لم يوجب لانه الاسل بمنع الاول فيجوز
 الطرف الاخر من الظاهر انه الادوية انما يتحقق على تقدير المانع وعدم الموجب
 اي على الفعل المسند اليه هذا يحتمل احتمالين احدهما انه الامام للعهد المالك في تعريف
 النقال ونمايتها انما اشار الى انه المراد بالفعل المسند الى النقال في شتمل شبيه الفعل
 ايضا التقديم ولكل قد واما انك فظا كحصول التعيين اما الاول فلا الفعل في
 في شبيه الفعل فاذا كان التقديم هنا اسلا كان في مثل شبيه الفعل بطريق اول قائل
قول اي يكون بعده في غير من يتقدم عليه او في معمولاته انما قال في معمولاته
 اذا الفضل بالآلا لا يخرج عن الامتالة مثل ما في التاثير بدعوى **قول** لشرع
 احتياج الفعل وذلك لانه الشبه الى النقال في مفهوم الفعل في النقال
 يحتاج الفعل اليها في العقل فيكون النقال كالجو الذي يحتاج الى الوجود
 والقوام فينظر لانه الزمان المبهمة في مفهوم الفعل وكذا نسبة الى المفعول به
 فيتحقق شدة الاحتياج اليها **قول** يدل عليه ان يكون النقال كالجو انه قلت كجوانه
 يكون اسكانه التام في ضرب من جهة الامتالة لانه كونه النقال كالجو ولهذا جاز
 التوال في ضرب زيد قلنا لو كان كذلك لم يضر ضرب زيد لتحقيق الاتصال لكن بقي
 انه يجوز ان يكون جهة القاتية والاتصال فلا يلزم كونه النقال مطلقا كالجو فتدبر
قول جاز ضرب غلامه زيد فلو لم يكن اسلا لمذكور في شتمن ذلك انه كونه في الام
 قبل الذكر لفظا ورتبة وفيه نظر كجواز المساواة وايضا لموسلم تقدم رتبة العلم
 بالنظر الى زيد فلان تقدم الغير المضاف هو العلم اليه قبل كونه جوارا الغير المضاف
 قبل الذكر لفظا ورتبة في مثل ضرب والكم زيد فلم لا يجوزونه هنا حيث انك تفهم
 في بته هناك وهي مفقودة اهي وفيه نظر لانه القرون منقودة باعمال الفضل الاول
 الذي جوزه ايضا خلا في الخش وبن جنة دل ذلك مع قوله فيما بعد وحيث

بانه هذا الضروق الشرع والامر وعدم جوازه في سعة الكلام على ان خلا فهم في عدم
 الجواز وليس كذلك بل خلا فهم في جواز المثال المذكور كجواز اتصال الضمير بالرجع
 الى المفعول بالنقل عند اتقنا الفعل المفعول به كالنقل من رفعه في تحقيق النقال
 في المطول وغيره وبهذا التقدير يرفع ما يقال في انه قوله خلا في متعلق بانه في الام
 قبل الذكر في المثال المذكور لا بقوله وهو غير جائز ووجه دفع عدم صحة الجواز المذكور
 في جملة المستندات لها قول الشارح ولما هي اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
 صاعا بصاع وقوله الاليت شوي هل يلزم قوته ذمير اما في كل جانب
 وقوله جوي بنوه بالفيك غير كبره ومن كالحري يتوارد بانه لا يخرج ان الضمير راجع
 الى العدى بل الى المصدر وهذا وان كان مخالفا للظاهر لكنه قوي من جهة المعنى وكذلك
 المراد باصحابه اصحاب العصبية لكن لا يتم هذا التوجيه في الالبسة الا بضرورة وقد سلمها
 المحقق التفسير على الشذوذ ويمكن حمل جميعها على الشذوذ فلا يقاس عليه **قول**
 انه انما يتقدم هذا الجواب على الجواب الاول الا انه يكون كل من الشخص فتدبر **قول**
 واذا انتفى الاعراض لفظا فيها هذا بين لا تنقض بالنقل فتوجب تقديره على المفعول
 بعد ان كان جازا لغير عنه ولفظا يتميز اي لفظ الاعراض لا تقدير وقوله فيهما راجع
 الى النقال المذكور صريحا والمفعول الذي عليه يابق الكلام في قوله والاسل انه على
 الفعل وما ذكره في توجيه تقديم ذكر المفعول ضعيف فتدبر **قول** لا بالوضع يتوجه
 عليه انه انما اراد ان القوية الغير الموضوعة لا هي قريبة فيلزم ان يكون اللفظ المستعمل
 في معناه الجازي قريبة ولم يبعد ذلك وايضا لا شك انه التاثير في قوله ضربت موسى
 جيل يدل على ان النقال بالوضع اذ دلالة عليه للبيبيعية وعقلية وايضا
 يلزم ان يكون اللفظ بالنسبة الى المعناه التضمني والالتزامي قريبة وليس كذلك وانما اراد
 اعم يلزم الاشارة وايضا قوله اذا لم يبعد لا يدل على نفى الاثم فالاول انه يقال قريبة
 الشي عبارة غير ادلة على كونه مراد ان لفظ او مستعمل فيه وفيه بحث فتدبر
قول فلا يرد انه ذكر الاعراض مستغن عنه يعني ان القوية اعم من الاعراض وانما الاثم

يستلزم انتفاء الخس فلو قيل اذا انتفى الترتيبه كفى ولا حاجة الى انتفاء ذكره
ولا بين ان الترتيبه ما ذا لا يرد ذلك لو قيل المراد بالترتيب الاخر لا يدفع تلك الشبهة
ولا شك ان انتفاء ترتيبه الاخر لا يستلزم انتفاء الاعراض قد زعم بعض من اتى به وجوب
تقديم الفاعل على المفعول في هذه الصورت بشرط ان يكون المفعول متاخر عن الفاعل ^{بشرط} انتفاء
بمثل ضرب موسى عيسى وفيه بحث لانه الكلام انما هو على انتفاء الترتيبه وتقدم موسى في
على انه مفعول لانه الفاعل لا يتقدم على الفعل ولا حاجة الى القيد المذكور **قوله**
او كان مفعلا متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضرب زيد او مفعلا متصلا
كما ضربت الاياك او مفعلا متصلا كضربك الفصل بالفاء في المثال الاخير لا يمنع
انصال المفعول لانه كما لا يدل عليه كلام الباء وقولنا ان رفع بالفعل لا ينافي ^{في المثال}
بالممتصل الاطلاق اذ لا يعمل باللفظ سواء كان للفعل وشبه الفعل او اسم الفعل
نحو زيد **قوله** بشرط ان يكون له او نقول من وجوب تقديم الفاعل على المفعول
امتناع تقديم المفعول على الفاعل فقط **قوله** مع جواز ان يكون مفعولا بالشيء او
هذا لا يتم في مثل ما ضرب احد الانبياء لانه لا يبقى احد يصح ان يكون زيدا مفعولا لانه
كاذب بل الكذب يخرج عن دائرة الاعتبار لانه لا يصدق لاحد باحدى الجماعه التي هي
وحيث يجوز ان يكون مفعولا بالغير من هذه الجماعه وفي مثل ما خلق الله على حسن الصور ^{الانبياء}
لعدم جواز ان يكون مخلوقا لغيره سبحانه الا انه يعتبر الجواز بانظر الى مفهوم التركيب وهو لا ينفك
الخصيار الطرف الاخر فيه بل الى وجه يقتضيه هذا الجواب بعينه جواب عن الاول **قوله**
فيقال ما ضرب الاعر وزيد اعلم انه ان كان ادا ما ضرب احد الاعر وزيدا فلا
انه خلا المقصود او هو الطرف الاخر فيكون في اصله على الاحتمال مع اشتراك اثنين
بادة واحدة بلا عطف غير جائز عند الجمهور لضعف اداه الاشتراك اذا لزم في الا
وهي وف فلا يقال ما ضرب احد شيى الاعر ويدرهم وجائز عند مطلقا وعند بعض ^{قوله}
ذكر المستثنى منهما ويدر ليه المستثنى من كونهما ضربا ادا ما ضرب الاعر وزيدا ولا يجوز ما ضرب
الاعر وزيدا ولا ما ضرب القوم الا بعضهم لبعضا ولا ما ضرب احد شيى الاعر وزيدا ولا ما ضرب

زيدا بسوط وان كان المراد ما ضرب الاعر وزيدا على انه يكون زيد مقدماته فلا شك
انه المقصود وحال لكن انما الخافه مسوا انما يعمل ما قبل الا في بعض المستثنى هو المستثنى منه
ما جائز الا زيدا ادا وما بقا للمستثنى كوايتك اذ لم يبق الا الموت حقا حقا وان كان
غير الثلثه فيقدر عابدا او محسن الفاعل الاول والى كى يجوز مطلقا على ما قبل الا
فيما بعد المستثنى منه دفعا ولضربا وابن الابار في جواز ما بعد المستثنى فقط وهو النصب
وتفصيل ذلك الكلام ما ذكره في محله **قوله** في قبيل قدر الصفة قبل تمامها فيجب عند الجمهور
غير جائز عند صاحب المفتى في ضرب زيد غلامه فيه ما عرفت **قوله** مثل ما عرفت
انما هي اصل ان المقصود اما صرح الفاعلية في المفعول فقط واما صرح المفعولية في
الفاعل فقط واما صرح اما فيها وعلى الاول لا بد من تقديم الفاعل والا لزم على كل المصطلح
او خلا المقصود او استلزم المقصود والا لزم على مقدمه توسط الا وانما على مقدم
تقديم الجمع المفعول وصرح الاخرين والثالث على هذا التقدير وصرح الاجد وعلى الثاني
لا بد من تأخير الفاعل والا لزم احد الامور الثلاثة المذكورة وعلى الثالث لا يجب التقديم
والتقديم وينفذ من هذا يتفرع البديع انه لا حاجة الى القيد المذكور **قوله** وانما قد
الفعل دون الجملة لانه تقدير الجمله رده على النسخ الرقعة حيث جعل مقدم الجملة اول
لان السؤال في جملة اسمية فينبغي ان يكون الجواب كذلك لي مطابق هذا ولا يعارض
تعليل الخذف ذلك المطابق الا ترى انه الذنب منى زيدا بايا اضر على على سيرة
التفسير لتحصيل التماس بين الجملتين في الاسمية والفعلية مع تحقق التعليل المذكور
في الرفع وانما الرفع محض رده جوابا واصنعت اذا كان المعنى ان صنعت والنصب
مختار في جوابه اذا المعنى انى صنعت وقال السيد انه في جملة اسمية صوغ فعلية
منه وانما هو فصيلا راقم هذا ام ذلك بايراد كلمة من الالف مية المقضية اول
كلام مقام الامور الثلاثة رومالا اختصار فصلا اسمية فابرا الفعلية في الجواب
التبني على المقصود بالسؤال وفيه بحث اذ لا شك انه متى قام سؤال عن القيام
لا عن الفعل فتقديم السؤال عنه اولى في الجواب لانه اهم في فهمه اختصار هذا ام اذا

واولوية الاستفهام بالفعل انما يكون اذا كان الاعمى به وهذا ظاهر وقال العلامة
 النكتة اخذ الفعل اوله لانه ذلك الحرف جائز والمذكور في كلام البليغ ^{فقط} الفعل
 في جواب مثل هذا السؤال قال الله تعالى ولئن سئلتهم عن خلق السموات والارض ليقولن
 انؤمنن بعلم ربنا المذكور في كلام البليغ يكون جملة اسمية ايضا قال الله تعالى فيكم
 من خلق الله والبرية عوزة خفية ولئن تجا من هذا يكون من ان كبر في قل الله فيكم
 وقال الشيخ عبد الله انما لم يجد اصلا في التقديم سوى الاعمى في شي يكون الاعمى
 تقدم والافلا **قوله** سؤاله مقدر فظهر الفرق بين المثالين وايضا الاول في سعة
 الكلام وانما مضمينه وفيه اشارة الى انه لا ينبغي لفظة الشر الحرف الجائز
 واجبا وفيه يظهر الحرف في كلام الاديب البليغ كما في الاول لجواز التمثيل والتمثيل
 للشيء **قوله** واما على رواية ليكن يزيد ينصب الفعل لله واية الاول فيكم
 الكسناد ووقع في غير فضيلة وهو المنصب لمقام المدح وحصول موافقة الفاعل ^{المفعول}
 نعمه غير مترتبة لانه اول الكلام ليس بملغ في ذكره فيكون الفعل زجرا حيث لا ينصب
 وهو بخلاف ما اذا بنى للفعل **قوله** متعلق بفارغ اما بتقديم الموصو اي شخص
 ضارح فيجوز على الموصوف ويعمل في المفعول او يقول الظرف بكنهه رايه الفعل
 فلا حاجة الى الاعتماد ويحتمل ان يكون متعلقا ببيكي المقدر كمنه ليس بقوي من جهة المفعول
 كما مر في العلامة التفقار **قوله** وما يتعلق بحظ ويحتمل تعلقه ببيكي المقدر والمفعول
 في بيكي مخرط من اجل اهلاك المنايا يميز في الماد بالطوارح المنايا وكلمة ما يحتمل
 موصولة بتقديم اي الكرم الذي طوحه الطوارح ويراد البصلة ينسب عن بسبب
 كالمشتق من الحق التفقار في بحث لوانه طية وتطبع على التقديم من غير
 عدل عنه اليه استحقاق الصوة ذلك لانه لا اله الا هو ليقول السد فاضربه فاقلة قد
 نقل عن الفاعل المولوي صاحب المشنوي انه يميز ما في حذف حرف النداء وضاع
 مخرط محمول ليشك ليس فيها حذف الفعل فكانه قيل والبيك يميز على احوال
 الفاعل ان لو قوعها في الشدة والمحب والفتنة يكونك ولو تلمت ادركت لطافة

تات

لطافة هذا المعنى انما هي انما هي بنب غفرانه على عار المعاصي وانما قد مر في النداء
 اما لصورة الشدة واما ليزبات مع كل مذهب ممكن **قوله** حذف الفعل ثم فسر
 في هذا الحذف والتفسير حادث وقع في النفوس لذلك المذهب بعد التثبوت به فيمكن فصل
 قال الله تعالى في الفعل المحذو اما فعل صريح او هو في يودي الى معنى الفعل مثل ان الموصوف
 للثبوت والتحقيق في اذا دالة على ثبت وتحقيق والزام ان يكون في فعل ما هنا وقد
 بعد ان حاصه كونه الله به اني ثبت ان الله **قوله** لصا حشوا او بمنزلة الحشو كما في الصور
 الثانية **قوله** واما وجب حذفه ولا حاجة اليه وانما ذكره لبيان ان راجح تحت الكلام
 الذي بينه **قوله** ولا يجوز ان يكون احداه في كونه مبتدأ باعتبار تقييده ^{بالمكان}
 او باعتبار قصد العموم مثل مرة في خبر جادة **قوله** لا متناع دل دخول وفيه
 الاسم يعلم ذلك بالتشبع والاشارة كما صرح به في قدس الى اخفى جواز وقوع
 الجملة الاسمية بعد الشرط ان يكون الخبر فعلا وحي يطل ما نسب اليه بوجوب النصب
 في انه زيد اضرته وسبحي تحقيق ذلك في **قوله** ووزن الفعل وحده لعدم جوازه
 الا عند الكسبي كما يحتمل في باب السارح **قوله** فيلزم في الكلام استدراك تفرع للمنفعة
 اي لا يحقق هنا ما يودي مؤدوي الجملة ات بقية كما يتحقق في الاية المذكورة حتى غير
 استدراك فيجب الحذف قلت نعم هنا كذلك قلت معناه الافراد في لا يفيد الا بالاجزاء
 الى غيره فلو انا ووح لا فاد في الكلام المستقل وليس في قلت كيف يجوز ثم ذلك
 في انه كما سبق قلت لا يجوز هنا ايضا ولقد استرط ان يكون الخبر فعلا **قوله** ليكون
 الجواب مطابقا لسؤاله وفيه انه ينبغي ان يكون الجواب غير السؤالين وهو قوله
 مقام جملة اسمية في تحصل المطابق فليتمل وايضا في جواب المردود حسن التاكيد
 وهذا انحصرت في الجملة الاسمية ووزن الفعلية **قوله** لا صالته في العمل والقوة علمه ولذا
 يعمل في المقدم والمؤخر فهو بالتارة اقرب شبه الفعل وكثرة السارح في الافعال
 لقول اقتصاره على الفعل يكون عادة ثم قوله والاصل انه على فعله وقد حذف الفعل
 الى هنا فينبغي ان يورد كلمة الاقتصار في اول الفقرات وقد عرفت اننا انما

بالفعل المسند الى الفعل وح لا اقتصر منها فافهم **قوله** مع ان التنازع قد يقع في اكثر من الفعلين نحو ضربت واهنت والكرمت زيداً ان قلت تحقق فيه ثلثة تنازعات والظاهر في التنازع الواحد قلت بل فيه تنازع واحد فقطع به الامارة الاولى وعلى الاخير في اسم الظاهر ولو كان فيه ثلثة في افراد التنازع لزم التثنية ويجوز ان يدفع ما قيل وقت تنازع الافعال الثلثة وقت تنازع الفعلين فالكلية المعينة في الوقت تشمل الجميع فنه **قوله** اذ هو يتحقق قبل ان في اي يتحقق بالفعل قيل وجوده ان في ضربت زيداً والكرمت ضربت عال زيد ولا مجال للثالث في التنازع لا يستحي الفعل في زيد ولا محال له قبل وجوده ان في ضربت وبعد ما اخره لا ينافي ان في الاول بهذا يدفع ما قيل وهذا الدليل جار في ما هو بعد الفعلين لانه يستحق قبل ان في وجه الدفع انما يتحقق في خصوص المفعول ثابت للفعلين معاً فلا تقديم ولا تأخير وان دفع ما قاله في ان في اللغة في المتقدم والمتوسط متصور لانه الفعل يعمل في المتقدم عليه لقوته في العمل **قوله** لا يجوز ان يكون معمولاً للاول والآخر لانه الانفصال لانه الفصل يقتضي الانفصال لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع في نحو ما ضربت الكرم الا زيد وما ضربت الكرم الا زيد ابين ما ذكره وكذا لا يمكن في نحو اعجبت ضربت قيل زيد لانه انما في المصداق غير متصور وكذا في كونهما رب قاتل عمرو وانما الاستمرار في القسم في المبتدأ غير جائز فلا بد للمقرر ان يراد قيود يخرج تلك المواد كما يخرج بقيد الظاهر نحو ما ضربت الكرم الا اياك وما ضربت الكرم الا انا فانه قلت الدليل المذكور لا يجري في نحو ما ضربت الكرم اياي اذ ليس فيه الاتحة يلزم انهما رباً قلت فصل الضمير غير متصور ان تلك المادة في مواد الانفصال كما لا يخفى على الضابط لقواعد الانفصال ولهذا لا يصح تركيب ضربت اياك كما صرح به الرضي في بحث الضمير لكونه تحتية انما تقول في ما صار وكمم اما في الانفصال فيه جائز لجوازه فيما اذا اعتمد اليقظة المذكورة على حمزة استفهام او و في النفي صرح به الرضي وعليه قوله تعالى اراغب انث وطريق قطعه ايضا جائز على ما قد سنا فانه يقطع النزاع بابراد الضمير المنفصل فيقال ما صار رباً وكمم اما

اما وجه كل من الصفتين مبتدأ من القسم الثاني رافعي الظاهر او ما جرى مجراه من القسم المنفصل
 وظهر انه لا إشكال في هذا المبتدأ كما زعم البعض وسجي ما نيفت في هذا المقام **قوله**
 وحراد المقص بالتنازع ما يكونه طريق قطعه ضمما والفاعل فيه بحث اما أولا فلانه يخرج
 مثل ضرب والكرم زيدان في المبحث لانه ضمما والفاعل للقطع غير مقصور وكأثره اراد
 ضمما والفاعل او ضمما المفعول او اظهارة واما ثانيا فلانه اذا كانا امراد كذا فلا حجة
 المقيد الظاهر او يخرج عن التنازع لهذا المعنى نحو ما ضرب الكرم الا ان كانا القيد **قوله**
 محل ذلك التنازع ولهذا ظهر فائق القيد الثاني اعني بعد ما يفتح قوله فلهذا انحصر بالاسم
 الظاهر واما الثالث فلانه معنى الكلام في بصيرة كذا واذا تنازع الفعلان في قابل
 قطعه بطريق ضمما والفاعل عند البصريين او لكونيين ولا خفاء في نقصانه اذا لم يقصود
 الا التلبيح بطريق القطع فلا معنى لاعتبار في جانب الشرط بل ينبغي ان يصير ذلك
 في جانب الجواب الا انه يقال المذكور في الجواب خصوصيا او كما يظهر في قوله فانما علمت
 في الكلام مفيد لكن لا يخفى انه الشرط بهذا الشرط يقتضيه ان يكون طريق القطع معلوما
 للمتعم او لا ثم اوردت خصوصيا او واني العلم فان قلت فينبغي التنازع عند
 البصري والكون في التركيب المذكور قد قيل انها ذهبا فيه على ما ذهب اليه الكوفي **قوله**
 الفاعل ويمكن طريق القطع بالنكته ايضا لكنه لم يذهب اليه اعدائه قلت فمع هذا
 يمكن ان يقال المراد بالتنازع ما يمكن طريق قطعه من ضمما والفاعل وحذفه والمراد بالظاهر
 المقابل للشرط كما وقع في هذا المبتدأ قلت في الوجه ما هو المذكور في الجواب لانه اراد
 فيه لبيد طريق القطع عند البصري ضمما والفاعل لا حذف بل اسند الحذف الى الكافي **قوله**
 فقد يكون اي تنازع الفعلان فلا يخفى اما ان يكون التنازع في الفاعلية فيجوز هذا جوابا للشرط
 فقد يكون او يكون جواب الشرط قوله فانما علمت يكون المعنى اذا تنازع الفعلان باحد
 الاخر والنكته يجوز ذلك افعال ان في الاول فانما علمت او في بعض النسخ فيجوز
 البصر بوجه بالفاء والجواب في محتمل ان يكون ذلك الكلام **قوله** وليس هذا ايضا ثالثا
 من التنازع يعني ان ليس المقصد من اراد القسم الثالث ذلك لانه معلوم من غير القسمين

الاولين ياد في التوجه وقيل معناه انه الكلام في تنازع واحد وهذا هو الصحيح
 ويرد عليه انه يبقى في حال هذا ممكنا والجواب انه يعلم من بيانها فلا مجال له في
 التفسير الوحد فانه لم يفسر من المتن بالارادة يعني انه قوله مختلفان ليس قيدا
 احرازيا بل هو المراد من القسم الثالث والعلل فيه معنى الفعل الذي يستفاد منه رجوع
 الضمير في قوله الضمير في قوله قد يكون في السانح المتعلق بالفعلين لا الضمير لانه الضمير
 لا يجوز علم عند الجمهور وهذا لا يجوز مردى برين حسن وهو بغير وجه **قوله** وذلك
 لا يتصور اذا كان الاسم الظاهر منع ذلك مستدبا بانه يجوز اقتضاؤه الفعل الاول
 فاعلية احدهما ومفعولية الآخر او لفعل اشياء بالعكس في ذلك منها لا يقتضيان مختلفا
قوله وذلك يتصور على وجه كثير في هذا ايضا فانه تقدم ايراد المثال في القسم الثالث
 فتدبر **قوله** لانه في الفصل على تقديم اعمال الفصل وايضا لو علمت الاول
 في العطف كقوله وقعد زيد لعطفت على الشيء وقد بقي منه مبقية وهذا اذا كان المثال
 متساويين في القوة واما اذا كان احدهما فعلا والآخر فمفعولا فالفعل فلا شك في اعمال
 الاول اول لقوته مقدما او مؤفرا **قوله** ولا حذر ازعم الاضمار قبل الذكر هذا اذا
 رتبة الفعل الاول التقديم على الثاني وذلك على كليته ثم ولكن لا شك في اعمال اشياء
 في اكثر يعلم ذلك باستقراء كما هو عند البيهقيين الا واما في البيهقيين في شرطه
 يعني بشرط انه يقصد تفسيره بعد الابهام لعدم سبق المرجع وانه لم يكن مخصوصا
 في نعم رجلا وشي رجلا في العدة واما في غيره العدة فانما يجوز اذا كان لهفظ التفسير
 مثل فقيهن سبع سموات وانما اتركيب البيهقيون انما رقبيل الذكر لفظا ورتبة
 لا فرق في جواز اعمال الاول لكثرة اعمال الثاني في سورة التوبة في كلامهم في
 مع التفسير في اتم الامور **قوله** ولعمري انما انكر اني بالظواهر في كونه ذلك
 من الاضمار وهو هو انما انظر الى قول لا تكرر ان الحقيقة لانه كلا وقع طرف
 الاستدلال لا يخفى واما طريق افلا يعلم شيئا من الاضمار المذكور وانكر ان ذلك
 وهو الاضمار بعد الاسم الظاهر **قوله** اذا اذ وثنيت وجمعنا وذكرا او ثانيا قد عرفت

عرفت انه المصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يثنى وانما يريد معنى التثنية فلو قيل زيد عدل
 وقيل ابوه او ابوه وانه جاز وانما لا يلزم المطابقة في فعل بمفعول فمفعول
 بمفعول فمفعول في فعل بمفعول فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول فمفعول
 الفعل الا اذا استثنى شيئا مستبعدا من ذلك مثل رجل عدل لانه الفعل محذوف لا يفهم فيه
 ومثله ما ضربت ابني لانه المستثنى منه مقدور والمفعول **قوله** نحو زعموا انما رقبيل الذكر
 مثل الكس مثل الذي استقره المطر وقام بالخيار ومثل الذي حال على الآ وبالحق
قوله وجاز خلافا للفراد ولم يقل خلافا للثب في الفراء لانه يدل على ان خلافا لهما على
 واحد ليس كذلك ولو قال اضرمت النار في الاول خلافا للفراد ووجه الحذف خلافا
 للثب لا يفهم منه عدم جواز اعمال الثاني على تقديم اقتضاؤه الاول الفعل جوازا يكون
 مع الكوفيتين فلهذا قال وجاز خلافا للفراد ليفهم منه عدم الجواز عن قال الترمذي والفعل
 الصحيح في الفراء في مثل هذا انما ايضا انه طلب الفاعلية جاز انما يعمل التام في المتنازع
 فيه فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين ابا قايح على انه واحد
 يدل على فده وجاز انما يات بفعل الاول ضمير بعد التنازع فيه وانه طلب اشياء للمفعول
 مع طلب الاول لاجل الفاعلية تعين الاية بالضمير بعد التنازع فيه ومثلي عبارة المقر
 على هذا النقل ما في بعيد جدا **قوله** وحذفت المفعول مقدا يتعلق الفعل بالمفعول
 لمعونة القرائن لا تنسب بل لمنزلة اللام اذ لا يبعد قطع التنازع ان يكون المعنى على
 ما كان عليه حين التنازع انه قلت اذا كان متعلقا بالمفعول مقصودا فكيف مستثنى
 عنه قلت اذا كانت التوبة عليه ظاهرة فلا حاجة الى ذكره بل يكون ذكره عينا وقوله
 كحزنا عن السكر قد عرفت ما فيه وقوله وعما الاضمار قبل الذكر في الفصيلة قد عرفت
 ما فيه من الاضمار كجواز ان يكون بعد الاسم الظاهر انما قال انما كذا في كونه علة ونظيره
 ربه رجلا وهو **قوله** لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت واما اذا حسبت
 ما هو متعلق بمفعولين فانهما محمول على الاول وانما لا يجوز حذف احد مفعولي مع الآخر كونهما
 بمنزلة واحد او من حيث علمت زيدا فاما علمت قيام زيد فلو حذف يكون كذا في بعض

اجزاء الكلمة وفيه بحث اما اول فلانه العلم بمحيط التصديق يقتضي الطرفين فكيف
يكون كلاهما بمنزلة ابر واحد او التعدد لازم له واما ثانيا فلانه يجوز حذف المفعولين
بالقرينة فيمكن قطع النزاع في المثال المذكور كبحرهما وفيه بحث واما ثانيا فلانه يجوز
قطع النزاع بطريق الضمار ولكن بعد رسم الظاهر وقد نقل عن السيرة في ذلك في المثال
المذكور ولكن حقق في موضعه انما الفصل بين المبتدأ والخبر او ما في معناها بالاجتناب
قبيح واما ثانيا فلانه يجوز حذف احداهما في السبعة وانه كان قليلا عند قيام القرينة
وجاء ذلك في التواتر قال سكاوكتين الذين يخلون بما اتهم الله من فضله هو خير لهم
عما قرأه الغائب اي بخلافهم هو خير لهم فحذف المفعول الاول الذي هو مجملهم قبل
المرفوع اي كليمه هو من قبيل وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب فلا حذف وانما وضع
موضعه ليكون المفعولين في موضعين في **الاسل قوله** وانه اعلمت الاول ولا يخفى انه عمل
الاول في مثل ضربته والكر من زيد يوجب الفصل لاجتناب بين الفاعل ومعموله ولو كان المثال
اسم التفصيل كان ذلك الفصل محلا للعلم بضعفه في العمل **قوله** على المذهب المحمدي
لانه الفعل الثاني اقرب للمالين فالاول في الشغل بما يقوم مقام الاسم الظاهر ثم قيل
مطلوبه مع امكانه للباطن بسبب عدم عمل فيه ليس مطلوبه فظاهرة الضمار تحت واحد
جائز وهذا في السبعة واما في ضرورت الشر فبحسب تقديمه وقوله تعالى ما اؤم اقرؤا
كتابه واتوا في افروغ عليه قطرا انه حمل على مذهب الملوثة يلزم حمل الآية الكريمة على
حالة الخي فظهر ان مذهب البصري في **قوله** الا انه يمنع مانع استثناء من مدلول الكلام
المتبقي اي افترت على الخمار وحذفت عن الغير الخي والتمنع مانع من الضمار وحذف
ولذا قال فظهر ان رة لانه الاستثناء مستثنى بالامر **قوله** خالفنا جميع
قال انه في لا يجب الخطا بفتح بين الفير والعود اليه اذ لم يلتبس المقصود بالخالفه
بينهما قال تعالى فانه كانت واحدة وقيل فانه كانتا والغير لا آفوا فالضمار قد
بان على العلم المقصود فيجوز حسبهما اياها التريده منطلقا وانه كان على جميع
مفردا مراعاة للسند اليه وكذا نقول حسبنا اياه الزيد في حاشي **قوله** حسبنا

آية هذا قائمه وحسنهما آية هندية بهذا الكلام وقد عرفت وازالة في
الفرع في بعض الصور واقع بل واجب فلا تغفل **قوله** الا اذا لاحظت المفعول الثاني
فيقول مفهوم المطلق يتصور على وجهين احدهما ذات متصفة بالاطلاق في غير مطلق
الوصف وهو المطلق والثانيها المقيدة بالوصف وعلى الاول يتصور النزاع لانه المطلق
يحمل على المفرد وعلى الثاني لا يتصور النزاع لانه الفعل الاول يقتضي الواحد والثاني
يقتضي التثنية فان قلت لفظ المطلق يدل على المقيدة بالوصف فكيف بملاحظة
مفهومه هذا التفظ على سبيل الاطلاق قلت كثير ما يذكر المفرد ولا يلاحظ في
الوصف وما كن فيه من هذا القبيل ونقول اننا في الحقيقة يتعلق بالمطلق
المذكور في ضمن المفرد والتثنية واحدا هما ويجعل مفردا واخذ الآفة ويجعل
لا يقال فلما نزاع في الاسم المذكور بعد الفعلين والكلام فيه لانه نقول بل فيه
نزاع باعتبار تأدية المطلق في ضمنه **قوله** والآفة لانه لا تنازع الا في
انه يقول فظاهر انه لا تنازع **قوله** واما في القيس هو اوضح شواهد الوصل
فيهم حمل كلام الت عا الفصح على خلا النقاد وهو حذف المفعول في لم اطلب
اجيب انه قد عرفت ان حذف المفعول انما في السبعة والحذف هنا لفرع الشر
فلا ف **قوله** وثبوت طلبه المتا في لكل منها اما مائة للاول فظ واما الثاني
فلانه التي مستلزم لثبوت الكفاية التي والطلب احد وحيث يلزم في المعنى
الطلب عدم الطلب بتقليل في المال ومن جهة لزوم الكفاية وعدم الكفاية **قوله**
لانه لو جعل مدخوله المثبت اه وذلك لو لا انتفاء اشياء من جهة انتفاء الاول
والاول واشياء يكونا متبنيين فيصير انهم متبنيين واما ان يكونا متبنيين فيصير
متبنيين لانه انتفاء النفي اثبات واما ان يكونا مختلفين فيصير انهم متبنيين
والمعطوف على الشرط والجزاء حكم الشرط والجزاء وقوله لم اطلب معطوف على كفاية
لانه اصل في واو المعطف وحمله على خلافة خلافة فيصير مثبتا فيثبت الطلب من
المسكوك والشرط فيصير عدم التي فيبينها تنافي واما يلزم في واو في

الشيء مقتضية لانه الطلب في معتل بعدم الطلب في دأوه وهو سئل أم الطلب
لا دونه معينة لعدم الطلب ودفع الحذف لا يمكن تفصيله حتى لا يبيح كونه
خلاف الظاهر وفيه اندام في الاله المنه اي لم الغر والمجد كما يدل عليه البيت
اشك وبرد انه كونه لو تدل على طلب المجد والغر لان الاستدراك المفهوم من قوله
ولكن ما استنى لمجد مؤنث او تواتم من قوله ولو انما استنى لادونه منته انه كونه
للمجد وقد دفع ذلك التواتم بقوله ولم الطلب الغر والمجد او معناه بعد الطلب على
جواب لو انه اطلب المجد وبعد هذا لا يستدراك فظهر ان ما يقال قوله ونسب
تواتم من قوله ولو انما استنى لادونه معينة لا يعم قاله الرخه والظاهر ان
لم اطلب محذوف نسباً كانه قوله في قبضه ويبسط اي له القبض ويبسط
ومن البيت لو كان يسي قليل في المال المنه ما وجدته منه ع بالشيء ولم يكن
طلب ذلك الوجود ان كنت ستم واطاع ولكن سعي لفصيل مجد مؤنث اي مؤنث
لنفسه واعلم انه قد ينزع الفعل المتعد بانه لانه خلافه لم يجر كونه
واعلى زيد عرو قائما على اعماله اشك وحذف مفاعيل الاول وانما منعه لكونه
لعدم السماع وكذا ينزع فعلاً بغيره خلا في بعضهم نظراً الى قوله تفرغهم **فقط**
بقوله ما حسن وما اكرم زيدا على اعماله ان في قوله اي مفعول فعل او شبه فعل
لم يتركه فاعله هذا الجيب المفهوم اعم من المفهوم الا لا في لاعت ريبه مقامه فيه كل
مفعول ايراد لفظة كل غير مناسب للتوميف انما هو حقيقة لا باللفظ الا انه
اشارة الى طرد التوميف والجمع فظهر الجمع بين الطرد والجمع والآن المفعول
عليه باعتبار رمله **قوله** ح ف قاله ارفاعه النحوي فيخرج انبت الرميح البقل
ولو جعل اعم يخرج عنه بالقيد الاخير وقيم هو مقامه كلمة هو كقيد المفهوم الصحيح
الى المفعول انما كونه لادونه سنده الى مقامه فخلو المعطوف عن الفهم ارجع الى
المفعول والمقام بالفتح ويجعل الفهم على كل تقدير ايراد منه المكان والمعاد باقائه
سبعه بغيره صفته الفعل في فعل في فعل والا لا يصح مطلقاً **قوله** في وقوعه مستداث

الى انه ليس المراد انه لا يقع الفصل بينه وبين الفعل فافهم وانما لم يمتثل بمثل
كما نزل الفعل لمفعول الا مثله من الموقوف قررة وفي الموقوف مرتين فافهم **قوله** وشروطه
اي شروط وقوع المفعول مقامه **قوله** اذا كان عالمه فعلاً لئلا يتجه مثل زيد مصر وعلمه
ذلك انه يقول ذلك في قوة زيد يضرب علمه **قوله** اي انما المجهول وهذا قيل في
العلم واردة الوصف المشتهر هو به كانه فعل بفعل اعلم للوزن او يقال انه مذکور
على سبيل التمثيل اذ شاع في طريق التعليم او لا الجهد لا القرب ثم الى النحو فالتعلم
يعلم المقصود بانه الاشارة **قوله** ولا يقع المفعول اشك باب علمت مع سبت
وفي تفصيل فنقول اذا كان في مفعول ظرفاً غير منصرف او جاراً او مجزراً او مجزراً
محكية وغير مثوله كونه علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لا يجوز ان يمتد
الفعل الى محبة المحكية مثل وقيل يا ابن ابني اي قيل في القول والمثول مثل وتبين
كلم كيف فعلنا بهم ولم يهد لهم كم اهلك اي تبين كم كيف فعلنا بهم ولم يهد لهم
ويصح كونه تبين كم كيف فعلنا بالثابت دليل المذكور وجوز اللفظ واليك في قيام الجملة
التي خبر كانه وجعل مقام الفعل كوكبين بقائم وجعل بفعل الترفه وذلك بسبب لانه
لا يقيم مقام الامثولة بالمصدر المفعول ومنه كونه القيام في غير المذكور خلاف
بين المتقديين والمثاقين فانهم لا يجوزون والمثاقون في جواز وابتدأ عدم التبع
كما اذا كان نكرة واول المفعولين موقوفة كخوف زيدا في ثلثه التكملة
لانه خبر في الال قال صاحب ترفه يجوز سانه سانه موقوفة كانت اذ نكرة
والليس يرتفع مع التزام كل المفعولين ذكره **قوله** لانه مستند الى المفعول
الاول اسناداً تاماً ما ذكره وليس قيد التام ولهذا عترض صاحب ترفه بانه
يجوز ان يكون الشيء الواحد مستنداً الى كونه ضربه زيد وان رجح او رد
القيد ودفع اعتراضه ولا يخفى انه قيد تام ليس بتمام اولاً يتم في الدليل المذكور
زيد معلوم ابوه قائماً لانه اسناد شبه الفعل مرفوعة ليس بتمام فاما مقامه
ابوه لا يكون اسناداً تاماً فلا يتم الدليل وبقي المفعول الاول يستند الى ان في اسناد

فلو وقع موقع الفعل كانه اسناد الفعل ايضاً تماماً فلم انما يتبع الواحد مستند الى
 امرين بالاسناد وذلك في مرتبة اسناد وشيئ واحد الى ابر واحد آتوا اليه فلو جاز هو
 فجات هي **قول** او حكم حكم المفعول المتبع باب علمت قالوا اذا زيدت علمت
 الفقرة التعدية زيد المفعول الاول فالتالي مفعول ثانياً علمت كما في **قول** لا يفتب
 مشوفيه بالعلية ذلك كذا لا حذف اللام انما هو بوساطة القونية الدالة عليها
 فالعلية مفهومة من اللام المقدرة ان قلت فليتم الجرم مقام النصيب معناه **اد**
 وعليها ليس بآد ومثله ان المقدرة في مثل سمع بالمعنى في غير ان تراها كما في **النقص**
 بالمرحف المنصوب منفع لانه ظرفية في مفهومة من النصيب بنفسه بشكل الاول
 التنزيلية **قول** بخلاف ما اذا كان اللام قال انتم كل مجرور ليس في ضرورة الفعل
 لم يبق مقامه كالمجرور بل ان التعليل فلا يقال جئ للسمعة وهذا الكلام بخلاف **قول**
 اي في المفعول له والمفعول معناه ان كذا كذا خبر لكل منها وليس خبر الشئ والاول
 معطوفاً على الثاني والثالث والاولا عادة كذا لا كانت لت واما لم يعد من اول
 الامر بل ابراد كذا مع اقتضائه به ويزيد ذلك كسائر الاولين في الدليل او فاد
 الافردين في دليل **قول** لانه يجوز انما يقال هذا جاز فها هو مع اللام فانه
 متفها دليل الانفصال والفعل كالجاء ويدونها لا يعلم الدليل لانه اللام ليس الانفصال
 كالواو العاطفة ونفسه شعر بالعلية كما في فيوفى التعليل **قول** متعين له
 فعيناً حالاً لاحد الوجوب كما هو مذهب البصريين ولاحد الاولوية كما هو مذهب
 الكوفيين بدليل القواة ان في قوله تعالى لولا نزل عليه القرآن لكانت
 ينصب القرآن ونزل عليه منزلة الفاعل مع ان القرآن مفعول به ويدل على قراءة
 ابل جعفر بن يحيى قوماً بما كانوا يكسبون على صيغة المجهول وحمل البصريين امثال
 ذلك على التذود ومع الجزوة بناية المنصوب بقط الجار مع وجود المفعول
 بلا سقوط الجار كما في امراتك الجرحى والرفق والوجه الجواز لا لانه بالمفعول
 القدرى و اجاز اخفى بناية الطرف المصدر مع وجود المفعول به بشرط تقديرها

مقدمها وصفها **قول** في توقف تعقل لا يقال انه فعل الفعل يتوقف على المصدر
 وانما المطلق ايضاً لانه لا يقع موقع الفعل انما هو التقييد بل قالوا شرط اللاحقة
 مقام الفعل على افادة العائنة الجديرة فلا يقال ضربتني وجلس مكانه او زلما او في موضع
 لانه من الاشياء معلومة الفعل ولا فائت بجمدة في ذكره ولذا يجوز بناية المصدر الغير
 المفهوم من لفظ الفعل التام نحو قاتلت بستان قاتل **قول** طرف زينة في طرف الطرف
 النائب ان يكون متصرفاً مفعولاً به وقد جاز بعضهم في الملقوط به مع القونية انما دار
 ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى ادلك كانه مسؤولاً مقدراً الفير المذكور بلا اعتبار
 فقيه المعتقد مرفوعة او في كانه المقدراً اي مسؤولاً عنه مسؤولاً عنه قيل ذلك
 لا يجوز في الفعل لاماله الفعل في وقع المسند اليه فلا يجوز ختوة في الغير بخلاف اسم الفاعل
 والمفعول **قول** فائق وصف الضرب بالثبوت اة وقد جاز سيبويه انما المصدر
 المجهول فيقال لم ينظر العقود وقد قد او الخروج قد خرج ارفع العقود والمستوع
 وفوق الخوف المستوع بالجميع سواء هذا مذهب الجمهور ورجح بعضهم الجار والمجرور
 المفعول المطلق والاول ان يقال كل ما كان انتم المسك به وعنايته اكثر فهو ادلى
 بالبنية وذلك منقوص بنية الحكم فانهم ومنها المبتدأ قال في الفاعل ومنه
 ومنه المبتدأ ومنها لانه المرفوع مفعول والمرحوم مرجحاً ويمكن الدعوى في النصيب بل
 العهد المحقق هنا وفيه الفاعل كانه الغير منها يجوز ان يرجع الى المرفوع انما جملة المرفوع
 وتغير الاسلوب للفتان الموجبة **قول** فللمتقدم الواقع بينهما ولسلام الواقع
 بين احوالهما كما ظهر حان بين تلك الاحوال على ما هو الحال فيها اثر القسم
 الاول مما يشاء والمسند اليه لا يوجد بدون الجز بخلاف القسم الثاني فانه مسند
 ولا خبر له ولت فيه ان القصة المذكورة بحيث المنع فعل والفعل لا خبر له ومن ثم يقال
 كلاً من بين اسم الفاعل واسم المفعول والقصة المشبهة وهذا لا يوصف ولا يبر
 ولا يشبه ولا يجمع الا اذا كوانه اراعيث وانما ادرجت في المبتدأ توجيهاً لا حراً
 حيث لم يوجد وجه الاسرار المبتدأ واما حجة القارية فكيف انما ادخل القسم

في الاول في كذا قائم الزيد في باء ماله اقايتا في الزيد في فوضوا الفاعل هو
المضارع لولا اقام الزيد في فاضوا على احد هما اجتنابا عن التكرار فصار قائم الزيد
وتبعهم الثلاثة التفار في واما في كذا قائم زيد فلكلف لهم بحلهم زيد مستدا قائم
وقام خبره معذرا عليه بعض النحاة تكلفوا باء خبره مخدوف في حاله مستدا
قال الرافعي ليس شي **قوله** ليتنا دلنا فوضوا فيكم وليتنا دلنا سمع المعنى
خبرنا اننا نراه وسواء عليهم ان نذرتهم على قول **قوله** لا يذرم يوجد على لفظي
اصلا ورفع بهذا الكلام ما يرفع على كلام المقررات في التجريد بيقين سبب الوجود
الانما المراد السبب فلا يقف في خبره قائم بانه لا تجريد لانه على لفظي اسما
هنا وكانه جعل لا مكان منزلة الوجود او بنية على ان اصل لفظية القول
وعدل الى المصنوع فكانه وجدتم وتنزل الى مكان منزلة الوجود نظرا في
قوله ان يذرم فيكون في الوجود في غير ذلك وفيه اشكال
بخو قام زيد لانه ليس فيه عوامل لفظية بل على لفظي واحد ودفعه ما يورثها
ان اللام بطله للجمعية فكانه قيد مجرد في حال من انما المراد التجريد في جنس القول
لفظية حسبها العوامل المطلق ومنها ان الجمع المحل باللام يغيره لا يتوافق وهذا
لا يتصور لوجهين احدهما تعلق التجريد بكل واحد في افراد العمل اللفظي فلم
السلب الكلي وثانيهما ملاحظة الاستفراق مؤقرا في ملاحظة السلب المفهوم
في لفظ التجريد فيعود الى السلب الكلي لا الى الرفع الى اجاب الكلي ونظرة قوله
وما الله يريد ظاهرا للعلمين والله لا يحب كل نحاس فخور وعنه كل تقدير يكون المراد
انه لا يوجد على لفظي اصلا كما ان ران ران ثم انما تجرد في المحرر ههنا في
العوامل بنوا سنج المبتداء والخبر وهي كانه وانه وظف اخواتها وغيره عليه نحو قائم
لانه قائم ليس بنوا سنج المبتداء فلا بد ان لا يخص العمل اللفظي على دونه على
ونفايت ران في ران ايضا **قوله** وكانه اراده والمراد بالتجريد انهم من حقيقة
او حكما ويشكل بانها زيد قائم جمعا لانه انما ملأه في العمل بما الكفاية وزيد مبتداء

تحقق تأثيره في المعنى وهو التحقيق ويشكل كونه قائم وعنه جمعا لانه غير معطوف
على اسم ان الذي هو الا مبتداء او معنى التحقيق يتعلق ولولم يكن ذلك تأثيرا بحسب
المعنى في كل التعريف بانه زيد قائم طرذا فظهر ضعف ما قال الرافعي في هذا المقام في عدم
تغير معنى الكلام كانه مجردا حكما لانه يغيره في نظر الا لفظا والمعنى كونه بعيدا
البعد وشكل نحو لا يصل ظرف في الدار برفع الصفة المحمولة على محلي اسم لانه البعيد
وهو الرفع بانه رجلا مبتداء واللام يحل الصفة على محله ولا يصدق التعريف عليه
لتعلق معنى المنفى به لانه قبل انقام كلمة لا مبتداء ورفع صفة باعتبار حاله لا بنية
وفي من الى لانه لا يفي فتدبر **قوله** واما في قسمي مبتداء واما اخره زيد عنه لا المبتداء
مشتركا لفظي موضوع لما هتيس متباينين فلا بد من افراد كل منهما في تعريف
الا فولا يوجب ان القسم الثاني مبتداء لا معنى لا فوايه في تعريف المبتداء وكلمه او في
قوله او الصفة الواقعة وكشاة الى هذا المعنى في ان المبتداء هو موضوع اما لهذا
واما لذلك فكلية او يمنع الخلو ومنع ان يمنع الجمع فقد اخطا الا انه يحل الكلام على
ان المبتداء مجرد عن العوامل اللفظية الموصوف ما جرد الارواح اما ان يكون مبتداء
واما ان يكون مسند هو صفة واقعة بعد حرف النفي او الف استفهام رافعة لظاهر
وج لا معنى للاستفراز لانه مشترك في معنى بين القسمين **قوله** ومن وما استفهام
نحو من ضارب زيد وما ضارب زيد اي شخص ضرب زيد **قوله** والاشق يرى
وكذلك الكوفية كما خبره في كونه في الدار زيد ان يعمل الطرف بالاعتقاد
واجوب في خبر قائم الزيد ان مجرد ما قام زيد **قوله** ولوصل خبر خبره في كونه
احتمال غير ان مبتداء لانه لو جعل خبرا في خبر المفعول بالجملة لانه في مفعول المبتداء
ومن مفعول خبر جلا فاما اذا كان فاعلا فانه خبر فاعل في كونه ومنكم فلا فصل بالجملة
وفي قوله لانه كاجزاء نظر لانه عند الشا ليس كاجزاء وهو قال وايضا لو صح ما ذكره
لزم ان لا يجوز الا ما في قوله اي خبر في كونه لزم الف والمذكور على احد الوجهين فينقصر
قاعه جواز الوجهين لا يقال نحن ليس مفرد والاعطاء انما هي في صورة مطابقة الصفة

المفرد لا نقول في يخرج عن القاعية اخر نحن فبقى مثل مطلقا انه المفرد في مقابلة
 المتن والمجموع ثم انه لا يتحقق التوفيق نحو اقام ابوه زيد لانه اقام خبره ويصدق
 عليه لانه الجز هو المجموع لا يفرد قد صفت ذلك في مثل زيد قام ابوه فلان **قوله** او كما
 مجراه كالاخير البارز المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تراخي انت في التمهيد في نظر جواز
 انه يكون اراغب خبرا وانت والجواب لا يجوز ذلك والانه الفصل بينه وبين
 معموله وهو الهتي باجتنبه مردود لانه يطل في قاع جواز الوجهين ولو قيل اقام
 انتم مقام الآية المذكورة لانه دفع الاعتراض ههنا اشكال وهو انه احد الصفتين
 في مثل اصابكم مكرم غير بطريق التنازع رافعة لغير مستبعدة على طريقة الكون في بدل القوي
 والبعدي فلا يصح التوفيق عليه والجواب انها ذهبا في مثل هذه القوة التي
 اليه لك في من حذف الفعل في رافعة لظاهر المقدر فيصدق التوفيق وقد عرفت
 طريق القطع بانه يقال اصابكم مكرم مردود لانه الانفصال بعد من الصفة جاز
قوله فانه لما بقت دفع بهذا الكلام ما يجلي في القلب من انه غير طابقت ان كان راجعا
 الى الصفة مطلقا لم جواز الامر في مثل قائم زيد وهو بطل وانه كان راجعا الى الصفة
 المذكورة مع القيود فيلزم جواز الامر في مع كون الصفة رافعة لظاهر وقد ايقنا
 بطل وحال الدفع ان ليس راجعا الى هذا ولا الى ذلك بل راجعا الى الصفة المذكورة
 بعد حذف النفي او الف التام ويعبر فيه في رافعة لظاهر وقد عرفت اشكال
 القاعية بقوله اخر نحن عند التمس وقوله اراخت ع التمهيد فاعلم انها يشكل
 بقولنا اقام رجل اذ جعل الصفة خبر للمردوم تليق المبتدأ تخصيص لا يقال قد خصص
 بتقدم الحكم كما قالوا في قام رجل لانه ذلك ليس بمقتضى كونه مبتدأ والانه لم يصر
 قائم رجل وقد صرح ان في بعد صحة الجواب انه المراد بقولنا اقام رجل ان
 جود ذلك فهو صحيح او غير المعلوم في قام رجل ما ولا يستفهم وانه كان المراد في قام
 رجل في الدار ونحوه فهو كلام مفيد لا حاجة الى التخصيص لانه مدار الحكم على القاعية
 كاذم بن الدار لانه لا يشك لانه رتبة على قاعية وضع المقول المبتدأ في الكثرة

الكثرة في التخصيص وقد في بعض الشروح انه حديث التخصيص بانه على الاعم الغلب
 لا على التحقيق وحي لا اشكال وبشكل مثل انما هو التوقا انه لا يجوز ان يكون المبتدأ
 والالوجب ان ثبت وبشكل حاضرة انما امرأة اولو كان مبتدأ لزم ان ثبت الحاضرة
 كما جلا لم يلزم لوجود الفصل كما سبق في ان في في بحث ان ثبت **قوله** فالحاج
 غير ليس لا اي ليس هو الا لا يخرج في المبتدأ منه المبتدأ لظهور ولا يقع حله مبتدأ
 مستد الا التثنية او الجمع والانه يصح تثنيته وجمعه لانه الصفة اذا اسند الى الماهية
قوله حكم الفعل المسند الى الماهية كخوض في التمدد ولا يقع من بوا التمدد وانه لا على لغة
 يتعاقبون حكم الماهية كمن اذا استعمل المصدر واريد به معنى الصفة مثل عدل التمدد
 ويجوز فيه الامارة اذ لا يلزم الماهية بل يلزم عدم الماهية كانه شرح الكلمة **قوله**
 وكونه ما بعد المبتدأ والصفة خبر مقدما عليه وعلية انه المبتدأ ليس في القاعية
 من القوة يجب تقديم المبتدأ كانه زيد قائم والجواب انه لا فرق في تقديم الخبر في زيد
 قام تحت تركب الالتيان للفرق مد فوج بانه الفرق من مفعلة بحيل زيد فاجلا لقام
 فاعمل بل الجواب بانه انما رافعية مرجوح واحتمال المبتدأ في راجع اول لا يلزم خبر المبتدأ
 في فلا يلزم حلا الال فالالتيان في ضعيف فلا يغير كذا زيد قام وهذا المقام بعد موضع
 نظر فانظر فيه **قوله** فلا يصح في بعضه قد اعترض على تعريف الخبر انه تصديق على بعض
 في يضرب زيد مثالا لما اعترض في تعريف الخبر الاسم او المرفوع بل هو قريب في عنه كمن
 يتجه انه يخرج في الخبر الجمله فيجاء الى انه يقال المرفوع في الخبر المرفوع في الخبر الجمله
 كمن يبق في مثل قول بعض مقول قال فانه الخبر قال فانه اول هو بهذا التفظ فيكون اسما
 حكما فنقول بول الجمله ان في وقوت خبرا بالمفرد كما صرح في المقدر ايفاح شرح الفصل
 فيكون ايضا اسما والحال انما ان في سيقصر بانه هذا التوفيق مخصوص بالخبر المفرد والاضا
 قد حقق في موضعنا في يضرب زيد في قوة المفرد ان في زيد صار ليحصل القضية
 المحلثة فيقيد الاسم لا يخرج عنه وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني في وكذا يخرج في يضرب
 في يضرب زيد فلا يحتاج لا فواجه لانه اسم وفيه بحث فلا يشك في خبر زيد قائم ابوه

لانه قائم خبر وليس سندا الى ما متعلقه ودفعه ما ترار الخ خبره هو مجموع
انما اولى احواله على جواز به الفاعل واما ثانيا فلانه لم يرد استدراك قوله المنفرد
المنكوق ودفعه بانه لما كيد الافراج لا الافراج كما استراليا شرح وبه يكتفى
اجز زبادة الكسوف واما ثالثا فلانه يصدر عن تعريف الخبر على جواز به
الفاعل لانه المسند لا في خبر شي مسند اليه بالحقيقة كما حوت به في تعريف الفاعل وكذا
لا ينكسر بزيده قائم لانه الغير اليه وصدق لا يستلزم الابعاد رقيه الاسم وكذا لم يقل ان
يخرج به القسم انما ايضا ونزاع انما لا يرد ذكر ايضا فقد رجع بعض المفسرين **وهو** عند المفسر
واعترض عليه بانه امر عدي فلا يؤثر واجب في العواطف في كلام العرب علما بان
لا مؤثرات حقيقة والعدم مخصوصا عن عدم الشيء المعاني يصح ان يكون علامة في
الخبر ولا الاستدلال بكل اسم في صدر الكلام تحقيقا او تفهيرا للاسناد اليه ولا سنده
لرفع انما الاعراض المذكور فقال بعضهم لا يتبدل في المسند كما في خبره في الخبر ولا
نقل لانه ليس عن سبويه انما الفاعل في الخبر هو الاستدلال ونقل هذا عن علي بن ابي
وهو كل واحد وهذا ما ذهب اليه والفرد وقال بعضهم المسند الاول يرتفع
بأسنا والخبر اليه كما قال حلف في ارتفاع الفاعل وقال كوفيون هذا المسند يرتفع بالخبر
العائد مما في الخبر كذا اظهره في الخبر ايضا كما يسمي اي ما ينبغي ان يكون المسند عليه
قد عرفت ما يتعلق به لانه المسند او الخبر حال هذا حكم انتهى لا كذا واما الفاعل في التقديم
فيه ليس جليل مع انه ذات لانه فيه مانع من التقديم فيه اعتبر فيه عموم المانع
في كونه اصلا فاعلم ذلك قبل انما قدم الحكم بالجملة الفعلية فلكونه حالاً وروية
الفاعل التقديم واما في حال الحكم المحكوم عليه في نفس الامر لانه الفاعل في العمل بالكلية
دون المطرد عليه واما وجوب تقديم الحكم في قائم الزيادة فلكونه الصفة فرعاً للفعل
على الفعل وقيل انما قدم في الفعلية لكونه الفعل محالاً الى الاسم واستغناء عنه فارادوا
في الجملة انما كتبه من انهم انما في الكل وقصدوا الايداء في اوله انه فعلية لا اسمية
وفي كل منها بحث فتم **وهو** جاز في دارة زبده عليه جواز لا يقتضي مقدمة

عليه رتبة او هو على مقدم اليه واة ايضا جاز في ذلك ظاهر **وهو** غير جائز
فيه نظر لانه مقدم المسند ورتبة لا يقتضي مقدم القيمة المنفصل به رتبة على الخبر وينبغي ان يكون
ظلالا في النفس وان جازي جازما فيه **وهو** وقد يكون المسند او قال صاحب الرضا كان
ترتيب الكلام انما يذكر بعد اصالة التقديم وجوب التقديم والثاني غير ثم يذكر تكميل المسند يعني
كان الظاهر انما يقول وجوب التقديم وانما يذكر اول التنا سبها باولوية التقديم ثم يذكر الموضع
التي يكون المسند فيها كونه مختصة بل ينبغي ان يورد الجملة الخبرية قبل اصالة التقديم سبها
بالخبر المؤد واعتذر بانه قوله وقد يكون المسند وقوله وقد يكون الخبر جملة يرد على
التعريف واصالة الافراد ونجح بين انما اصول الثلاثة ثم ذكر مباحث وجوب التقديم وهو
التأخير وايضا قوله او كان الخبر فعلا له فرع كونه الجملة قوله او انتم الخبر المفرد وكذا
وقوله او كان مفعلي كونه الدار رجل فرع تخصص المسند بتقديم الخبر الطرف فلهذا ذكر
اولا مباحث التخصيص الخبر الجملة ثم ذكر صاحب الوجوب اي حسن قوله انه في قال
العدر تشبيه العذر لكانه اراد اصالة التعريف وتخصيص المسند النكرة وافراد الخبر
وجملته او لا ويراد اصالة التقديم وجوبه وجوب التأخير ثانيا وهذا الكلام في عا
الحسن ما حسنه حتى في حق الاعتدال انما هذا الشيء احدى عجائب في ذلك انما هذا الشيء
يراد **وهو** لانه للمعرفة مع معينة علم ان جمهور النخبة على انه يجب كونه المسند مؤنثا
او نكرة فيها تخصيص قال المصنف انما يحكم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفة هذا
وضعه ظاهر لانه النكرة ايضا معلوم والحكم عليه على الشيء يستدعي معلومية بوجوبها
واما التخصيص عليه الفاعل فمذموم يحصل التخصيص بتقديم الحكم الى المحكوم به فانك
اذا قلت رجل فهو في مرة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيم نعم بوجه عليه انما التخصيص
بعد الحكم فيقع قبل معرفته او معرفته لا يكون بعد التخصيص كما يدل عليه تعليل المقروء
بانه الموقوفة والحكم يحصل من مع القول بانه معرفة الحكم قبل الحكم زمانا على سبيل الوجوب
غير مستلزم لانه من دليل **وهو** او بالتخصيص قبل انتم انما التخصيص عند النخبة بتعليل
الاشتراك وعند علم ان التعليل او رفع الاحتمال ويجوز ان عدم اشتراك بالتخصيص

ليس بظاهر وقد يقال كيف يجوز فيه انما ناطق قائم ولا يجوز ان ناطق قائم مع ان كلامها
 في مرتبة واحد وقد يقال كيف يجوز السقف دار ولا يجوز سوى دار كذا مع ان المعروف
 باللام العهد الذي في المعنى كونه نقل شتر كما قيل **قوله** يعلم ان احد هاتين الداراه
 في احداهما معلوم انما طلب المتكلم لا على التعيين لانه المهره واما انما طلب يعلم بهذا الكلام
 احداهما معلوم للمتكلم في احداهما تخصيص عند الخاطب بهذه الصفة اعني المعلومه للمتكلم
 وكل واحد في الامر من المتعدي لا يمكن ان يحصل عند المتكلم ويعلم انما طلب لكل واحد منهما بصفة
 المحتملة فكل تخصيص يوجب الصفة عند الخاطب وان لم يكن متبادرا لكنه معطوف عليه
 فهو في حكم المتبادر ففتح قول القائل فكل واحد منهما تخصيص يوجب الصفة لكن فيه اعم
 ليست ثابتة لكل منهما بل لا بد لهما من التعيين فكيف تخصيص كل واحد منهما الا ان يقال
 الا احد سبب احتمال كل منهما فلهذا الاعتبار كل واحد منهما بهذه الصفة ولو حمل الباء على النسبة
 يقع الكلام بلا كلفة وبها فرتنا نريد ما اعترض به القائل من انما تخصيص لا بد ان يكون
 عند الخاطب عند المتكلم والالكانه الاجابة عن الشك مطلقا صحيحا اذا كانا لخصو
 عند المتكلم ولا يخفى عليك انما تخصيص المذكور انما هو معلوم عند الخاطب لا عند السائل
 والمهره لا يجري في ارجل في الدار ولا يلزم من عدم جوازه فيه عدم صحته فانه ما يقال من ان
 هذا يستلزم عدم صحته ارجل في الدار على انما تخصيص بالاحتمال اذ لو لم يحصل عند المتكلم
 لم يحقق الاستفهام **قوله** ومثل ما اورد غيرك ايراد هذا المثال في امثلة التخصيص
 على ما ينبغي اذ وقوع الشك في سياق التثنية يفيد كما في الشمول والعموم وهذا ينافي
 التخصيص الذي هو تعليل الشك والاعتراض صاحب التثنية في الخلق معناه ان في
 خبره درجة العليا بان ايراد احد غير الخاطب كما يده قوله منك لانه لا يلزم من ما جعل
 في الدار ولزم صحته تركيب احد غير منك من غير قصد العموم وهو ظاهر بل صحته هذا التركيب
 من جهة دفع الاحتمال كالمعروف من جهة افادة التثنية لهذا المعنى فمراد بقصد العموم
 وذلك في المبتدأ اكثر من القائل قليل نقص عليه تحقيق التثنية واما قولهم صحت
 قصد منه العموم فقد اختلف فيه فاحتمال ان لا يستلزم انما الجوزي الشرط دون الجواز وقيل

كلمة الشرط مبتدأ لا خبر وقيل الشرط والاستفهام محذوف في كلتا الشرائط اما على
 بفعل مقدرا ومفعول له فقولك من قام فمت اي انما ان قام كقولك من قام كقولك من قام
 هناك وقوله من مرتبة مرتبة اي من مرتبة انما ان من مرتبة ومن عليه كل الاستفهام
قوله او يستعمل في موضع لا لانه يقصد التخصيص من تقديم المتداليه المعنوية
 وان لم يفيد على القطع لعدم ابداء حرف النفي وهذا اعطاء موقفة الشيخ عليه السلام
 ومنه قد علم كونه مفردا على انه قال مفتحا بانه بدل من الضمير المستتر فيه كما في قوله
 واسر والنجوى الذين ظلموا سواء جعل التنوين للتعظيم او لا هذا اعطاء طر مطلقا
 وبالمجمل التقديم يفيد المحر فوضع التركيب المذكور في ذلك اذا قلت ان هذا
 يستلزم صحته تركيبا فم رجل بتقديم الجوزي ولا شك في عدم صحته وعلم ان المهره المقصود
 منه تصحيح المحر المقصود من هذا التركيب فكانه قيل قصد المحر المقصود وفيه ليس المقصود
 ح اما صرح فيفيد انما اظهر شر لا خير والمحر يكون له ذلك الاعتقاد في الخاطب لا في
 مثل ذلك الاعتقاد في القائل واما صرح الواحد فيفيد انما اظهر شر واحد بدل واحد
 لا شر واحد بعيد من مظهر استعماله وقد وقع في ان بان المهره للكل قد يكون
 خيرا اذا كانا بالتصور المعنى واما اذا كانا بالبناء في غير معاد ببناء بدل
 يرتشام به لا وانشاء فلهذا التركيب اما ان يستعمل عند صوت المعنى فيصح
 المحر بالنظر الى الجنس من غير اعتبار احواله اما ان يستعمل عند وقوع غير معاد
 فلا يصح المحر بالنظر الى المبدأ المبني وانه يكون الشر والخير بالنسبة الى الكل فلا يمكن
 ايراد الجوزي وافادة المحر قصد لبلادة التمعن ومحاقة باعتبار مثل ذلك
 الذي لا يحل العقل بعيد من مواقع استعماله فلا بد ان يحل التنوين للتعظيم او مقدر
 وصف في الكلام فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهو ذا نابي ح يمكن ان يكون وصيه
 ذلك التخصيص التوسيف ايها التقدم الحكم فانه اعتبار التقديم والتأخير لا بد منه
 حتى يحصل الفرق عند السكالك اذ لو لم يعبر بذلك لم يوجد شرط المحر كما زعموا فكل
 ومنه زعم انه لا حاجة اليه عن وعاء تقدير الوصف فقد اخطا انما المحر في وصف

بناء على ان التقيد المذكور عند التكاليف يدل على نفي الحكم عما عداه يدل على هذا انه
 قال بالتخصيص المحرم في قولنا ما ضربت ابراهيم في الحنفية ما ضربت اباك لا كبر
 وفيه ان المحرم صوت الكل عند تأذيه وخرجه قال في القواعد المحرم هو صوت من قبله
 على البرد وحق لا يشك عاقل ان المذهب هو ذلك المحرم المدلول عليه بهذا اللفظ
 السيد في بعض مقاصدنا في باب الجمل ايراد مثل هذه الابحاث في علم النحو غير مناسب
 اذ هو من طبقة علم الكفاي لا علم النحول **قوله** لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم لانك المقصود
 من قولنا سلام عليك مطلق السلام كما ان المراد من قولنا وبل لك مطلق البول
 وايضا اذ كان اصل التركيب سلمت سلاما عليك كانه من تمام التركيب فكيف خيرا
 مع السلام وايضا السلام بمعنى قولي عليك فمصر المحقق قول سلام عليك ومنتقل
 الكلام الى السلام الجبر فيلزم التسليم ايضا يلزم تكرار الحكم الا انه يحل السلام على
 الله بمعنى جعلك الله سالما وقد صرح الشيخ في بيانك انك انما سمعته من الله
 غير مشتق من سلام عليك وهذا هو المناسب للآثار وقد اجبت في كتابنا بالكتاب
 لتعيين الخطاب بالكلام الاول المشتمل على الحكم الاول يعني انما الخي طيب
 اي انت قائل وقيل ان راجع هذا المشهور كقولنا ان يكون اشارة الى تلك المناقش
 وقفا بغير المحققين وهو ابن الدائم قال الله في وجه يومئذ ما طرة الارباب ما طرة
 وقوله ما انت تظلمني في عجب قوله الشمس تظلمني في الشمس وقوله ان حيوانا في الارباب
 فخرج في الرباط وقوله رجل على الباب ورجل على السطح وقوله كم مالك وقوله
 كيف حالك وامثال ذلك وقيل لا تنافي بين كلام النخاعة وابن الدائم النحوي
 الا ان النخاعة لما راوا امثلة مفيد الحكم وحكموا بانها مشتملة مستندة مخففة نظر
 انهم ذلك في كلام وقد عبر المصنف عليه الوقوع باللفظ كالمسح في تحت الظرف وهو
 قوله فيلزم المستند بعد **قوله** ولما كان الجبر الموقوف لا يخفى ان الظاهر من كلام المحقق
 ان الجبر الموقوف على الكلام القسامين المفود والجمل واعية راسم في مفهومه كالمعيار
 الاسم في تعريف المبتدأ اعني علم الحقيقة والكم والجمل مؤله بالمفود والمقصود منها

هنا الا ان ردة اللفظ القسم الاخير كما تقتضيه كلمة قد وعما ما ذكره ان راجع يلزم
 ان يكون الجبر المطلق غير مبني في كلام المقصود لولا انه يكون الجمل مؤله بالاسم بطل
 الكلام في الحكم من اسمين او اسم وفعل لبقاء التركيب من الاسم والجمل وقد عرفت هناك
 توجيه الحق المحقق فلا **قوله** قد يكون محله السمية وقال ابن الباقى وبعض الكوفيين
 لا يصح ان يكون طلبية واستدلوا بان الجبر الذي يحتمل الصدق والكذب هذا الاستدلال
 باطل لان جبر المبتدأ هو المسند لا يحتملها واللفظ ينشئ من اشتراك اللفظ وقد استدل
 بان الجبر ثابت للشيء والاثبات ليس ثابت في نفسه فلا يثبت لغيره وهذا ايضا باطل
 لان ثبوت مطلق الجبر ليس ملازم بل هو انما هو في الجمل الخبرية والقضية الا ان قولهم
 ان الطرف خبر في قولك ان زيد عندك واهل زيدك وقوله تعالى من ضاياكم وقوله تعالى
 بالحق انهم باطون وقولهم اما زيد فاضرب على جواز الترفع وزيد كانه الاسد ونعم الرجل زيد
 على قوله وتقديم القول في جميع ذلك تعسف كذا ذكره المحقق التفات في المطول
 وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية كزيد والله لا ضربته قال الرشي والاول الجواز
 اذ لا يمنع هذا الآية الكريمة والذين جاهدوا فينا لنهدينهم يدرى على الجواز او تنقية
 والله لنهدينهم **قوله** ولم يذكر الطرفية لانها راجعة الى الفعلية لان الطرف انما يكون
 جملة اذا كانت مقدرة بالفعل فيكون فعلية ويمكن ان يقال انما لم يثبت الطرفية لانه
 قد تعرض اليها في قوله وما وقع طرفا في ولم يثبت الشرطية لان الحكم في الجواز
 والمستقدم قيد له عند اسم وكونه الجبر قسمية المبتدأ وهذا ليس بجواب يدل عليه كلام الرشي
 في هذا المقام وكلام العلامة التفات في بيان المسند السبتي في المطول **قوله** اذا كان
 ضمرا وهذا الضمير رابط كوز خذ في قيا وسماعا بالقيا في موضع وهو ان يكون الضمير
 مجورا بمن والجمل خبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جواز في المبتدأ الاول كوالله انكم بستان
 ورثا اي انكم منه لان في الضمير خبر في الجواز او جود جميعا فان كان المبتدأ
 الثاني في كمة والجواز والجود صنفه كوالله انكم بستان بدوهم وكذا ان كان مفعولا كالتما
 الاول لان التوحيف غير مقصود ويحوز ان يكون حاله الضمير الذي في الخبر اي انكم بستان

بستان كاشانه قال الفراء كذا في قياس اذا كان الفاعل منصوباً مفعولاً
 والمبتدأ كذا قوله قد اصبحت ام الجارية ردت على ذنباً كذا لم اصنع اي لم اصنعها اما
 التعليل ففي خبر ذلك مثل قوله ولم يصبه وغفارة ذلك لم يصبه الامور اي ذلك مفعول
 في الجور واما المنصوب في خبر ط كذا مفعولاً بفاعل لفظي مثل ثوب لبيبة او بصفة محلا
 كذا زيدا اما فاعله والخبر مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين واما المرفوع فكذا
 لكونه مرفوعاً وقد كثر في القصة في بعض الاحوال لكونه اشتراكاً بالوصول
 ثم اعلم انه جاز حذف الفاعل في البنية حسن منه في القصة ومنها حسن منه في المبتدأ
 نحو جاءني رجل ضربت فحذف الفاعل خبر المبتدأ الضعيف لهذا قال سيبويه يجوز في
 بلا ضعيف في خبره ضعيف واما وضع الظاهر موضع المفعول في خبر المبتدأ وغيره ففي
 التثنية يجوز قياساً وفي خبره يجوز في التثنية ط كذا لم يكن بلفظ الاول والآفل
 وهذا عند سيبويه وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الخبر وغيره كذا
 زيد قام ابو طاهر اذا كان مكثاً بالظاهر قال الله تعالى الذين امنوا وعملوا
 الصالحات انا لانقصهم اجرهم حسن عملاً اي اجره ومنع بعضهم خطاً في خبر التثنية بلفظ
 وبعض المحققين رد ذلك لوروده في كلام الفصحى والبيان ثم اعلم انه لا بد في
 الخبر المشتق ايضاً من عايد وعندك في لابتة في الخبر الجاهل المشتق في الخبر واجمع الحاجة
 على انه لا بد في خبر كذا مطلقاً وكذا انك بكذا في خبره وقرى بينهما بانه خبر كذا في خبر
 الفعل لمقارنته مع التثنية وفيه بحث فذكر او جازاً وجوزاً ذلك جوي جوي
 الطرف الذي هو الزمير والمكان فلهذا اعدت في الطرف وقد سمي بعضهم طرفاً اصطلاحاً
 قوله اي مؤول الجمل اول التقدير بالثوب ليصبح تعدية بالباء فانه النسخة على ان
 المحذوف فعل لان الال في العمل فاذا اصبحت الال على مقدرة الال اوله ولانه قد
 تعلقها قطعاً بالفعل في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد والجل عليه اوله في
 ابن السكيت واما الفتح فاما انما المحذوف اسم فاعل لانه خبر والال في الخبر الافراد لا تشمل
 قبولاً للربط ولعله الخبر الجمل والاصالة المحذوف في الاعمال ولا يما لم يسم من قولنا زيد في الدار

في الدار زيد ثابت في الدار وينبغي ان يكون ذلك العمل من الافعال العامة كقولهم الطرف
 والال عليه ولو كان خبراً كضارب وآكل وشرب لم يكن لعدم الدليل عليه قد كثر
 الى قول القوم ومثل هذا الطرف طرفاً مستقراً ويقال له التقوى ولا يجوز عند الجمهور
 هذا العمل اصلاً لقيام القومية وسد الطرف مستقراً قال ابن جني يجوز قوله ثم فلما
 را مستقراً عن ليس ليلاً لانه لا يتقوى بفتح السين المتعدي للمتحرك وكذا حال الطرف
 في الصفة والقلة والحال وفيها هذا لا ينطبق الطرف لا يلفظ موجوداً وان كان بعد الطرف
 معمولاً يجوز به حذفك وافتحاً في قوله فابو طاهر ذهب الى انه العمل مقدور الطرف
 جامد وغيره الى انه العمل مقدور لانه الطرف جامد وانما الخبر الحقيقي طرف او عمل
 فعليه ايضاً خلافاً وذهب اليه الى انه الفاعل حذف من المتعلق وذهب ابو طاهر وذهب اليه الى انه
 انتقل الى الطرف لانه قد يؤكده ويعطف عليه وينصب الحال قال يعنى الجملته حاله في
 اعلم انه الطرف يعمل في ظاهر المرفوع اذا اعتد على موصو او موصول او ذي الحال او نحو
 استقاهم او نفي وقال كذا اذا وقعت بعد انما المصدرية قوله ثم ما يانه انك ترى
 الارض خاشعة لا مرجح المصدق في خبرها بالخبر في انه لا يوصف واما في خبر ذلك
 في الدار رجل بانرفوع مبتدأ مقدم الخبر عند الكوفيين واخفش في احد قوليه عمل
 الطرف لتضمنه معنى الفاعل كما قالوا في قائم زيد وذلك لانه الكوفيين على انه الخبر لا يقدم
 على المبتدأ مفعولاً كانه اجملة اما عند اخفش فلا يجب ذلك بل يجوز ان يكون مبتدأ ايضاً
 في جواز عدم الطرف قولاً لانه احد ما عدم العمل لانه الطرف الضعيف في عمل الفصل في تصفيه
 وثبوت الال جامع على جواز كونه واره زيد ولو جعل زيد على الزم الال ضارفاً لغيره
 ومنع بعض البصريين في كونه واره قيام زيد لعدم رتبة المضاف اليه المبتدأ مثله قال الزمير
 والال الجواز كما ذهب اخفش او مضاف اليه مع كونه سبباً لربطه بضمير كاسم
 واحد فخرية التقديم بتبني المبتدأ وقد روه في كلامهم في كونه في المبتدأ في المبتدأ ثم اعلم
 انه طرف الزمير لا يكون خبراً عن عين ولا حالاً منه ولا صفة لانه ليس به العمل
 في حدتها وقتاً ووزن كذا التثنية والعلل فلا يقال ان من يوم الجمعة او زيد

السبت وان يعلم اضافة معنى اليه تقدير الخاليوم خراي شرب حرمه ولكن يكون خرا
 عمنه بنه طحودته فاذا استغنى الخفي جميع الزمان اكثره وكان الزمان رفعه **قوله**
 وضع غايي كذا القوم يوم اوسيه شهر اذا كانا سيره اكثره ويجوز نصب الزمان **المحكي**
 وخبره بنه كذا القوم يوم او يوما خلافا للكوفيين زعموا منهم انه كذا يوم **التعريف**
 فلا يجوز ومنه صحت يومه في الجملة بل يجوز نصب الاول جوازه كذا **اليوم**
 واقوة التعريف غير مسلم وان كان الزمان موقفا كذا القوم يوم الجملة لم يكن الرفع
 خالي عند البصريين وعند الكوفيين نصب واجب وان لم يقع في انظر تفصيله وقوة
 بنه غايي منكرة او موقفا اتفاقا من التوقيين وقد يرفع ويرد على النفي في الج
 اشهر معكوتا بعد استغراق الج تمام الشهر ولا اكثره مع انهم يرفعون وجاياته
 اعتبر الاستغراق في كذا الج هذا هو الكلام في كونه طرف الزمان جوازا في معنى واما
 المكان فيقع جوازا بين فانه كان غير منفرد كونه عند كذا فلا كلام في امتناع رفعه
 وان كان منفردا وهو مكره فانه رفع راجح كذا انت متى كان قريب والافني على شمال
 وهو باق على الطريقة عند البصريين والمصنف **قوله** واما المبتداء مكانا من مكان قريب
 او من الجراي انت من ذ مكان قريب فانه موقفا فانه رفع مخرج كذا زيد خلفك وذا
 اما في الشر وغيره الا **قوله** اما ما خلافا للكوفيين والجرى فانه يختص بالشر
 عندهم **قوله** كالاستفهام والوضو والتمني وكذا ذلك مما يتبعه معنى الكلام ولا بد من تقديره
 وايراد اول الجملة لانها الس مع بينه العلة الذي لم يصدق بالمفهوم على اصد فلو جود
 ما يعبر عن لم يرد مع المفهوم هو راجع الى ما قبله بالتغير او غير كسحي بعض الكلام
 فيقول له ذلك وكذلك حكم المصنف الى اداة الشرط او استفهام يجب تقديمه في كونه موقفا
 في يقيم اقيم لان معنى الشر والاستفهام ليس الى المصنف ولا يرفع مقدمه على ما له **قوله**
 فانه معناه اها ابوك ام ذلك لا حاجة الى هذا عند من يسيو به جوازا لانها غير
 غير مكره منقضية استفهاما نحو ابوك او مكره هي اصل التفضيل مقدم على خبره **قوله**
 صنفه لا قبلها كذا فودت به جل افضل منه وعند من يسيو به ان المكره في هذا من المصنف مقدم

مقدم قال نجم الائمة واما كذا درهما لك فالاولى انكم خبر لا مبتداء لكونه مكره **قوله**
 معرفة وقد الحق في بعض النسخ لباب الاعراض ضابط وجوه اعابكم ونظائر ما يد
 على اختيار ذلك الاولي **قوله** ولا قونية على كونه احد هما مبتداء والا فخير ان
 الى انه كلام المقول على اطلاقه او يجوز تأخير المبتداء عن الخبر معرفتين اومت وبين مع
 قيم القونية الدالة على تعيين المبتداء كانه قوله بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا
 ابنا والرجل الاما يحد وقوله الى الامام في القاتل ليعا به واري الحين ان نه وقوله
 ايو يوسف ابو حنيفة اي بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا بنونا
 وقوله زيد المنطلق انه اريد بالمنطلق من هو له عين زيد بالابتداء وان اريد بالذات
 الذي لا انطلقا لا يبقين بل كل منهما يقع وقوة مبتداء ولكن المنطلق لتفصيله
 الوضعية بالمره **قوله** في اصل التخصيص لا انطلقا في التعميم والتخصيص
 اما الاول فليلا يتحقق بالمثل المذكور واما الثاني فليلا استدارك قوله موقفا في قوله
 ذلك في المت وبيان ولو قال اوكا مات وبيان ورا اتم انه يكون المت وى
 في اصل التعميم والتخصيص كفي **قوله** فعلا في سبيل محذوذا ايراد جمل فعلية كقول
 مستندا الى ضمير المبتداء ولو لم يكن جملة مثل قائم لا يجب تقديمه جوازا قائم زيد ولو
 لم يكن الفعل مستندا الى الضمير اصل لم يجب تقديمه نحو زيد قام ابو طاهر كذا كذا
 او مستندا الى الضمير لكن الى ضمير المبتداء نحو زيد قائم في دارة على انه يكون ضمير قائم
 الى غير زيد ولو حمل الخفي على انه الجر الفعل صورة لا حاجة الى قوله لا الجر
 في زيد قام ابو له ليس قام صورة بل المجموع فاعلم ذلك **قوله** او بالبدل غير العقل
 احتمال البدل مندفع بمرزوم الف وهو انما تقدم رتبة قبل الذكر ورتبة
 لانه المستوع مقدم رتبة على التابع مع انه وجو التقديم في هذه الصورة **قوله**
 فيه وفي قوله اوسر والنحو الذي ظهروا انه الذين مبتداء وستر وانته **قوله**
 على قول من يجوز وهذا عند من ضعيف وفيه ضعف زيد فاعذو على كونه
 كالفعل بمنزلة يعقد وعلما انه وعلما انه يجب تقديم المبتداء في صورة وقع الخبر فيها

بعد الفاء مثل الذي ياتي فيه فله درهم وبعد الالف او حقه نحو ما زيد اقام وانما
 الاقام او وقع المبتدأ بعد لام الايتاء مثل لم يذ قاتم او كان المبتدأ ضمير الش
 نحو زيد قاتم **قوله** اي الذي ليس بحملة صوت كانه قيل اين زيد ليس بحملة مفرد الالف
 اين مقدر بحملة فالجمله لا مفرد ووقع بانه المراد بالمفرد ما ليس بحملة صوت اكا
 بحسب الظن وان كان في التقدير بحملة ولا يخفى اين وقع موقع الجمله والجمله الحقيقية
 جملة او مفرد لانه العمل مقدر في نظم الكلام فلا وجه لنقل الضمير في عمله اي كنه
 الطرف كما ذهب اليه يوعا والالبقي الفعل ونسبه الفعل المقدر بل الضمير هو عا
 وايضا حذف على الطرف يوجب الانفعال كما تقرر في الجملة وبالجملة خبره اين
 باعتبار النسيان واخراده بحسب الحقيقة فلا اشكال على انه ما ذكره الثالث **وجوب**
 تقديم اقام في زيد اقام لانه مفرد صوت وذلك ظاهر **قوله** لتصدرية في جملة
 الظاهر انه الضمير الى اين ابوة في لا معنى لتصدرية في جملة والانه لم تصدر شي
 على نفسه ثم ان قولنا اين ابوه مفرد صوت اذ الطرف مع عمله ليس بحملة وان
 جعل الطرف خبرا لابه مقدما عليه فالجمله قطعاً بتقديمه مفتحة اي ذات
 الجمله ليس مفتحة للمبتدأ اين اعتبار تقديمه بانه تقديم في الدار على جملته لا ادا
 في الدار والاصح رجل في الدار فيقول اصرار عا اذ كان تيا مفتحة نحو زيد قاتم
 او قدم لم يفتح كونه زيد مبتدأ **قوله** في حيث انه مبتدأ ان في التقديم الجمله
 ليس مفتحة لذات المبتدأ لانه المبتدأ لفظ موضوع بنفسه مقيد له فكيف يفتح بتقديم
 الجمله وما صفة المبتدأ فانما يفتح على تقدير تقديم الجمله الطرف وايضا لواف
 الطرف لانه الطرف بالصفة لكنه بعيد ولو قيل خيف لاكتسب لهم وبشكل
 ما ذكره بقولنا امت في حجر لا فيك ولا يرد مثل ذلك لانه في قيل سلام
 ويصح كونه مبتدأ في وجبه اوفلا حاجة الى التقديم بتبعيته بمتبعها بتقديمه على الجمله
 فارد بالمتعلق الثاني بخصوص لئلا يرد عليه انما المذكور ولو اريد بالمتعلق في
 الجمله لم يرد ذلك كما قال الهمزة الا انه يرد مثل قرين كل رجل ضيعته فانه بتقديم

تقديم الجمله مع انه كل رجل ليس في الجمله ولو اريد بالمتعلق مثل متعلق الكل بالجمله
 في عدم الانفكاك عنه لانه المراد القرين اي من لكتنه يرد مثل على الله على متوكل
 لانه المراد المتوكل على الله لا مطلقا ولو اريد متعلق المفعول بالفاعل فيشكل بالادرس
 احد هاهنا التمرة مثلها زيدا لانه التمرة ليس المفعول على التمرة وثانيها على الله عني
 متوكل لانه الله مفعول به بالواسطة للمتوكل ولو جعل الجمله بالحقيقة العمل المقدر
 لم يجه الاول **قوله** في جانب المبتدأ انما قال ذلك لانه ظاهر كلامه يدل على انه
 خبر المبتدأ وفي المثال المذكور ليس كذلك لانه المبتدأ المتل المقتضا انما المقتضا اليه خبره
 المقتضا واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جائزا في الجمله عن المبتدأ
 بانه يوسط بينه وبين صفة نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف
 جائز وانما يكون الدار ما لكها قاتم في رعدة البصر بين وشم من الكوفيين طلاقا للبيان
قوله لا مكان الذبول في الفقه وايضا في ما جره ربما يمكن انه يحمل على طبع خطاء
 المتكلم لكونه في اول الكلام وقوله اذ في الكتاب الاول ترك اذا الكلام في المتكلم
 لانه المكتوبات قد تروى والابه يستثنى عن هذه القاع مثل اما انك خارج المكان
 كذا ووجب فاذا انك خارج وقع وعلم انه بتقديم الجمله مثل ما قاتم الا ان زيد
 اذ في ما جره يلزم الانفكاك **قوله** في غير مقدمة الجمله انما قال ذلك لانه لا يقد
 الجمله مع تعدد المبتدأ امر ظاهر لا حاجة الى بيانه وايضا هو كثير فلا يباين كنه قد يكون
 للتعميل او علم انه تعدد الجمله بالمعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعال وقولهم
 عالم وجاهل ليس من هذا الباب لانه الكلام على تقدير وجوه الجمله المقصود منه
 عالم والاف جاهل والثاني في ضربين احدهما ان يكون الاجبار المنعقدة متصدة
 وثانيها ان لا يكون متصدة كقوله تروى النفور لودود ووالكوش الجدية فقالا لا يرد
 ففي كل واحد ضمير جمع اما المبتدأ انه كان مشتقا وانما كمتصدة في معنى على تسميته
 احدهما ان يصف خبر المبتدأ بواحد من الاجبار والآخر بالاف والجاء والاف وثانيها
 انه يصف المجرع لكل واحد منهما فالاول مثل قولك هذا ابيض اسود ولا يبق في

كل ضمير يعود الى المتبادر وان في هذا حلوه حاشي وفي كل منهما يرجع اليه عند تحقيق
 القوم وفيه بحث اما اولها فلان قولك هذا ابيض اسود ليس تماثلا وفيه كنه
 يكونه شيئا منه وذلك لان المراد ان بعضه ابيض وبعضه اسود فلهذا قولك هذا عالم
 كما عرفت والجواب بينهما فرقا وهو ان الفير في كل منهما هو الفير في كل منهما يرجع الى هذا
 هذا عالم وجايل اذ هو في تقديرهما رجل عالم وجايل اذ هو في تقديرهما رجل عالم وجايل
 فانضمير كل منهما يرجع الى المتبادر فان قلت لم لا يجوز مثل ذلك في القول الاول قلت
 ذلك لان الالف لا يوافق في هذا ابيض وهذا اسود ولا انفصال في تركيب الالف
 فيه خل فيما تعدد الخبر فان قلت جاز ان يعلم رجوع الفير الى المتبادر مع كونه الالف متقبلة
 قلت هذا مذكور البعض غير مذكور فوجه المذکور اولي ايضا مطابقة له في اذ او في شيئا
 وجميعا لقولك هذا ابيض اسود وانهم يبينون سودا في كل واحد وانما ثانيا فلان
 قولك هذا حلوه حاشي قد ذكرته مما يتصف بالمجموع لكل واحد في خبره بان ولا شك ان
 المجموع ليس حلوه حاشي ولهذا ذكره في التارخ انه تعدد فيه الخبر لفظا وفي معنى وفي
 انه امر ارجح الطعنان في جميع احواله يقتضيه ان يكون كل من الالف والفاء حلوه لكن في ذلك القول
 الامر ارجح واما هنا كذلك فيصح ان يقال المجموع حلوه حاشي والخلو الحاشي في الكلمات
 المتشككة فلان في اعتبار خبره في كل منهما لانه المجموع خبر واحد واعتبار الخبر في كل واحد
 دفعا للشم وحلوه مشتق عن الفير كما قيل فان قلت المقصود اثبات الكيفية المحسوسة
 اي الخبر فلا تنبذ وكجيب المعنى قلت هذا لا ينافي ما ذكرناه لانه اذا ثبت المجموع لكل واحد
 من الخبرين يلزم الكيفية المتوسطة لكل واحد من الالف والفاء وتوضيحه ان ما به الموصوفين
 الثالث كصفات الحلوة الكمال وكيفية الملوحة الكمال وكيفية متوسطة بينهما فان فصل
 من الامتزاج تلك الكيفية المتوسطة لم يلزم انتفاء تلك الحاشية فتصنف الحاشية
 بها بالعطف فظهر ما ذكره في التارخ وانه العطف في قولك حلوه حاشي ليس خبره تعدد
 صواب ان يدعى ان تلك الكيفية ليس من مقوله الخلو المطلق ولا من مقوله الحاشي المطلق وفي
 اثباتها هو القاطع ونعم اعلم انه قد حقق في موضعين من الفير في كل واحد من الجزئين انه يرجع الى

المتبادر جاز العطف لقولك هو اسود وابيض وحلوه حاشي وجاز تركه وانما يرجع
 لانه في العطف كونهما عام وجايل لانه المتبادر مشكوك في كونه حاشي فان قلت اولها
 من قبيل عطف المفرد وجب ترك المفرد بين الاسماء والاشياء واحد وهو بل قطعا
 من عطف الجمل ولا شك في خلافة قلت ربما اعتبر العطف بينهما حتى يميز الشئ في شئ
 واحد فيسند المجموع الى مجموع المتبادر على ارادة التفصيل اعني واعلم ان مع
 كنه احقق سبعة في بعض مقادير وفيه **وجه** وهو سبعة الاول تلك وقد صرح به في بحث
 كنه الجازات **قوله** والحكم به هذا القيد بناء على ان السببية واما اذا اريد العلم بوجه
 كما قيل لا حاجة اليه وقوله فلا يراد عليه ما يكتم من نعمة فمن الله وجه الورود وان يكون النعم
 بكم ليس سببا لكونه في الله بل الالف بالشمس سبب للعلم بكونه في الله لانه الانفعال
 من المحذورات اي محدث حقيقة هو الله ولو قيل خلق الخالق النعم ليصل تلك النعم الى
 فصول النعم سببا في غرض يصح على قواعد المعنى في قوله فواحدة وحمل الفاء على الربا
 فكيف لا يقال معنى الشرط لا يتحقق في مثل قول المحدث الذي تفرد منه فانه ملائمة لانه الفاء
 من الموت ليس سببا للملكا لانه امراد بالسبب امر علة للملك سببية لغرض من الاغراض
 سواء كانها بقا للواقع او لا الا ترى ان قولك اني تشمتي اكرمك فان النعم ليس
 حقيقة لانه لا يتم بل المستكمل اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا للمكارم الاخلاق فمثل ثم اعلم
 انه دخول الفاء في خبر المتبادر واجبة اما يجوز ان يرفعها ولا يجز في الملوحة كقوله
 واما القائل لا قتال لكم الا ضمار القول لقوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم
 الكفرتم اي فيقال الكفرتم وحي اذا تضمن المتبادر معنى الشرط وذلك في موضعين
 الاسم الموصول بغير اذ ظرف واللام الموصولة بهما نحو الزانية والزانية في الآية وسبحي
 والآنم الاغنى في ذلك الموصول ان يكون عاما وصلة مستقبله لفظا او معنى كما في اسماء
 الشرط ويجوز خاصة وصلة ما هيته كقوله تعالى الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
 ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا سوا في الآية على جماعة مخصوصة وقد يكون عاما
 وصلة مستقبل كقوله تعالى الموت للذين كفروا فانه ملائمة لانه ليس المقصود ان كل

تكون منه بل المعنى من الكمية التي تعرف منها فانه ملائمة **قوله** فيقول دخول الفاء
في الجوز كان حق الجواز بل انه الفاء يكونه كالجواز فمحيث انه ليس في الجوز حقيقة بل
فيه جازية عنهما مع قصد السببية كذا حققه الرقي فكله يصح على ظاهره ولا حاجة الى
قوله نظر الى مجرد تفرق الميتة في الشئ بل لا يصح قوله في ذلك شئ من ان
يخذ القول وعند سيبويه لا يدخل الفاء على غير الموضوعات والفتش كجوابها في جميع
الميتة كجوزيه فوجد سيبويه يقول **قوله** والشروط والجواز في قبيل الاجابة في الجوز
قد يكون امر او نهيا مثل قوله ان جازك زيد فاضربه او لا تضربه الا ان يقال ان
الشروطية فيه وقوله برأيا متينا وكذا تارة وخطا ما اثنى المفعولون وقوله ان
كن تاريا واباونا لم يخرجوا وغير ذلك **قوله** وجه التخصيص هذا هو
الاول ايضا **قوله** قيل هو سيبويه قال المحقق هذا المحقق سيبويه خلافا للفتش
ونقل البعيد في ابوابه وان يعمل للجواز سيبويه خلافا للفتش ككلام الشيخ
عبد القادر بن يافى ما ذكره المحقق **قوله** والاتحاف لا يمنع قال لا يفضل المفضل
منع سيبويه بعيد نقلا ومعه اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بقوله
الذين ينفقون الا بقوله من قل انه الموت الذي الاله واما فقد فينبع وتوجه
في معنى لفظة الواضحات قال انه نسبة هذا المنع الى نسبة على نقل الخبر في قوله
ايهم الكلام في المفضل الا انه او منحه مثلا في **قوله** فوجبت فاذا السبع
واختلف فيها نقل غير الجوز في مكانه وجوز ان يكون في الما بعد اي في
السبع ولكن لا يجوز اضافة اذا الى الجملة الاسمية المحذوفة منها الجوز لا يضاف
في قوله في المكان الا المحل الا حيث لا يطرده جميع المواضع لا في بقوله في
السبع بالية وقال الزجاج انه اذا المضافة ظرف زينة وجوز ان يكون خبرا عما
يعد بتقديمه او غير معين مثل الحصول اي فاذا حصول السبع اي في قوله في الوقت
حصوله لان طرف الزينة لا يكون خبرا عن العيان والجملة غير المتقنة وفيه تكلف كجوز
الجوز محذوف واذا طرف ذلك الجوز المحذوف وغيره ومثله اي في كل ذلك الوقت

83
الوقت السبع بالية وقد انزلت رايه في وهو الذي نفس عليه صاحب الكتاب والتمس في
صاحب الكتاب في ان يكون طرف الزينة مضافا الى الجملة الاسمية وعمله محذوف ارفاجات
وقت وجود السبع بالية لكنه خرج في الطريقة او هو باليات مع مفعول به لاجازة
وقيل اذا طرف غير منقطع على وقد نقل عن ابن ابي عمير انه اذا المضافات هو فعل هذا
المبتدأ محذوف البتة واما الفاء بالاختلاف فنقل عن الزبادي الجواز في مقدر
للتقدير الا انه اراد السبب اي المضافات السبع لازمة للخروج وقال المازني رايه
قال الرقي لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مير باه للعطف محلا على المفعول ارفاجات
كذا هو هذا قريب من الاحتياط انه ان يجوز فاذا السبع واقفا بنصب الواو في قوله
واقفا قلت فيه خلاف الكثر جوز سيبويه لم يجوز له ولما حكم الكثر لجواز فاذا
هو اما في محلات سيبويه من الملك قبله لا جانب الكثر واستغل له عن الحق الذي شهد
الرب الوفاء ثم كماله واما ايضا في النحو كسبويه من الملك الحالى ارجوا بفتح
على شرط جمل من يتقدم على غيره في ازالة الدالة ان يحل محلها **قوله** هذا
اذا كان الجوز حائلا لا يخلو اما ان يوجد القونية اولا فانه وجوب لوجود التوت
والتميز جواب لولا مقامه وان لم يوجد فيجب عدم الحذف كذا ذكره الجوز في قوله
مقرضا على صاحب التوسط **قوله** فيدل على الوجه ليس دلالة لولا على الوجود والربط
والكلام في الوجود المحل فظهر عدم فرق القوم بين الربط المحل والربط في
قوله لولا ان يردى الجوز واستعماله في مثل قوله كذا على باطل **قوله** قال المفضل
لان زعم انه لو عرف الشرط لا بد ان يدخل على الفعل فاذا دخلت على الفعل المنع
اذا دلت الوجود دلالة النفي اثبات فلو لا امتنع انك لوجود الاول عند غيره كنية
برأسها يدخل على الجملة الاسمية المحذوفة الجوز ويترك على الكثر حذف الفعل في غير ما يروي
مؤداه وهو غير جائز ودخولها على غير التكرار والدعاء وجواب القسم **قوله**
ويكون حاله ويقع في الحال فعلا ايضا خلافا للقول كونه على زيد كانه ذاملا وذكره الجوز
انه لا يجوز لانه على ميتة او يرد مفعول به والباء رايه كانه قرأت بالسوق والغير كانه

انه عا د اليه لزم انه يكون العلم ذاك ان عا د اليه بقى المستند بل عا د اليه
 انه كان ليس بغير المستند بل هو متع ذاك بل حاله في نفسه على غيره حاله في ذاته
 وان كانت الحالة المذكورة حلة السمية فمستند السمية يجب ان يكون في ذاته
 قائم قال النبي عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذا حاله ففقد
 موقع الحق فيجب منها علته الحالية وجواز السمية في غيره ما في الواو لو وقعها موقع الجبر كما في قوله
 كتمت قوة الى في قوله واخطب يكون الا انما يكون في رفع الحال ان دمت الجبر في
 افضل المصالح اما المصدرة المتصلة بكان او يكون في الخطب يكون الا في قائم وعينه
 انفس والمبر ومنتسبويه والاولى جواز ذلك اجبت ذلك الكون في خطب الجاز
 في رجليه قائما مجازا لانه المجازي ليس المجازي وكذا في بقدر زمانه في الما يكون
 وذلك كونه وقوع ما المصدرة في مقام الطرف فيكون التفرع في ما يكون الا في
 قائما او كانت كونه الا بعد الوقت اخطب في كونه ما في قوله ما في قوله في قوله
 اخطب يكون الا في يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ومنع الجبر ومنع حسن ما يكون في قوله
 واجازة الرجاء وهو الاول في قوله اذا كان قائما الطرف منها لكانت كونه
 كانه قوله واذا ما غصبوه فيقرونه وتقدير اذا كان في تحصيل التلك في الحال وفي
 اذا كان واجبا الى زيد اي اذا ثبت على انه يكون مائة ولو حصل ما فقد وقاما
 خبره لا يكون مما نحن فيه ولا يكون انه يكون قائما حاله في قوله في نفسه غير تقدير
 اذا كان لانه اصل هو الغيب فيعلم قيام الطرف الا ان يكون في التحلف بل قال
 في الحال والحال كانه الى الما كني واستحق الترخي ولا في زيد لانه يدرم تقييد
 المستند والمقصود عموم التوبة على حذف اصل هو الاجازة عن الغيب يكونه مبتدا
 الحال لقيام لانه لا يمكن تقييد الابعاد المحصول فان قلت لم لا يجوز ان يكون قائما
 خبر لكانه التقييد ولا يكون مما نحن فيه قبل كسب في مثل هذا التركيب المكونة ولو
 خبر لكانه ترفيقه وفيه تعلق اكثر من حذف اذا مع جملة المتعلق اليه لم ثبت
 في غير هذا المكان والحدوث في كانه التقييد الى التوبة وقيام الحال مقام الطرف في قوله

له والاول ساقط والدليل عليه في الفصحى ان في جوابه في قوله في قوله
 اقصى ما يراى في القول فقد جئنا في سلكنا اي انه اردنا فقد جئنا وانما انشأنا في
 لما ذكرنا من مكارمة وايضا وجود الواو في حديث المذكور يدل على حاله فلا بد من
 قائما حاله لانها في سلوب واحد فكونه مائة والثالث ساقط كونه الاشياء
 المذكورة في هذا الباب في قوله هذا يكون مائة مائة من جبين في هذا التعليل فيه انه في
 واحد بعدل للتأنيد لقوة في الف و ذلك لان المعنى الذي ذكره صاحب المصنف في
 من العبارة قط ولم يغير ذلك في الجاز وبما في المصنف في قوله في قوله في قوله
 ستمائة رة ذلك بانه المقصود انهم جملوا قائما في متعلقا المستند وان كان في
 اللفظ مؤخر اعم حال المقدر فيحقق اليانية بلارية بدليل استعمال الجنس في الاستعمال
 ولم يعم قرينة في بعض ما يقع عليه الظاهر كاستحقاق الجنس في ذلك ما في قوله في قوله
 كلامهم ولما قبل اذا قبل النوم ينقص الطهارة ولا ينقص من جلود لكلام القول
 من قضين كسب الطهارة اذا كانت قرينة المقصود من المقصود من قوله في قوله في قوله
 لانه اشبه بالجميع وشبهه بمتنع اذا عرفت هذا فنقول التقييد لا يدرم على تقدير البقية
 اذا حاله في خبره عندهم فينبغي الجنس على عمومه فيكون المعنى في قوله في قوله في قوله
 في حال القيام وهذا المعنى موافقا للمعنى من اتفاقا في ما ضربت زيد الا في
 وانما في الكونية في الجنس عندهم مقيدها في الحال المحض هو في قوله في قوله في قوله
 القيام على وهو غير مطابق للمعنى المذكور او يجمع ذلك مع به وقت القعود اي في
 زيد ضرب به قائما به وعليه انه لا قرينة في حذف الخبر اذا هو في قوله في قوله في قوله
 بمر حذف الموصول مع بعض صلة او المقصد في قوة انه مع الفعل وذلك بمتنع عندهم كذا
 قال الرشي الآ انه فرق بين الفعل مع انه وبين ما هو بمنزلة في قوله في قوله في قوله
 وجوابه في مستوية وابقى باشا وهذا مذهب بل لا يدرم في قوله في قوله في قوله
 بل لا يدرم اعتبار خبره كاذب البقية ليدرم الخبر ولولا في الحال في قوله في قوله في قوله
 تحقيقا من المستند ما في في الغاية المذكورة بحيث حتى انه يقال خصوص في قوله في قوله

ان يرى بغير وسع وادع قول كل مبتدأ مبتدأ خبره على مفعلة وفيه مذاهب الكونيين
 على انه وصيغة خبر لانه الواو يفتح نفع فكانه كل رجل مع صيغته فمكتبة الى تقديم
 وانه لا يكون المثال مما نحن فيه فالواو مفعول محلا منتقل اعابه الى ما بعد وهذا مثل
 ما ذهب اليه افرغ المفعول معه انه الواو مفعول معه منتقل اعابه الى الاسم الذي
 ورواها الواو للعطف صوت فلا يفتح الا على اللفظ حتى يظهر الاعراب فيها بعد لا
 كلمة مع منقول اللفظ على الطريقة خبر منه فلو عند فكذا الواو يفتح مع الخبرين على انه
 خبره من كل رجل وصيغة مفعولان ويرد عليه انه وجوبه في يكون بدو الكلام
 مقامه لانه وصيغته مقدم عليه لواجب مثل هذا القام مقامه لا وجه لاعتراضه في نحو
 ضرب زيد قائما على الكونيين لقوله ويلزمهم انه فلان قال ان لا يفتح اي رجل مفعول مع صيغة
 ثم انه قوله وصيغته اما عطف على كل رجل لا يقوم مقام المفعول لانه لا يكون مفعولا مع عطفه
 واما الفير الذي مفعول فيلزم العطف على الفير المستكن في غير فضيل وايقظ الكلام في عطفه
 على المبتدأ كما يدل عليه البيهات ان بقى والجواب عطف على كل رجل ولا يخلو والنية
 لانه المعطوف مذكور كجيب اللفظ بعد الخبر ففتح القول بانه ثابت منابه واما العطف
 على الفير في النكبة فيعيد من الاعتبار قول كل مبتدأ يكون مفعلا به قالوا كل مبتدأ
 في الجمل الاسمية متعين للقم مثل يكون لا تعلق كذا فان تقيته للقم والاعراب
 الخبر المحذوف قول على المذهب الصحيح وقال الكونيين انه خبر انه واخواتها وكذا خبر لان
 لنف الجبس مفعول ما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ الا بالحق والعقدان على
 ومذهب البصريين الصحيح لانه اقتضاها والاحكام على السواء فالاول انه يعمل فيها قول
 بعد دخول احد من الحروف انما اعتبر قيد الاحد او لا وفتح بعد دخول خبرها ولا بد من اعتبار
 جانب المحذوف والام يقيد المسند بعد دخول جميعها احد على جميع خبراته واخواتها وقوله
 عليها اي على المسند وشي آف والاول على قول لفظا او مفعلا يشكك في انما زيد قائم
 لانه من المتيقن يتعلّق به مع انه ليس خبر المبتدأ في الا انه يقال لارات ان لفظا او مفعلا
 ولا يشكك بما ذكرناه قول فلا ينفق التوحيق على يقوم ولو اجبر مفهوم المفعول في التوحيق

في التوحيق لانه فاع لا انتقل الا انه يلزم الدور فتدبر قول من حيث سنده اه كلمة حيث
 للتعليل فتدبر فلا يفتح الا انما يفتح اية هذا الجواب مردود لانه اسم انما كان
 هو المسند اليه بعد دخول هذا الحرف فيصدق هذا التوحيق بابوه انه انما يقوم ابوه فان
 المعبر عنها انه مسند اليه باجبا وان يلزم فانما اجبره دخول يفتح المذكور او انما يوجب
 لفظي انما فاع فاعول لا وينبغي ان يقال ذلك ويلزم منه الظاهر ان يقول مع
 يلزم ما فهم ويمكن الاستدراك لانه المبتدأ راسخ في الطرف القصرح اول انما في
 القصرح فتدبر فيفتح الا تأويل الجمل بالاسم من المصنف في الاسم يفتح الى تعميم الاسم من الحقيقة
 والحكمي كانه تعريف الفاعل ليشتمل انما من الاسم ان يلزم من كرمك فيدخل في الجمل الجمل
 في موقع المفعول في لا يفتح الا تأويل الجمل بالاسم على انه هذا المفعول لا يلزم من كرمك في الجمل
 كما ذهب اليه المصنف مع انه المبتدأ في الاسم في تعريف الخبر لوجوب ذلك ان ويل في الجمل الى
 خبر المبتدأ فان حقق ذلك التوحيق بالمفعول وقوله وقد يكون الخبر محله لبيته المحذوف
 هذا التوحيق ايضا بالمفعول وقوله وانه كانه خبر المبتدأ البيهات الجمل قوله ولا يلزم من
 لا يفتح انما الحق في قوله وانه بيته احوال انه واقف به وشرايطه وقد علم سابقا احوال
 خبر المبتدأ واقف به وشرايطه ومن حملها الخبر المتضمنة بفتح الاستفهام فيلزم جوبه القم
 ايضا في خبراته على انه المناسب للتعليم بغير التوضيح والفسادات في ضمير القواعد
 الكلية او لا يغير بيانه فالمناسب للكتبة ان يخرج من ان زيد وان زيد ابوه
 في الا انه مقدم على ان ليس مقدم كالتقديم فانه تقديم خبر المبتدأ جائز وتقديم خبره
 يمنع حكم خبره ان ليس كالم خبر المبتدأ وانه لا يتجه ما يقال ينبغي ان يقول الا التقديم
 لانه التقديم المطلق مشترك بين خبر المبتدأ وخبره وتقديم خبره ان ليس مشترك
 كما قيل الحق قول ذلك القائل انه كلمة في يدل على كونه وجه الشبه لا كونه احد طرفي
 التشبيه فتدبر ويلزم وجوبه اذا قد اور في المطول ناقلا عن الشيخ عبد القادر
 انه في تخصيص انما يصلح ان يكون النكرة القصة اسم انما كقوله انما سواد ونشوة
 وجنبان ذل الامونة فلا يجب التقديم في قوله لستهم في الطرف لا كل شي في

انه يكون في زينة او مكانه فصار مع كل شي كويبه لم يكن اجنبيا منه فدخل حيث
 لا يدخل غيره كالخيارم يدخلون حيث لا يدخل غيره ذابوا في الجار ونجدوا حياه مكتسبة
 بينهما او كل طرف في التقدير جاز وجوز وخرج الى الفعل ومعناه كاحياء الخلف
 في علم ذلك **قوله** لا دخل على كل ما لم يثبت بهما لان لا للمبالغة في النفي كما
 انه ان لم يثبت في الاثبات وقيل عليها محل النقيض على النقيض وارتفع خبرا
 بها انه لم يثبت بهما مبنيا عند جميع النقا وانه قال سيبويه ارتفعه بكونه في المبتدأ
 واسم ووقع الحذف بالابتداء في البعيد ارتفعه بها مع جعلها الوصل مبنيا يقع
 على اصله وهو ان رفع بالابتداء وقوله الكاشفة فيه حذف الموصول مع بعض الصلة بكون
 قد عرفت انه قصد له شرطه كونه موصولا وما بعن صلة الموصول وفي الظاهر
 انه الحذف في قوله اي لنفي صفة الاله ايقظ كلفي الصفة عن الجنس اذا تصف
 الجنس بالصفة غير معينة **قوله** لا احتمال حذف الجز لكونه الحذف كثر ان هذا الباب
 يعني انه انما سلك بكونه المثل في محال ونفاه على المقصود ولا نقض هنا لان فيه
 احتمال آف ودون ذلك لانه المثل للتوحيص والمناصب للتوحيص وذلك بعبارة ان
 المثل انما نقض في المقصود واما محتمل واما نقض في غير المقصود والاول من
 والآخر قبيح والآخر اقيم مقام الموصوفين ومثال الجمل في قبيح ومثل لا دخل في محال
 اقيم واما انما بالنقرا في قوله في الظاهر قال المقصود مثلا لا يمكن طرفه الا في
 لانه المقتضى المنفي بالايوصف لا بمفوض وهذا الذي ذكره في مذنبه عن النفي
 وقد خولف وجوز رفعه على المحل كما في نوابيع اسم انه المنهون وقول ان لا في
 الظاهر ان رة الاله الاحتمال ولكن الفرق بين اسم انه واسم لانه انه لا في
 صفة الجمل ولا في غير محال على اسم انه وفيه اسم لا في غير محال لا غلام رجل
 في الدار وقوله لانه الطرف لا تنقيد لانه عبارة عن الملكة لا يقال انتقاء التقيد
 لا ينافي سلب المفهوم في كلمة لا لانا نقول انما انما الطرف لا تنقيد في نفي
 فانهم ولكن انما ذلك الملكة كجزا في يظهر في الدار المحض فبهذا الاعتبار طرح التقيد

التقيد **قوله** واما ان في ب لعل يلزم الكذب في بحث لانه فيها اذا كان في بعد فترك
 الاول ليل لا نفي طرافه كل غلام رجل فيلزم الكذب لانه يقتضي الجمع بين الجزين
 عن جنس غلام رجل النفي او النفي لا يتصور الا بعد الوجود وفيه نظر لان النفي بدو
 الوجود والباطل لا على المحل وقيل لانه النفي يقتضي منفيا ولا يمكن قرينة خصوص
 فينصرف الى العلم **قوله** وبنوا عقيم لا يثبتونه قال ابن ابي عمير جاز الله قال الجوزي
 بنو عقيم لا يثبتونه الا اذا كان في طرافه قال ابن ابي عمير اذ في فرائض نقله بنو عقيم
 وجهه ان الطرف ثابت في الجمل فلو حذفه لم يمتدح في النافي الموقوف هو فرض
 وهذا منقوض بالماضي فانه لا يجوز حذف حرف النداء القائم مقام الفصل في
 والحق انه ابن عقيم كيدونه وجوبا اذا كان جوابا او في قرينة عن السؤال والعلية
 وانه لم يتم فلا يجوز حذفه بل بنو عقيم هناك كالجوابين في الجمل لا ينافي في
 هذا القول كجواب ثبته مع عدم القرينة عند بنو عقيم وغيره مع وجود ما يكثر الحذف
 عند اهل الجمل لا يجب عند بنو عقيم **قوله** فيقولون اه القول منهم ليس واقع بل الحجة
 يحكمون انه مرادهم من لا اهل ولا مال النفي الابل والمال في اسم الفصل كما قال ابو
 انه يا واخوانها اسما والافعال او المرواة ثابته عن فعل كناية يا مناب ادعوا
 كاذب لانه سبويه واهل مفسر بمنهم منهم مفسر فيها فينفع انما انتق لازم كيف
 لصب على بعد **قوله** وفيه التقديرين يملكون ما يرى فيه ان اذا ثبت كلامهم
 مثل ذلك لا معنى لان الحجة الجمل بل ما قال ابن ابي عمير من انهم لا يثبتونه في
 كلامهم اصلا لو لم لم انه لا يوجد في كلامهم مثل ذلك فاعلم في موضع النفي
 ولهذا يبطل علمها في ما نريد الاقام لا تتفاضل النفي بالاول والدخول على المبتدأ
 والجهة ولهذا كان ليس في نوابيع المبتدأ ويرد عليه ما رجل افضل منك اذا انكر
 الفرقه كيف يقع مبتدأ وفرض كلمة ما اول يد ونه الفصل في يد في قسم هو
 مبتدأ ووقع في سياق النفي بعيد وقصد العموم اوله في الاثبات ثم عموم السبب
 اثبت بعيد علم انه انكره في سياق النفي بدو كلمة من ظاهر مثل ما جائز في رجل او

ولما لم يوجد ولا فاعية يعرف بما يدل عليه بقا كانه فيصح قوله وهذا
 وجوب الحذف سماعا من ليس من الكلام الفصحى ويره ما ذكر في الالبسة
 فيما يتعلق مع التام وانه يزم قصدا محظوظا كما لا يخفى **و**ما وقع مشبها
 في موضع ان هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع اربع احوال ان يكون تاما صيغة جارية حيث
 لو حصل المصدر رضاء عنه كانه مجازا عنه ويكون بعد نفي او نفي ان يكون مذكرا في النفي
 نحو ما زيد الالبسة وانما انت برة وزيد برة او انما زيد برة او ما كان زيد
 الالبسة انظر ان قيل له قول على الكلام غير مقبولة كما وجدته الكثير البريد والما
 الحذف لانه المقصود من المحرر والتكرير وصفه في وبلد حصول الفعل منه ووضوح
 الفعل على المحرر والتجديد فلم يستعمل القال اما الفعل فط واما شبه الفعل فلكونه
 في قوة الفعل انما قصد زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفيتم كقولهم زيد برة وما
 الالبسة ومثله في ارفعوا بعض المصادر المنصوبة قال سيبويه سمعنا بعض من يرفع
 وقد قيل كيف أصبحت قال لم يزد وثناء عليه **و**لما كان في قوله الجارية نفيتم عليه الكلام
 في المفعول المطلق الذي يخرج في فعله على تقدير تحقق القيود المذكورة ولا يجب تقدير
 عدمها فكيف يكون في قوله الجارية فالحق انما القيد مستدرك قطعا بل محال **و**انما
 جمع بين الفاعل بطلان مع عدم خصص كل باسم كانه الموضعي الا في غير الموضع
 ضابطة هذا القسم ان يذكر جملة صلبة او ضمنية متضمنة لمصدر يطلب اغراضا
 ذكرت تلك الاغراض في مطلقا عقيدتك الجملية بحيث في افعالها قصة لها
 لانه الجملية المتقدمة قائمة مقام الافعال مثل فتد والوفاق فاما متا بعد واما
 خذاء ومثل زيد يكتب ففراة بعد وبقا والاول مثال للطلب الثاني في
 الجارية ويجوز جعلها مفعولا مطلقا للفعل الطبع باعتبار تضمينها الاغراض والاد
 يعني ما ذكر المحرر والتا في بعيد والتا بابت بعد اي لانه يشبه شيئا يرد
 عليه فاذا له صوت مثل صوت حمار لانه المثل مشبها به فالكل انما يفهم
 يعني اي لوصف التشبيه سواء جعل مشبها او مشبها به غير محمول بصوت صوت حمار

30
 قال سيبويه يجب فتح الخ بالبدلية او الوصفية لانه ان في مع وصفه كشي واحد مقيد
 ما لم يبق الا انه ليس بذاك قال الرافعي ولا منع عندي ان يكون التثنية توكيدا لفظيا
 اجازة الخليل في التثنية على المصدر والحال وانما احسن سيبويه ان يرفع وهو المنصب
 بلفظ الاول كما ان قدر راعي حال النطق والمنصب باعتبار الجواب لرفع وعدم التاكيد لفظيا
 واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر الزيادة الجملة من غير كرم المصدر كقوله صوت
 يرفع تلك الصفة ويجوز التثنية على حذف المحذوف واعلم ان التاكيد المذكور في
 بالعقد وليست مفعولا مطلقا والكلام فيه فلا معنى للاخراج بل ينبغي ان يقال ذلك
 القيود لتعين محل الاطلاق فذهب النحاة عما قاله المتأخرين انه منصوب بفعل
 مقدر بين الجملة المقدسة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة كقوله تعالى
 ولا له معينه عنه كالمقتر وظاهر كلام سيبويه يدل على انه المنصوب بالجملة المتقدمة
 لا بفعل مقدر كانه الجملة المتقدمة بمنزلة الفعل مع الفعل يؤدي ما يؤدي موقفا
 بعض المحققين وهذا الوجه اقوى وقيل ان الفعل المتقدم لانه المصدر يعمل على
 فعله اذ لم يكن مفعولا مطلقا كقولهم ضربت بالامر فخرم ضربت بغيره وورد المصدر
 حين العمل في قوة انه مع الفعل انه المرجاء والطمع والمقام تقطعي الحصول ولما ريد
 والتوقع لانه في التركيب المذكور مع سمي واجيب الفرق الظ بين المثالين
 واجازة سيبويه برفع هذا المصدر المنصوب على البدل او عطف البنية او على الوصف
 قال الخليل على تقدير المثل اي مثل صوت حمار فجز اول توهمه مع كونه موصوفا لانه
 مثل لا يتوقف بالامانة ونحو عليه جواز تركه كقوله رجل اخو زيد اي مثل اخيه وورد عليه
 سيبويه ما له جاز لانه هذا قصر الطويل وقال غير الخليل هو جامد متول بمشتق اي
 صوت منكر واذا اتى فموجب له اتفاقا لا غير وقد اجاز بعض الحال في هذا المصدر
 على احد الوجهين المذكورين صاحب الحال الغير المستكن في له على ما ذهب اليه ابو علي
 كما عرفت **قوله** ومنها ما وقع مفعولا جملة اخر زينة بنحو اخرت اغترقا لانه مفعول
 بخلاف لعل الف درهم اخرت لانه اخرت مفعولا جملة اخرت لانه مفعول

الاوليه ويرد عليه انه يصدق على المثال المذكور مع انه ليس مفعول به مطلقا ولا محقق عليك
 ان النحوي ينبغي ان يبحث عن المنصوب لفظا او تقدير او محلا وزيد في المثال المذكور منصوب
 محلا فلا بد ان لا يخرج عن البحث فاما بالعرف اعم من الوسطة وغيره فتبين الخطر في
 خيل من قوله له لكنه يشكك ببل دخلت الدار لانه قد قول لا يعقل الا به مع انه مفعول فيه كما
 شرح المقدس تحت المفعول به فانه قلت ربما سمع منهم في بعض الظروف انه مفعول
 على سبيل الاتساع كما سبق قولهم فوجت فاذا السبع بالباب خبر انه مفعول به
 لفاعلاته كان فعله عن الكت في مثل ذلك ولا شك انه الفعل يعقل بدونه وانه يعقل
 بواسطة في الجرد هو كونه في قلبه بغيره لا اعتبارا والاتساع فهو بعد جملته
 زيد في ضرب زيد لا يعقل بدونه ويتعلق بدونه في الجرد علم ذلك **قوله** فانه المفعول
 المطلق عين فعله اي الخارج لانه المفهوم كاعرفت انه قلت قد يحمل المصدر بعد **الوصف**
 موقع الفاعل في مفعول ما ستم قلته مثل ضرب ضرب شديد وقد تغذراء اسما **الفعل**
 المجهول على طريق الوقوع اي وقوع الفعل عليه كالمفعول به فيصدق على المفعول
 انه وقع عليه الفعل والام يمكن اسما **الفعل** المذكور على طريق الوقوع قلت **صنف**
 انه قيام المصدر مقام الفاعل على ضرب من الماخذه واعتبا لانه مفعول بالبحث النحوي **صنف**
 عدم اعتباره كانه وقت كونه مفعولا مطلقا لا يصح ان يطلق عليه انه وقع عليه الفعل
 اذ لا محالة فليتأمل **قوله** قال لم يعتبر سنده في بحث لانه زيد داخل كذا اعتبر
 اسنده اليه حاله في ان يعقل زيد في ضرب زيد في المفاصلة المفهوم بالانفعال
 وما وقع عليه فعل الفاعل كالمعتبار والاعتبار ومثل اعني ضرب زيد عروا فان لم
 اسنده الضرب الى زيد بل اضيف اليه فلا يكون عروا مفعولا به وهو بطل واعتبار **صنف**
 زيد في رتبة لانه وقوع الفعل على ضرب زيد وقوعه عليه حقيقة كما ان اسنده اليه في رتبة
 في زيد في رتبة اسنده اليه في الحقيقة كما سبق التصريح فيه في تعريف الفاعل اعتبارا **صنف**
 في التعريف بقرينة ان البحث في المنصوب يخرج ذلك لكنه يوجب له ذلك كاعرفت في مثل
 ذلك وقد تقدم على الفعل في الحكم ليس خفيا بالمفعول به بل المفعول الحسن والاعمال

معها اذ ان في الواو العطف في العطف نحو صنفها انشاء الكلام **قوله** وانشره اذ **صنف**
 نحو غلام زيد اتيهم ضربت وعلام من لقيت فانه قد وكذا انه كان المنصوب مفعولا لما على الفاعل
 التي في جواب اما اذ لم يكن منصوب واذا لولا ان لم يكن فلا تنظر **قوله** هذا اذا لم يكن مانع
 كونه مفعول الفعل المذكور بالنحو ان الكيد الثقيل والحقيقة فلا يقال زيد اضرع ذلك
 لانه ان كيد من بالاعتناء بالفعل المذكور التقديم ليس بخلاف ذلك وكذا يجب فيه عنه **صنف**
 بالمنصوب بغيره بسبب التقديم كانه ضرب من ضرب عيسى لانه التسل المفعول بالمتبدا وكذا لو كان
 انما غير ضربه التبع كونهما حسن زيد لانه لا ينصرف في مفعول بتقديم وشم الا مثل زيد
 غلامه ضرب غير جائز عند الكوفيين لانه زيد ما فوم وجوه اعدا انه زيد اضرع غلامه
 وان في انه مفعول ضرب والثاني انه مفعول لفعال ضرب فيبقى الضمير كانه لا فته لم قبل خلاف
 قوله تير واذا ابتلى ابراهيم ربه لانه المنصوب في قوله جهة المفعول فخطا بجله زيد **صنف**
 لانه ما فوم جهة المفعول والمفعولية واجازة البصريين وهو حق التقديم **قوله** **صنف**
 كالسكوت في موضع البين ظاهر في المصداق ردا لانه غير واحد فانه قلت المند و خارج **صنف**
 كازم المصنفين في ان يقول في خمسة مواضع قلت جلي المندوب ثم توابع المسألة **صنف**
 انقائه به وكما ان مناسبتهم ولم يحمل قسما على **قوله** اي اترك ارا ودف البوا
 للعطف او بخلافه مع ذلك وجوب الحذف في التماثلية **قوله** وانتهوا **صنف**
 فكم في سببه بهذا انتهى او في التثنية والتوجيه كقول الكس في التقدير انتهى **صنف**
 خبركم و قال الفراء لو كان هذا اخبارا لكانه جازا انتهى الله محسن اي محسن فهو متقدرا انتهى
 انتهى وخبركم و قولكم ارا جازا متقدرا رايته ليس بما يجب حذفه في ذكر سببه و **صنف**
 انه محسن في ذلك اورد سببه في المثال المذكور في الامس حبيب خبركم وكما سببه
 سمع الفعل في الاول وهو الا فون ومنه القند ولقد خطا الا فراط وقال **صنف**
 عذرا محشورا ارا جازا في ذلك غلط هذا هو المصور في كتب النحوي اسند الحار وجوب
 الحذف في سببه في قوله تير انتهى فكم فقد اخطأ في المواضع التي يجب حذف الفعل
 قوله في رايته زيد اي تير زيد ومنها فكم انك التيل اي الحق انك مع التيل اي

لو قيل في اول الاداء المندى المندى فمتى بك الكاهن وكنه الا وادى
 لكنا خاضر وادى وادى على الحركة لوصف الاعراب وعلى الفهم تشبها له بالثبات
 كونه قبل وقوله ولا يثبت له اسم المندى فيكون ذلك المندى به بل لا بد من جهة
 ذلك المندى بين الالمية الالمية يرمم من بهته الى المندى الالم بالواسطة نعم يعلم
 بنا وبعد العلم من بهته بالاسم المندى في الالمية ما ناسب لاصل فالتب بهته
 الاصل خصوصها واسطة في الثبوت وان لم يكن واسطة بالتعريف او يكتفي في القصد
 بناء العلم من بهته المندى الالم مع العلم بان كل اسم مندى من بهته المندى الالم
 ولا يخفى عليك ان تلك المندى بهته المذكورة تحققة في المندى المستعارة باللام مع انه
 موند كونه الالم في خواص الاسم لا يوجب ضعف تلك المندى بهته لانه بقاء وبهته
 بل العادة يستلزم بقاء السببية بلا شبهة لا شك في بقاء وجه السببية المندى
 المستعارة قد كفيل الرضى ليس بضعف المندى بهته في دونه فخط القصد وهو لا يفسد
 واللام للتعدي لا دعوا عند سبويه وهو في النداء عند المندى الى المفعول وانما جاز
 مع انه ادعوا متعدي بضعف بالاضمار المضعف التام في بهته ولهذا جاز عرو
 وحقا لم ينع من انه لا يجوز ضرب عرو لم يند في قوله وانما في قوله لانه بمنزلة ذلك الالم
 واقع كاف الخطاب وانما كبرت في المعطوف في قوله بالزيد ولم يبعد في
 النداء وقوله وانما عطفت اشارة بدلت على المندى المعطوف في قوله بالزيد ولم يبعد
 وليس كذلك بل المعطوف هو جملة النداءية مثل بالزيد وعرو وزيادة كلمة يا غير
 معهوده وحكي الفوائد في بعضهم انه الالم بالزيد محقق وهو ضعيف لانه يقال في الالة
 نحو يا الله في الامور الفاضلة هو متعلق بما يدل عليه قبله من الكلام الى استيفت بقية العلم
 العرف واما الالم الداخلة في المستعارة فهو مما يتعلق به الالم الا في نفعه يا
 للمندى اضر الله بالمرء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستعارة في قوله وادى
 في الاستعارة والتجيب والندبة الا باحد ما كونهما اشتهرا في النداء فكانت اولى بان
 يتوسع فيها وكيف يصح قوله ونصبت سوى الالم الا انه يحل ذلك على الالم على

الا غلب ويجعل مثل علة من تمة القاع وفيه تكلف فمثل هو الحال بمشي
 وانما سمي مشكلا لانه بالسطر والجهول وفتح الالم فيه يكون مندى سوي
 خلا اشكال **قوله** لا تقتضى الالف فتح ما قبلها الباء من جهة المندى بهته وفتح من جهة
 الالف فلا يثبت انه علة في معنى تقييد التعلق معنى به وهذا الالحاق يعني انما يلحق الف
 الاستغناء اذ الالم يكن مع الالم لانه الالم يقتضيه الجر والالف الفتح وفيه تحت اما اول
 فلا الجر يكون بالفتح كما في غير المعرف واما ثانيا فلا الالم يقتضيه الجر لفظا او تحريك
 او محلا او الالف مفتحة لفتح لفظا فلا مائة فليس بل وقيل انه الالف بدل وعوض
 من الالم فلو اجتمعا جميع المعوض والمعووض عنه وهو عوض **قوله** وادى كان مؤبدا قبل النداء
 انما قال ذلك لانه المضاف اذا كان منبئا قبل دخول حرف النداء كونه منبئا لا يثبت
 اذا كان مؤبدا قبله في دخول حرف النداء يبقى على النصب البصير في تقييد المفعول معه
 ولا يغير حاله افعلى والادعاء يقال معناه ويبقى على النصب لفظا او مقبرا او محلا
 يستعمل المندى في تقييد عم القيد المذكور **قوله** والتسليم لك وهو ما لا يكون مفعولا
 شبه مضاف والاداء شبه مضاف فيكون في تمام اما مفعول للاداء كخو يا طالعا
 جبلا وباحسا وجهه ويا خيرا زيدا واما معطوف عليه عطف النسب على ان يكون المعطوف
 اسم لشيء نحو ثلثة وثلثين لانه المجموع اسم لعدم معاني بالزيد او عرو والانه المجموع حكمي
 وهذا مذهب سبويه وقال الاندلسي وابن عجيبة يقال يا ثلثة وثلثين كذا زيد وادى
 اذ اقصده جماعة معيشة فالقمة ثلثة عندهم العلم ليلى ويا ثلثة هو جملة اولوف كويا
 لا تعجل ويا جواد لا تعجل ومثل قوله الا يا جملة من ذات عوف عليك ورحمة الله
 فكل هذا مضارع لنفسه سواء جعلته على اولاد او اذ الالم يجعله على جاز ان يتوفى بالقصد
 فانه يا رجل وانه لا يتوفى لعدم القصد كذا رجل فيقول في التثنية يا حسنا وجهه طريقا
 ويا ثلثة وثلثين طرايا ويا رجلا يصلح غيا ويولد في المعرفة يا حسنا وجهه الطريق
 وثلثة وثلثين الطراف وادى القياس في القم الثالث جواز الوجهين المندى بهته
 وعدم القصد لانه كره وصف شي بالمعروفة بعد وصفه بالكنه فلا يوصف الا بالكنه

وقد صرح السالك والقراء بتجريبه بجلار الكيا لغير معين بجل في قيل المت للفت
 ونحوه بجلار الكيا بتقدير الموصوف عند صفاته قيل المت به له وقد قيل ان كلامه يستوي
 يجوز ذلك قال القاري وفيه شك لا يستقيم جواز لاجلار الكيا ولم يقل به احد
 واجازت في ضم المقصود والمضارع له اذا دخل اللام عليها نحو يا ضارب جلي ويا ضارب
 الرجل ويا ضارباً رجلاً وان لم يرد دخول اللام نحو يا عاتق ويا خير ام زيد لم يرد في حقها
 فان قيل قولهم يا لعل جلياً فاما ان يقدروا موصوفاً ولا فانه لم يقدروا فكيف يعمل في جلياً
 لانه لا اعتماد وان قد راى رجلاً طائفاً فهو موصوف في موصوفه ويجوز ان يكون
 قلنا قد صدق الموصوف في الصفه مقامه بحيث صار هو موصوف في جلياً في قوله فليست
قوله لا يربح المتبادي ما بعد اللفظ فقط يريد بالتواضع يلزم البذل في المعطوف
 غير ما ذكره لا ينقص بمثل يا عاتق وعرو ولو تأملت ادركت انه لا حاجة الى التفسير
 لانه اللام في التواضع الى فضلها المقترن فانه انتم تلك التواضع لو كانت توابع
 معرب لم يربح الحكم الا انه ثم انه توابع المتبادي المحول ليس توابع محله كرا او معارف
 او لا محل لمبتوعها وقال القاري عطف السند واللام التابيع للمعرب يجوز ان يقع
 نحو جلياً طائفاً ويا عاتق والحادث وذلك لقوة كونه حكم المستأنف
قوله كانت مضافة بالاضافة المعنوية لما كانت المعروفة في قوله انه كان موصوفاً
 المتقابل للفت وشبهه فالظن ان يكون المراد بالمفرد ههنا كذا في فتح بفتح التواضع
 بالاضافة التلقينية فالتواضع الى هي شبه الفت لانه الحكم الا انه لا يربح فيهما مع التقييد
 المفرد يخرجهما فلهذا جعل المفرد اعظم من الحقيقة والحكمي ليدخل في المفرد ما به التابيع
 لكن يرد انه ينبغي ان لا يجوز فيه التفسير المتبادي او كان كذلك فهو اذا كان كذلك
 كان كذلك بالبريق الاول **قوله** ولا لم يربح الحكم الا انه اما قوله فصل عند عدم
 في المطلق لا يقتضي التفضيل بل التقييد مطلقاً سواء كان في ضم التفضيل او لا
 غير البذل المعطوف اليه المتمنع ودخول عليه فاختيار التفضيل لا يلزم ما هو المتبادر
قوله حكم الاول اعاداً ونبأه لانه هو موصوف مضافاً **قوله** والصفة قال الا ان

لا يوصف المتبادي المضموم شبه بالمضمر الذي لا يجوز وضعه في رفع نحو الطرف في قوله
 يا زيد الطرف على تقدير انت الطرف وانتباهه على تقدير انك الطرف وليس في اوله
 في مثل هذه لانه في قوله في جميع احكامه **قوله** وعطف البنية اجازاً في ضم عطف البنية
 ان يربح المعرب نحو يا عاتق ام زيد وهو عطف على نقل **قوله** وفيه شبه المعرب ولهذا
 لا يجوز في مثل يا هو لا بد ان يراى الجلاء بناءً وكسر فوه ليس يربح في الرفع في مثل
 يا زيد العنق ما اذا وفيه شبه بين الحاة ببناءه يوجب الجلاء والكلام في قوله لا يجوز بناء
 القسوة يا زيد الطرف كان لا رجل طرف اللام لا يمنع البناء كما لا يمنع في عشرين
 قلنا انما جاز ذلك في الالة المنقولة في الحقيقة هو الوصف لانه الموصوف فكانه لا يربح
 لوصف لانه الحكم راجع الى القيد والال محفوظ بجل يا زيد الطرف لانه المقصود
 في الحقيقة هو ذات المبتوع وقد اورد القاري في كتابه ان يربح المعرب في قوله
 وعطف البنية نحو يا زيد الطويل باعالم زيدا انما مبنية على الضم **قوله** جعلت كماله
 اعاداً بتبنيها على استعلاءه في كانه يا عاتق الرجل قال القاري يلزم على الخليل والاعراب
 نظراً الى العتقين المذكورين اختار الرفع والنصب التابيع المذكور مع كونه المبتوع
 غير المضموم وحال السيل طليل ان يقول اردت ان الرفع اول التبع على الاستعلاء مع
 الاتباع المنفرد والاشياء اذا كان المبتوع مضموماً واما السؤال على انه
 عروف قط لا المبتوع اذا كان مضموماً تعين النصب التابيع قطعاً واذا كان مجزئاً
 المحل على لفظ كانه من كلامه **قوله** في جواز نزع اللام وتبيين ذلك موضع لزوم
 اللام وهم لرواه فيقول لروم اللام في الاعلام وجودها بان ينظر الى العلم كانه
 كانه غالباً اي كانه في اهل الجنس ثم استعماله لواجده في ذلك الجنس لصله حقيقة به
 من بين ذلك الجنس كماله فيه ونحوه ولا بد ان يكون وقت استعلاءه لذلك الواجد
 قبل العلمية مع لاه العهد ليفيد التخصيص وصار لكثرة استعماله على لاه وسمي ذلك
 بالعلم الاتقاة كانت اللام في مثل لانه لم يربح على الارجح مع اللام نصراً
 لبعض العلم وذلك في الاسم كالبيت النجم والكتاب او في الصفة كالصديق نحو

ابن عتيق وابن الزبير في الاتفاق وان لم يكن غائباً فاما ان يكون متقولاً في الحقيقة
او المصدر او لا عند والاولى مثل الحسن والحسين والعقل والعلا والضم يكون
فيه عارضة غير لازمة بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم حياً جازاً
التعريف وذلك للملك الوصفية ومع اسمها كالا مثله او دعه كالقبح والبهيمية
فكانها افوجتها العلمية والحقها المستمرة اوصافاً والحقها قبل العلمية او استعملت
في بعضها ما يصلح له كانت مع التام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المضاف
اخره جري الصفة لانه قد يوصف بها ايضاً كوصوم وزور وعدل ليس جواز
دخول وعدل ليس جواز دخول التام في العلم المنقول عن الوصف مطلقاً الا ترى
نقول في جري وعدل والحق بل يجوز دخول التام في التارة وما ليس متقولاً في الوصف والمصدر
فانه كان في العلم المنقول منه معنى المخرج والزم في الجواز نزع التام كواحد في معنى
باسد والكل في المعنى بكونه في العلم المنقول منه ذلك لم يدخل التام الا اذا وقع
الاشتراك في الاتفاق في ان لم يدخل التام الا اذا وقع في وصف لونه باللام ووجه
القبول ليس بمطرد في واما اعلام ايام الاسبوع كالا حد والاشنين والثلاث والاربعاء
والخميس جملة النقول قد عرفت ان التام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم مبارك
فيه والحكم فيها عليها بما يحاط به من القاعة المجددة في الاعلام اللازمة لها في ذلك
اجتناب صارت باسقة اعلاماً مع لأم المعهد فيعبر كوتها اجناساً وكذا في التمرين
والديوان والعصور والسمك لم يثبت القاطرها اجناساً ولم يعرف بعضها ايضاً
منه في مثل المعنى للعين ولا لاخواته كاحرف في الثلاث والاربعاء ووجه
يكون في هذه الاعلام ما يثبت بعضها لكن لا يعرف كيفية عليه في واحد من
في المشتري في الكوكب المعين فانه لا يدري ما معنى اشتراكه في ذلك قال سيبويه
وما لم يعرف في هذا الجنس اصله لمحق بما عرف وعند ما لمحة التام في الاعلام التي لم يثبت
استعمال القاطرها في الجنس بل في ذلك المعين وغيره كالثلاث والاربعاء والديوان
والمشتري ليس في العوايل في العلم الغالب كانه جرت ثم صار بالعلمية علماً كالمثل

في اسماء موضوعه لم يثبت وانما ارتكبت سبويه تلك الطريقة ابواب الازم لا سيما
واحد في التقديم لما يمكن وكان الاكثر ما يثبت جنسية ثم اختص بواجب الجنس القليل بأم
الاغلب في القول عند سبويه على اربعة اقسام احدها يثبت جنسية لفظاً ويؤلف منه
العام ان بل يسمى المعين ولاخوانه كالبهم والفتى وابن عيسى واما ما يثبت
في المفعول ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاث واما ما لا يعرف فيه ذلك المفعول ونبه لفظ
كالمشتري واربها ما لا يعرف في ذلك المفعول ولم يثبت جنسية لفظه كالمشتري والقوي والكوكب
لا يعرف في القوي والديوان منها وذهب الجبر ليس ما حال عليه كلامه وذلك انه قال
انه كانت اللام في المفعول من باب الخليل لانه الالف واللام لا مفعول في الحقيقة
التعريف بل تلحق بها الوصفية الالهية فقط فكانه جرد عنها لانه تعريفه من باب الازم
او نزع التعريف وليس كاسم كالجود عنها فصار هذا مذهب الجبر في الجنس والفتى معاً اختيار
الرفع لانه الازم لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المقر اليه واما الطنبا
الكلام تحقيق المقام وتوضيح المسئلة المرام فثبتها في بعض جبال الانام في هذا المقام
اقواماً بعد اقوام اياماً بعد ايام **وهو** والمضادة يصب في كل عطف على المفرد والاشارة
عطف على مترفع بها ظرف واحد لا يحد عاقلها وهو الابداء وقوله لانه اذا وقعت
يرد عليه في ذلك الدليل يجرى في صوت المضاف بالاضافة اللفظية والمضاد بالمضاد
مع انه النسب للفظ ليس بواجب فيها فليس **وهو** مثلاً يزيد زيد كذا مثل البدل ابو
وجعل سبويه ذلك مثلاً لعطف البنية وكل منها ضعيف لانه البدل عطف السائر
يفيد انه ما يفيد الاول من غير معنى الكيد والاشارة لا يفيد الاشارة الكيد فانه وصفت
اشكاله كذا يزيد زيد طويل فابو عمرو يعظم ان في ايضاً عاقله ما كيد لفظي الاول موصوف
او بدل منه بما حصل له من الوصف كانه قوله تعالى صيته ما صيته كاذبة كما ذكرنا
في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون ان في مع وصفه وصفاً الاول جاز
للاول ان لا لانه العلم لا يوصف به وحكي يونس عذوبة انه كانه يقول يا يزيد زيد
الطويل يذنب ان في عاقله ما كيد مثل بائيم اجمعين فلا فوضها انشاء الكلام او شرط

او ضيف الى ما تقدم من نحو غلام ايتهم ضربت غلام من ثقت فالمراد وكذا ان كان المصنف
معمولا لما في الفاء في جواب اما اذا لم يكن منصوبا ولو كان فاما فلا يفسد او يرفع
وذلك لانه لما وصفت صار مع صفة كالوصف الاول فليس كذلك بل مجرد انما
او لم يرد في ذلك لانه الصفة في انه الابن وانما يظهر الاعراب في ان كان في ما به واما
قليل منها في النداء اما في غير النداء ففي وجوبه بغيرها واما في النداء في المنع لا في الحقيقة
مع الاول لانه هو لغة استعمال ولم يكثر استعماله في اللغة واما في النداء في على
اقراره نحو يا رجل ابن عمي وكونه موصوفا ببن اقراره نحو يا ابن عمي في النداء في
ابن زيد مبتدأ وكونه ببن متصلا اقراره نحو يا زيد الطريف ابن عمي وكونه مضافا الى علم
او اقراره نحو يا زيد ابن اخي فاذا اجمع الشرح واما خبر فتح المنداء في النداء في وادى
بعضهم الى وجوبه وحققوا الف ابن خطا والكوفون كجوز وفتح المنداء في العلم الموصوف
بأي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد المنداء في بعض المصنفين كجوز وفتح المنداء في المنداء
المعروفة على كانه اول اذا وقع موصوفا ببن الواقع بين متفق اللفظ نحو يا علي ابن
عالم واما العلم المتصف ببن وابنه الجامع لثمة ليط الاربع في النداء في كلفه كلف
تنوينه وجوبا وكذا في الف ابن خطا ايضا كجوز يا زيد عمرو وادى الى ان يفتح المنداء في
لم يجرى التنوين لفظا ولا ألف خطا وخبره في كل ما ذكرنا لفظا ببن وابنه كسبها
ومعها وتصغيرها لانه يكثر استعمالها كذا في اي اذا اريد نداه لا في اي انما المتوسط
بأيتها وها واما وقت النداء المتوقف بالتمام لا وقت ارادة ندائه وانه في النداء في
قبل استعماله لا بد ان يقال اذا نودي لا اذا ناداه لا يفتح ان يرفع في التنوين
في وقت ارادة النداء في وقت النداء ايضا فكيف في الكلام الصحيح لانه في وقت
قبل مثلا بالتمام انما في ما قاله مثلا لانه لا يلزم لنداء كل متوقف بالتمام هذا القول يجوز
ان يقال يا هؤلاء ويا هؤلاء العاقلين كجوز يا زيد اجمع التوفيق لم يكثر في اجمع
التوفيقين كجوز فوكك يا هذا ويا عيسى ويا انت بل الممتنع اجمع اداء التوفيق
فصول التثنية بآحادها ويرد عليه انه لم لا يجوز ان يكون مثل بعد والآخر سبعا في نحو

موصفها وقال المبرور في الاعلام انما يكثر ثم يعرف بحرف النداء ولا يتم هذا في مثل يا عيسى
وجاء المأزني في اسم الآخرة فيكون حرف الغائب من الآخرة وفتح لا يقال هذا قبل ان ينادى
اولا حاجة الى ما ركبنا اذ لا يمنع فيكون في المتيقن موصوفا مقصودا بالنداء واما في
تم اجماع مثل هذا الترتيب في هذا لما قصد الفصل بين حرف النداء والاسم شيئا محلوها
فقد رآه على ما به معينة محييا بوضع في الدلالة عليها في شيئا او يفتح النداء في الظاهر
على هذا الاسم لثمة الاحتمال في المحضة المتردد والتمام وذلك لانه في ضرورة المنداء
ان يكون موصوفا ببن لم يكن معلوم الذات كانه بارحلا فلا يفتقر في نحو يا عيسى واما في
الا انه يمكن ان يكون موصوفا ببن في شيئا مما يكون في العقل الا انه يقع عليه اسم شيئا محلوها
وهذا يجوز وكلما كان في الحقيقة فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكور قطع من ان مضاف
او في صفة محلوها في رجل واسم الآخرة واما في لفظ شيئا وما يمنع فانها دانه كما به المتيقن
لكن لم يوصف على انه ينادى به بل بالتحقيق بخلاف في واسم الآخرة فانها موصوفا ببن
منه وادى الى ان ينادى بها في شيئا اما اسم الآخرة الحسية اما لوصف واما في قاسم او يفتح
وضيف الغائب فانه وضع فيهما اذ لا ينادى به بل في ما قبله لا ينادى به قبل وادى الى وقوع النداء في
قال غلب كجوز في ذلك منكر كانه ربه رجلا واما رايه في ذلك فقليل واما المتوقف فانه وانه
راي ارباعه بآحادها وكنه جله ثم يقول انه لا يقطع عنه غير الاضافة في نحو يا عيسى
في اسم الآخرة لانه كما ذكرنا وضع فيهما ذاك الابهام باسم بعد بخلاف اسم الآخرة فانه في
ارباعه كجوز في الحسية فلهذا قد يفتقر في هذا في دوى يا ايتها وفتح في نحو يا عيسى
النصب في فتح كانه يا زيد الطريف ووجب فتح في نحو يا عيسى وفتح في نحو يا عيسى
ببينة الحسية كجوز يا هذا الرجل ووجب الترفع لانه في مستغن عنه والافاضة الترفع والنصب في هذا
الطويل وجوز المأزني في التراجع الترفع وفتح في نحو يا عيسى واسم الآخرة وادى الى ان ينادى
يا زيد الطويل واما قطع عن الاضافة في نحو يا ايتها الرجل لقصد الابهام ويغير منه في نحو
تنبه على انه المقصود بالنداء وادى الى ان ينادى به في نحو يا عيسى وادى الى ان ينادى به في نحو
المتوقف في نحو يا عيسى وادى الى ان ينادى به في نحو يا عيسى وادى الى ان ينادى به في نحو يا عيسى

بتركا باسمه و قال الفراء اصله يا الله انما خير خفف و رد بقوله اللهم لا تؤتني الخير
 والجمع بين يا وليم المشددة الا عند القرون والابوصف اللهم عنه سبويه و جاز كبر
 وصفه بدليل قوله قال اللهم فاطر السموات والارض هو عند سبويه على الله انما
 واتا المفردات فتدنا و ما كونا انت و يا اياك **قوله** ولفظ ارد و قول اسم
 الجنس لان المقصور بالنداء وصفه وهو مرفوع قبل النداء بالنداء تقدير
 امتنع دخول با على الفعل وجميعه استجدوا و فرقا الا بالثدي اي الالهي و قوله
 متعلقا بقوله ثم لا يمتد و ناي لا يمتد و ناي لا يمتد و ناي لا يمتد و ناي لا يمتد
 اي قصد هم غايب و عن اعلمهم فلا يكون لا زائفة اي فترت كل الشبهة و قوله
قوله اما اضرع الله امر موضع الضمير على المفعول في ذلك الموضع و انقول موضع مفعول
 على و اما قلنا ذلك لاننا انزلت من المواضع الاربعة موضع لا مفعول فتفسير
 بالمفعول هناك على حذف المفعول من موضع ما اضرع الله في نظيره قوله ما وقع مثبت
 موضع ما وقع كاسبق و انما لم يفسر بالمفعول به مع انه الكلام في مثل قوله
 يوم الجمعة صحت فيه و ما و يا ضربت زيدا لا جعله و لا بالجمع يخرج عنه مثل زيدا كنت
 اياه و لو فسر بالمفعول لخل ذلك في لا بد من عدم اوجه في التفسير ذلك لا يلفظ
 المفعول لا يلقى في غير كانه بل هو محققا به و ما كانه المراد ما اضرع الله مطلقا لمفعول كما
 فسر لم يفسر بقوله اسم في قوله كل اسم بالمفعول به و اورد كلمة كل ليدل على ان المراد
 المطلق لا المختار و ان لم يبين ان مقام التفسير **قوله** اضرع الله في المفسر و المفسر
 ان ضربت علامه في زيدا ضربت علامه ليس مفسر المقدر لكنه مفسر كانه لم يفسر
 المقدر ففسر في نظم الكلام فاذا قيل زيدا انهم منه من ضربت علامه ثم اذ قيل ضربت
 لا تفسير احب اليه مع مفسر في غير ذلك و لا على سبيل التام ثم فسر به فلا شك
 متعلق بتفسير مفعول الاضرع و نواع كايده عليه قوله فارجع الى قوله لا يفسر و قوله
 بل من حقه اسد ذلك قوله لوسط عليه قوة و قد صرح به في قوله يا الله اورد و قد يفسر
 و كان الكسف و قوله يجوز رفع الفعل في نظرائه ذلك لا يصدق على زيد ضربت مثلا لا على

الفعل المقدرة زيد ما منع ايضا على ضرب من المذكور على تقديم رفع الاستغفار بالضمير لا بعد
 ان يفسر ذلك نظرا الى ان الله لا يملك مثل موسى ضربته لانما اعلم ليس بغيره و قوله تعالى
 انضمت نظرائه المبتدأ و قوله كل اسم مفعول لان الكلام فيه و ح يخرجه زيد ضربته و زيد كنت
 و رعاية الباء و نيا لا اولها لا يفسر الا ان يارجى الضمير المذلول عليه بلفظ كل و انما
 لم يتعلق الضمير على وجه كثره كونه مضافا الى الضمير كونه ضربا ضربت علامه و منه زيد ضربت عمر
 و اخاه او موصوفا على ذلك الضمير كونه ضربا ضربت رجلا حجة او موصولا كونه ضربا ضربت
 حجة او ماعطف عليه موصوف على الضمير او موصولا كونه ضربا القيت عمر و رجلا يضربه و زيد
 لصت عمر و اذ لم يضرب و لفظ ان يكون ضمير المقصود من تمة المقصود بالمفسر سواء كان
 الضمير منصوبا للفعل او محذورا او موصوفا كونه ضربا ضربت من يملكه و من زعم ان الضمير
 فقد اخطأ ثم ان المراد بضمير الفعل اسم الفاعل او المفعول و اما المصدر فيقدم معوله عليه و كذا الفقه
 المشبهة و اسم التفضيل و اما اسما و الافعال في افعال معا و شبه الفعل انما يفسر في المصدر
 اسم ظرف لازم للفعل كونه زيد ضربته و لا بد من الفعل ما يعيد عليه ما قيل اسم كونه زيد
 او يعين كونه زيد انت محبوبا عليه و كذا جوف استغفار **قوله** و الحسن في ترتيبها و ذلك
 لان المشتغل بالضمير في اسم المشتغل بتعلق قسم و اجد و لا يفسر في قوله و انما لا يشتغل
 بالضمير او لا في غير فعل بالضمير المشتغل بالمتعلق ثم المثال و كانه المضاف او لا افعال المفعول
 او لان المجهول لانه فرع المعلوم و قال الكسبي و الفراء انما هو المذكور الفعل انما هو عند
 و لا حذف الالذية كانه المثال الاول و اما البنية و دلالة الفعل انما هو فعل الكل كما في
 الاشتراك و غير ما انما الفعل انما هو و قد مفعول فكيف يعين في الاسم المذكور و لو ان الضمير
 و وجهه و اوجه فلا تعد للمفعول في الحقيقة و لا في ضعف الجواب و انما تقول في المتعدي
 بحرف الجر انما الفعل مقدرة و قوله على ضرب من ضربت علامه زيد تقدم الترتيب
 بتقديم و انما تقول في زيد ضربت علامه انما المقدرة ضربت لا امنت لان ضربت علامه كانه
 ضرب لم يرد و هذا اقرب مما ذهب اليه كونه الضمير و لا ذهب اليه الفراء و كذا في البنية
 قد هو الى ما اورد و المقصود هنا كانه لا قوله يفسر بفعل يفسر ما بعد و يا على المفعول

مع انه ذهب قائل منهم الى ان رفعه في مثل مبتدأ لا فاعل وزنه التأسيس له صاحب الرفع
 في هذا المقام ان الفعل بالرفع لا يرفع ما قبله اذا كان في تقديم الفعل على الفعل المتصور
 ولقد قال السيد في حاشيته في بطلان ما علم انه امر او راد في جازية عزت ولم يردم انت
 ولانبت ولضرب وحسب انه راد في الفعل اي في بعد نقطة في وقت خافق ومول جاز
 فالصابط في الفعل اي في عنه او في صلب ما يلزم الفعل بعد تعلقه بمول جاز في
 اولها فاذا قلنا زيد ضربت عدوه فالحق في كرمه لا انت لانه ضرب عدوه يستلزم ان
 لا انت انت فاعلم ذلك ثم ان الاسم الواقع في مقام الاخبار اي في موضع مطلق في باي
 المراد ان في قبيل الاخبار على شرطية التفسير لم يكن في الواقع كذا هو على ان
 الحق في رفعه والحق في النصب الى اجنب الرفع المستور في الامانة فان رفع ما يتوهم في
 الرفع عما راكنا او جاز او جاز كيف يكون ما امر عالم اوله في علية بحيث لو
 بجو رفعه التفسير في ان تقول قوله ونجنا الرفع في تقديمه ونجنا رفعه في ضربه
 راجع الى الاسم الواقع قبل فعله ونسبته حال في ضربه او متعلقة لازيد ولا انفرد في
 اقم الخ في مثل قوله فانه ثابت مغرور وقد تبيينه **قوله** بالابتداء متعلق بالرفع
 ان الرفع بسبب الابتداء والاعلان في الاسم المذكور او يكون مبتدأ **قوله** عند عدم قرينة خلا
 خلا الرفع والنصب لا يكون الا بالجار وكلاهما فيما هو بحيث لو شرط عليه النصب في
 عند عدم قرينة النصب كما ان الضم والرفع ويرد عليه انه وجود ما لم يصلح التفسير
 النصب واجب ان اراد بالقرينة القوية كرجحة لا المقحة ولا الاعم وجود التفسير في
 لا وجب واليات في قولنا قرينة ترجح خلا الرفع ويرد عليه انه كرجحة النصب في
 فيما يستوي في الاحكام والاكاذيب في الرفع والرفع ليس في اجنب الاما في
 ما ترجح النصب لو كان الرفع قرينة في حق فقط وبعبارة اخرى انه المراد به بالرجح ما لا شك
 الترجيح في الجملة عدم قرينة ترجح يستلزم انه لا يوجد او ترجح في الجملة ويرد عليه انه يكون
 الجملة خبرا خلا الرفع ولو كان الفعل لفظيا اقوى فلور رفع لزم خلا الرفع والافق في
 احرم ترجح في الجملة وارجاع ضربه خلا الرفع الى اجنب الرفع في النصب في وجوب النصب

والنصب اما ثانيا فلانه يستلزم في قوله ادعته وجود اقوى منها فاعل خلا الرفع
 الخ في ان الاستدلال في الرفع من عدم كونه الجزئية للزوم الاستدلال المذكور **قوله** كاتا
 مع غير الطلب قرينة الرفع التي تجتمع قرينة النصب فيكون اقوى منها في الرفع عما ذكرنا
 اما اذا كان في الجملة اما ثانيا فيجوز مع ثبت قرين النصب مع احد ما مطلق في الرفع
 اما الاول فالطلب في الامر الثاني والدعا في حفظ لانه في انواع الطلب زيد ضرب
 وزيد لك بضربه يجب رفع الاسم وما مع النصب لا يجوز في الرفع كونه زيد فاعلم ان
 فلا بضربه واما عن قوله انه لا وقوع في الاشياء فيمنه اقبل في الاستدلال كونه الجملة
 الطلبية فعلية اولها ان يمكن التفسير الطلب في الرفع لانه لا يتم له حجة في علم
 جعلها فعلية بغير الرفع كما يمكن في زيد ضربه واما الاقوى فيهما عطف الجملة التي بعد
 فعلية وكونها جوازا في الجملة استهائية فعلية لانه يرجح النصب فيكون ما لم يات في
 المعطوف المعطوف عليه كوقام زيد وزيد كرمته وحين السواء والجواب فاذا صدرت
 الجملة باما كوقام زيد واما عن دفع كرمته واما زيد فقد اعطيت دينا راجع جواب
 ايهم اعطيت فلم يقصد التفسير لانه لا يطرأ على حالها قبلها كاتا في الرفع في الرفع
 بدم الكلام وليست في النظر الى ما قبلها عند التفسير وجبت الجملة بسببها كاتا
 عليه الال وهو عدم الحذف فاما في الحقيقة ليست في الرفع لانه وقوع الال
 والفعلية على السواء كذا حقق بعض القوم وفيه نظر لانه اللفظ ناظر الى الال
 فيضطرر الى النظر على انه يلزم في قوله فوجت فاذا زيد بضربه لانه اذا الرفع في صدر
 من دون تقديرها شي كاتا في يقع اما فاذا اجامعت حقا عطفها فلا يوزن يكون النظر
 الى ما قبلها غائب ولا وجه لكونها غائبة عن العطف كما قالوا في **قوله** فالمراد بمرور
 الاستهائية او المراد في صور الاخبار على شرطية التفسير كمن سبويه في الرفع بانه اذا
 للمماجاة كسبب ابتداء بعد ما حال الى المماجاة مع الرفع في قوله كنت اطلق العفو في
 سعة من التفسير فاذا هو ايا فالواجب عدم سبويه فاذا هو في العلم انه تعالى في الرفع
 في مثل زيد ضرب وعروضه في التفسير في الجملة في كونها جملة فعلية **قوله** المعطف

على جملة فعلية واما قولهم حسن زيد وعمر ويضرب فلا يخرج التثنية عن فعل المفعول
ووجهه في موضع الوضوح لا خلاف بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اخرا
لا معطوفة والا فليس عطف خبرية على الالف ثنية ولا يقدر مفعولها لضعفها عن العمل
ذلك ان لم يكن **للمفعول** في جملة ما يخرج صحيحا لانه جواز حذف الفعل في جملة خبرها
كما سيجي في الثاني تحت الفعل اما ليس في قوله انه في الترفع واجب في الاسم
المذكور اسمية وجملة بعده خبره كونه خبرية وحوار بعضهم انما هو العمل ويجوز
انه يكون اسما خبريا في الجملة خبره مفعول له مثل قوله فانما لا تعمل الا بصا **ر**
وبعد وفي الاستفهام قد يصل سيبويه التثنية بوجه من صوة العطف على جملة
فعلية لانه انما استندت الفعل للفعل وترفع بعده وفي الترفع حسن مما بعد الخبر في الجملة
من الخبرية فيصير فعلية وكوزا طلبية فعلية اولى انما يمكن ولا يرفع وفي الترفع طلبية وعلم
الاستفهام في ان احدهما جويفة وهو الخبر في ترفع على الفعلية والاسمية في الحال في الفعل
كوازيد خارج دعا الاسمية الى خبر المبتدأ في جملة فعلية ازيد في قوله وتاينا وفي قوله
التي اهلها بحسب قد الازمة للفعل فمن فعل على الفعلية دعا الاسمية الى خبر الفعل
كقول زيد قائم واما المقارنة لتعلق كقول زيد في قوله فلا يخل عليها على الاتح لانه
تذكرت القمية القديمة فلا يرضى المقارنة فنانقة وكذا في قوله فقولها على الفعلية
مع الفعل كقول زيد ضربت ال زيد افرقة بالتصديق في القبيحين واما الاسمية
المتضمنة للاستفهام في فعل على فعلية فلما معطوفة به وقع كونه زيد ضربته وبت زيد في قوله فانه
في زيد ضربته في القبيحين وحسن زيد خارج ولا يخرج كونه زيد قائم وان كان
الاستفهام نفس الاسم المذكور فرفع اول كونه كونه واهم ضربته كانه زيد ضربته بعد
صريح في مصر كونه بعد قوله وبعد الاستفهام وهو اذ يقول لانه في الترفع في اسم
يبنى لم يقل وفي الاستفهام لانه في قوله لانه لم يقل بعد الاستفهام فانهم فخر بما ذكر
انه ما ذكره في قوله على زيد ضربته في صحيح والاول يقول في مثل هذا ان زيد اضرب
لانه ذلك ليس بغيره وبعد اذا الشرطية في على مذهب سيبويه واخفش وذلك لانه

لانه نقل عن الكوفيين انه كاف في وقوع الجملتين بعده الا انه الاسمية على الفعلية
ووجه سيبويه واخفش جواز وقوع الجملة الاسمية المذكور بعده لكن على ضعف
كثرة الفعلية بعده عند ما لا طائفة او قد ينقل في المير عدم جواز الاسمية
بعده مطلقا ويرد عليه قوله في اذا التثنية انشقت وجوابه ان الفعل مفعول للفعل
واما لم يجز التثنية انما لانها ليست في الشرط كانه ولو **ر** وحيث هي في المثال
كما في قوله لانه لم يكن استعمالها استعمال كمالا الشرط اقل من استعمال اذا فانما دخل على الاسمية
ان جاز ان الاسماء اتعاقب نحو اجلس زيد جالس واذا انما نحو جئتني زيد سار الجوارم
المتضمنة من الشرط كونه واما لا يفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة في الترفع فالتثنية
واجب لوجوب تقديم الفعل **ر** ولورفع بالابتداء اذا جمل كل شي منصوبا كالجملة
اما خلقا كل شي بقدر لا الكسبي ولا في قوله اذا جمل في قوله ان يكون خلقا خبرا للكل
كانه جمل الاول وان جمل صفة له ويقدر خبرا عنه كانه الخلق ان كل مخلوق لما كان بقدر
وهذا خلاف المقصود في ذلك لانه مذهب اهل السنة والجماعة ان كل شي متصف بصفة
المخلوقة متبر ومذهب المعتزلة ان لا افعال مخلوقة للعباد في المذهب الاول بتمامه **ر**
غير مخلوقة له وانما هو الكلام بل كلام لانه التحصيل لا يقتضي في المذهب ان لا يكون
خلقاه صفة لكل شي في جميع الكلام عند الترفع واجبة ام مع انه لم يرد في احد
من التواريخ الترفع وذا يدل على بطلان مذهب المعتزلة بقى ان اهل السنة والجماعة قالوا
بصفة رائقة على الله تعالى غير مخلوق لانه المخلوق عندهم محدث وصفاته تفرق عنه
فيما لم يحدث به فكيف يصح الكلام على منبهم الا انهم يخصوا في غيرهم في الصفات لا هو ولا
باصطلاحهم وانما كان خوف التثنية في قوله ان لا يكون للشيء وجب التثنية في قوله
الرفع تحقيق الترفع للشيء في الترفع لانه الاحتمال في جواز الطرف الا في
قلت في مذهب الاكابر بطور الف ذم **ر** الى عن اذ في دارة قد اورد سيبويه
هذا المثال على زيد قائم وعمر كاتمة وعمر ضاربة لا يجوز العطف على الضمير لانه خبر
والواجب خبر المبتدأ الضمير الثاني المبتدأ ولانه ضمير المعلوم اعني عمر وكلمة صحيح

الزيد وما بعبارة افروحي النفس وحياة لا يجوز عطفه لانه لا يحل للمعاني ان يكون لها محل
محل واجاب عنه الزيد في باب عرض سبويه لم يكن تقييد المثل بل بينه جملة اسمية
فعلية لا فاعول عليها او على غيرها وتصح المثل بزيادة ضمير في اي داره او كماله او
ولم يصح سبويه عني وانما فهم المتعقبات العالم لقواعد الجمل واجاب عن سبويه
افش بان الاشارة الى المظهر في المعطوف جاز ان العطف عليه جملة الاعمال ولا يخصف
هذا الجواب فان قلت تقدير عن داره ويرجع الرفع لعدم التقدير عن ذلك التقدير
قلت على تقدير الرفع ايضا لا بد من التقدير لانه المقصود لا يتم الا به لانه غير المتكلم
انما هو مرتبة في دار زيدا وعنه زيد وقال بعض المحققين ان المعطوف عليه تقدير
الرفع والنصب الجملة الكبرى لانها ذات وجهين وجه اسمية وهو ظاهر وجه فعلية
لتضمنة الصغرى الفعلية الا ترى انه لا يقصده الجملة الكبرى الدوام والبقاء لانه
لا يتكلف وقد رتب الملازمة التقدير في به وسخنة ولا شك في ذلك فاقبت
هذا الاخر اضر وجوابه من صاحب في فرد لا يخفى انه قريب المعطوف عليه ولي بعد ان
ذهبن التبع وتطول المعطوف عليه قوة بين تشويز والمادة في قوة فليعد
ما تدفع الاخر اضر انما في جواب الاخر الاول ما علم ذلك في الاول
ولولا ولوما وكذا لا يخفف على الجمل وقيل انك في كلاما موقوفة من اجل ولو التفت
ولا الزائد في الاول واستقله بالهجرة في اذ قد يستعمل في التبع في ما سببا لتقدير
والخصيص وكن التمرير في الحروف مما يات به كثير في النجاة والخصيص في الحروف والآثار
والنقطة والشرط والتميز ما يبيح بالفعل فكذا في التبع اضعف الحروف والآثار بالافعال
ان بعضها بقيت على ذلك الا ان اضعف الحروف والخصيص بعضها خضعت لاسمية كليت
ولعل بعضها استعملت في الفعلية والاسمية مع اوليتها بالفعل كقوة الاستمرار وما ولا
للفن في بعضها اختلفت في اختصاصها بالافعال كالتوضيح وكما في الشرطية بين ما يرفع
عند الفاعل والفاء يجوز ان يكون مبتدأ في قوله تعالى امر اهلكت المشهور وجوب النقص
الاسم المذكور بعد هذا فكذلك موقوف على السماع لا طريق للتفسير فيها **قوله** وكل من

حيث لو سطر عليه حوا ومنا سبه وقد جوز ابن السراج وليس في مثل هذا الحين
للمفعول استلزامه لزيد ذهاب الذم انما يفيكون الجوز في محل النصب فينتهي
انما بقى حصول الترابط وجوز الكوفية في نصب اسم انما بقى جوازها لا العبد اليك
بل بعد زوال اسم متعديا اي ذهاب شخص زيدا ذهبت فاللزام مقدر للمفعول وهذا
مثل ما فعله بعضهم في قوله زيد مرتبة في الفخر لازم الفعل الظاهر على الكسلي كراهة زيد
مرتبة وبالجملة المقصود ان كسب زيد ذهاب ليس من هذا الباب تقديره بقصد ان زيد
على البناء للمجهول ولو قصد به على الوجه الاول **قوله** هذا الكتاب لك انما هو هذا الكتاب
سقط كقوله الحمد المكون وما ذكر في الجواب من اعتبار الحوا والمنسند في قوله
ما اضر العمل لا يقتضيه لانه في كلامهم لم يرد هذا العلم ويؤيد الذم المذكور في المنقول
في ابن السراج والكوفيين **قوله** بل الكلام انما يتوهم او تعوا في افعالهم يمكن رد ذلك
بانه فعلهم فيها كما في غير عدم التاخير كما هم فعلوا فيها ففنية مباينة لا يخفى وتامس في قوله
وكل صغير وكبير مستطرد وما على المشهور من الحقيقة تأكيد في **قوله** غلبت في قوله
وقوله مثل من الفاء لا يعمل فيما قبلها انما في مثل من الفاء ولم يقل ما بعد الفاء لانه
فيما قبلها لانه يعمل فيه اذا كانت رائقة مثل قوله مر اذا جاء نصر الله والفتح او غير ذلك
موقعها لوضوحها كما في قوله تعالى وربك فليكن فظروا قولهم فانما اتيهم فقال
وانما اذا لم يكن رائقة وكانت واقعة موقعها فلا يعمل **قوله** وما نحن فيه كذا في ذلك
قوله والآية جملته مستقلة في علمه قوله وكذا الآية والفاء عطف على كل فعل
في التمرير في التام ان ليس من الآية من هذا الكتاب وقوله الفاء بعين الشرط عليه كونه
ليس من هذا الكتاب فقوله جملته من مبتدأ محذوف بتقديم الآية كما قرره ابن السراج في قوله
كذا الآية والفاء مبتدأ في قوله محذوف **قوله** الفاء بعين الشرط بتقديم الفاء اي الفاء
او بجمل التام عائد اي ما ذكره في قوله جملته معطوف على قوله الفاء بعين الشرط في
بعد خبره وحي لا يقدر لفظ الآية الا ان يقال قول السراج الآية **قوله** جملته انما
الان جملته خبر ومبتدأ في الآية انما يكون اي كذا الآية والفاء جملته قول السراج

انه تقديم اللام عبارة عن احوال الله التامة وانما الحذف غير التام
والاول لا يحتاج الى شرط وانما لا يحتاج اليه قوله وانما يجوز حذفها اشارة
الى انه لا يحتاج الى الشرط وانما هو الحذف فليمان قبل شرط الجزاء شرط الكل فيصير
الشرط الكل اليه قلت هذا حتى لا انه التسمية على انه الشرط والحقيقة
هو بلا واسطة انما هو الاشارة الى حال ما ذكره لانه الباري تان ظاهر تان نظر
الامات **بى** قوله الحمد لله على ما لا يشترط تان ركهما في القول وال
الرفعة وهو قوتى في ظنى ويدل عليه قول من لم يوافق كرم الله وجهه في ان
في عطاء النظر استحقاقا للخطوة واستحقاقا للبلدية فالمسعى للخطوة استحقاق
للنظرة هو قد وجازا بوجه عدم المقادير في الزمان وذلك لانه وقع على القوة
الثانية هذا يوم ينفع الصادقين صدوقهم بنصبهم في معنى الصدوق في الدنيا
وقد شرط بعضهم كونه من افعال القلوب بينه بوجه اول هو كونه وانما لم يشترط كونه
ذلك بكونه مصدرا لانه قوله فعلا لعل الفعل المعلق به يشمل له ويكون في جواب
وبانه يكون في لفظ الفعل لانه علم ذلك في الحذف وقيل الجدة في اذ الجواب باللام وجب
تعريفه ومنع الاندلسي وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الجار او التمييز فينبغي
شكها وقال الحاكلي اذ حصل ان شرطه المقترن باللام التوقيفية التي في نصبه الجور
بالنكس لستوى الاشارة الى ان المصنف قال المصنف والاول انه لما في ذلك على التام ولا يشترط
ولا تعتبر المثل القياسية في ان الفعل اللازم النصب فهو وقوعه محلا وموضوع
كانه على سبيل الحكاية مما وقع فيه منصوبا وهذا الرقيم الطرف الغير المتصرف مقام
الفعل منه بضعيف اعلم انه كانه مع ظرف ثم انصرف لزم النصب في كلامه
انه معنى مثله انما في لفظه المتصرف لا يكون لا منصوبا والاول الحكم في غاية
لدخول التنوين في كونها معا في جازا به من دانه كانه في الجواب عن معارضه عند
وبهم استفاد انه ذكر احد الصاحبين في كونه مع زيد وانه ذكر قبله لم ينصب
منونا على الطريقة في جنتنا معا اي في زمان واحد وكما معا اي في مكان واحد وقيل انما في

على الى الله اي مجتمعين والقوة بين من زعموا فعلها جميعا انه معا يفيد الاجتماع
في حال الفعل وحيث كانا سويا وجمعوا ولا واما الالف في معا فانه في بدل
من التنوين عند الخليل في الام في الالف ولام عند يونس والالف في الالف
على وحين جمع عندهما على قول من لا يمانع في انهما في واحد وفيه في الالف في
المصنف اي مقام لانه لا يمانع بين لزم ظرفية لا يمانع مقام الفعل في عليه قوله في
تقطع بينهم لانه في حال مع لزم ظرفية في جاز وقوعه في جاز وقوعه
الفعل بالطريق المذكور وجب لانه في حال الفعل غير الطرف بعيد
و في بعض النسخ اي انه الذي شريف جدا بالوافقة مع الالف المذكورة في الجمل ما هو مدار
المصنف مقام الفعل في القيد الذي يتوجه الالف هو المصنف كانه على قوله
وزيد والحرف في امره بالاجماع الى المصدر المذكور في لفظ الفعل وانما الجمل
وهو ان الصبر راجع الى الشيء المبهمة في فعل شيء معه وذلك لخصوصه في الذم ليعلم ان يكون
رجحانه ووافقه وهو ان المصنف في حال مع محذوف كانه في الطرف مقامه ويرد
على التوجيه الشريف انه احد الصاحبين في ذكره كونه في كونه في كونه مع الالف في كونه
مذكور حكما او مقدر او ان الجمل على الحكاية في يصح انصافه بعيد جدا في كونه ويرد على
الغير الشريف انه اما في المصدر المذكور لا يجوز مقام الفعل وقد عرفت في كونه في كونه
امره في المصدر المذكور بعد غيره كالفاء ومع لانه في كونه في كونه في كونه في كونه
وزيد وقد شرط بعضهم ان يكون معول الفعل الذي يصابه المفعول مع في كونه في كونه
وزيد انظر الى عروانه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
بحسب وزيد وادهم في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
بالعطف في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
قلت اصل الواو للعطف والعدول في هذا الالف للتنصيص على انصافه اذ الواو العطف
لا تنصب في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
عليها والحق انه قد بينت ان المصنف في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

كذلك وزيد اعمق فيه تعالى ما ذكره ثم فليقل **قوله** او ملأه واحد كلام التفسير في
المعبر ان ذكره في التمام مطلقا ولا يفرق فيه لانه لا يفرق بين ركن الزيد والما في كماله فيكون
تركب الناقصة وتفصيلها في ضمها وانما فليقل الملازمة ثم ان في قولهم استوراها الحشيتة كيف
يقولون يقال ان الحشيتة مستوية الماء والحشيتة كيف ولا الى وزيد ملأه الماء وقال شاعر
استور عصفه استقام او يبلع كاله ويرداه ما يبلع كاله الماء فقط الحشيتة هذا هو المذكور
في بعض الحاشي وفيه تأمل قال الرافعي استوى ليس يفي استقام بل يفي ارتفاع كانه قوله في
دو قرة فاستوى ولما في اللفظ ايضا صاغ لاء استوراها منعت ولى اما الحشيتة **قوله**
واصلها والاعطف لا يتقدم المفعول معه على ما جعل في معجبة نقاشي فلا يقال في استوراها
الماء كانه **قوله** سائر المعاني على ما عليها وجوزا بالفتح تقدم عليه قال الكوفيون هو
على انكلا يكون الفعل معنويا كما قلت في الطرف لانه مستند والاولو حالة العمل على الفعل
التفصيلي ما لم يفسد المعنوي وقال الرافعي هو منصوب باعمال فعل بعد الواو وقال الشيخ عليه
هو بنفس والاولو رعاية الال الواو فيكونا غير فعله قال الخليل في نصب الفعل وفي ذلك
لانه الواو بمن مع الفعلية والواو في الال فيكونا يحتمل النصب ما بعد كما اعطى ما بعد
اذا كانت بمن غير واو بنفس غير **قوله** لوجوب العطف فيه لكن الفرق بينه وبين
كذلك وزيد امشى فذكر حال مشيه طرأ نصب اسم على ان مفعول معه جواز عطف
من حيث المعنى على ما جاز قال الخليل شرط فلا يجوز محك وطلوع الشمس **قوله** نحو جئت انا
وزيد وبهذا على الشيخ عليه القاه حيث اوجب العطف في قام زيد وعرف مع انه مثل المبالغة
كوجبت وزيد فهو النسخة على ان النسخة كما واجبت الضمير في رفع المختص بالضمير
غير ممتنع عندهم وانما قال بل ممتنع لانه امراد بالجواز في قوله وجاز العطف لا في قوله
لانه بقوله لم يجب لم يمتنع قلت ذلك الجواز لا في نصيب النسخة في وجوب العطف
ايضا من ضربت زيد وعرفا فلما قال بل ممتنع فوجع عنه تلك المادة في لفظه محمل او هو
انه امراد بالجواز في قوله وانما لم يجر العطف سلب الامتناع وسلب ذلك السلب ثم الامتناع
وقوله بل ممتنع انشأه اليه كونه في عظام او الطاهر ان يكون امراد على تقدير لفظية العمل

الفعل اما ان يجوز العطف او لا فان جاز يجوز الوجه وان لم يجز تعين النسخة في قلت مرد
على هذا الامتناع الاول بل انما في ان يمتنع احتمال او غير معين وهو عدم جواز العطف
بين عدم امتناع وعدم وجوب العطف كما في المذكور قلنا كما في العطف واجبا
فيه فلم يحتمل ان يكون مفعولا معه والكلام فيه لكنه مرد عليه القسم الثالث وهو ما كان على
معنويا وجاز العطف لا يكون مفعولا معه فكيف يقع جله من هذا الباب الا ان يقال قولهم ما لم يبد
وعرف في قوة قولنا ما تصنع زيد وعرفا مثل كذاك وزيد فهو مفعول معه كما قلت بل انما
لم يمتنع العطف جله الجواز في عدم الامتناع لا على الامتناع انما في قوله تعين العطف
قوله ولم يجر عطف عرأ على انهم انهم انما يقال ان عطف عليه بتقدير انهم فانهم في الحال
من حال الى تسمية سمر لها لعدم كونها امر حقيقي فلا يجوز جاز زيد طول الا بغير من استلطف
وقيل منقوص الحال المقابل لتمام الاستقبال لكونه زيدا صد والفعل اد ووجه على المثال او
المفعول كانه الى انما هو زيدا انت فيه اما الثانية ما بين اسمي كانه او جملة مؤنونة
قوله هيئة المثال فيج ب ما بين هيئة الفعل نحو ضربت من ياشد يد كالتسمية وان وقع
طاهر الصفة لانه امراد به الذات كحواطب زيد فارت **قوله** وبقييد الحشيتة فيج الالف
في التتابع وهي خارجة عن الحد وكما صرح به في سورة فالمراد هيئة الفعل مما ان يكون عطف
كجواز زيد راكبا او متعلقه كجواز زيد راكبا ابوه واعلم انم يكون تخفة او مقدرة فلا يكل
بقوله ثم فادخلوا خالد بن فانه دخلوا الجنة ليس حال حلو وهم بل في حال تقدير الحلو ولهم
وتعريف هذا بسم حال مقتدر واعلم انم يكون راكبا او غير راكبا والاول الموكلة
والثاني المنقلة وضم من ان يبين من نفس الهيئة التي هيئة او مع جوه الهيئة والاول
جاء زيد الشمس لانه في الهيئة الحالية يدل على المفاضة الفعل بطلوع الشمس في قوله
جاء زيد راكبا فانما الركوب فيهم من نفس لفظ الركب كونه في وقت الانصاف بالجنبة في
الهيئة التي هيئة واعلم ذلك باعتبار لفظ الهم يعني ان في هيئة الفعل مثلا قد تقرر في
الهم ويتبين قصد التمسك مثل جاء زيد راكبا وقد لا يعينه فيه بل انك ان يركب انما هو
مستنبط في الهم بلا تعلق القصة بهم والاول لفظية والثاني معنوية **قوله** فيدخل

فاعلا على هذا التقدير يمكن الحارز انفسا اليه ليس كذلك فليست **قوله** ونقل عن بعضهم
 الجواز وذلك البعض بن كسب من دابة على وابن برهان **قوله** ولا تكلف وتشتت
 كونه الاول تكلفا فلا ينافي المبالغة في الفعل غير معلوم الوقوع في الجسم في البعض
 فعلة وفعل ومفعول واما كونه اشكيا تكلفا فلا ينافي جهة تقدير الموصوف واما كونه انشائي
 تكلفا فلا ينافي اتيانه مصدر اخر معلوم واما كونه التثنية فتعقبا فلا ينافي كانه يكتفي جميعا
 فليست **قوله** لا ينافي المقصود في حال سبب الهيمنة وهو حال لا يشترط المطعنا **قوله**
 اليه سببوية اشتقاق في الصنفه ايها بالحقبة لا مخالفة بين سببوية الجسمانية
 الجمهور اشتقاق في الحال واما على الحارز فيبقى كاشتراط التنكير في الحال واما على الحال
 المعروفة بالكرة وذلك لان الحارز في السارد بالغاليل حسن الطرق **قوله** مع ضعف
 في العمل في حيث لا ينافي اذ كان افضل التفصيل ضعيفا في العمل فينبغي ان يقال هذا **قوله**
 مسببا منه رطبيا او طلب حلت الضمير كسنة فيه لانه مذكور بعد طيب كونه كالعديم
 لا يتحقق عدمه فليست **قوله** وقال بعضهم قال ابو علي واما على القول في معنى العقل
 ولا يجوز على افضل التفصيل لضعف فيه فلا يقدم معناه عليه في الاول انه
 يمكن ان يكون الماشي راكبا ليس فلا يتحقق انارة بحال البشيرة كانت انارة مقيتة
 بحال البشيرة البشيرة فليست لم لا يجوز ان يكون الاجزاء بشاراة المقيدة غير مقيتة
 بحال البشيرة وترى ان يكون الماشي راكبا ليس فليست بشاراة الكلام اذ لم يكن
 التمرن راكبا البشيرة مسلما وفيه ان لا يسمع ان يقال زيد راكبا حسن
 راكبا وتمره تحت البشيرة طبيب ولا يسمع انما على غير طبيب حسن في الحال الاول
 ورواية هذا التركيب مصنوع الثالث انه لا ينافي في تقدير العمل الطيب بكونه بشرا
 لا يلزم تفصيل الشيء على نفسه تفصيلا انارة بحال البشيرة كسنة تفصيله راكبا البشيرة
 هو فاعل طيب في حيث انه قال وهذا هو المراد من قوله المقيد تفصيلا البشيرة تفصيلا
 وقد فهم الرقعة منه انه اذا كان مصدر المستد الحال لا يجوز تفصيله في نفسه وبعد
 كونه ما كان فيه من هذا القبيل بل المستد مقيد بحال لا يجوز ما في هذا مما لا يخفى من العجوبة

على ما ذكره الحق انه اذا كان البشيرة حال من قول الطبيب كانه المقيد لطيب المقيد البشيرة لا فاعل
 الطبيب بل يتم تعيين اثباته لا يلزم الف وتليست من قوله هم كونه ينفذ اقرب
 منهم لما يمانه وفولهم زيد يوم الجمعة فربما يوم السبت وكذا زيد قائما كونه قائما او انما
قوله والجمله ان كانت لا يصح ان يحكم بها عيني لا يخفى ان الجمله ان كانت لا يصح الجمله
 ولا الى الية بل تاويل ومعها يصح لها فلا فرق فاما وجه الالتفات في الجز والتقدير في الحال
قوله فالسببية هي وورد الواد والربط في الجمله التي وقعت في المبتدأ والعطف في
 لانه الحال افضل والتوجيه اليها غير تام بالنسبة الى العلة فلا ينافي رابطة رابطة في اول
 الارض لا يرد في سائر وهو الواو بخلاف تلك الاشياء فان الجز يتم به الكلام وبالنسبة الى
 وكذا بالنسبة لكونها ينفذ في الموصوف كانه متممة فالتعقيل فيها بالضمير وضع فليست واذا
 حصل بالنسبة والجزاوة في الفصل بعد راء بالواو وذلك لوقوعها بعد لا كما جازيت
 الاوانت ويحتمل وما جاء في رجل الاو هو فقير واما الرصدة يور لها مثل من الى فلا
 ترى ابدأ مصدر بالواو وقد تحلوا السمية غير الرطب ان عند ظهور الملامح في حيث
 زيد على الكسب وهو قليل وقلم انما جماع الواو الضمير في السمية وانواد الواو يتعارف
 في الكثرة لكن اجتماعها اول احطيا طاعة الرطب واما انواد الضمير فقال الاندسي
 انه كانه المبتدأ ضمير صاحب الجار وجب الواو ايضا كجاء في زيد وهو راكب لم يكن
 ضمير صاحب الجار نظرا فان كانه الضمير جاز صدر له جمله سواء كانه مبتدأ كجاء في
 زيد مع عارضة وكلمته فوه الى في او غير الخ قوله ضربت مع الباري على سواء
 من الحكم لضعفه مجرأه الواو بل نقول اول من جماع الواو الضمير وانواد الواو
قوله بالضمير وحسب يتعلق بالضمير اي لا ينفذ الضمير ويحتمل ان يتعلق بالمضارع المبني
 فقيه تنازع مع ونبه طاعة المضارع الواو حال خلوه في وقت استغفار كاشين
 ولن وكحفا وخر الغراب ذكره ابن حن وتبعه العلامة التفهيم انه من الجوز في غير
 الاستقبال واليجاب قد الموقية في الحال واستغفار المضارع في الواو الموقية لعدم
 راء الحال انما في حيث ذلك الحال القابل للاستقبال في اسم الحال فمنه المبتدأ في حيث

٢٤ وتوجه حالاً الى الرابطة وكمر علامته ان يقبل في الحال او يخرج المقتضى الى المقتضى
 لتقوية حاله ان يترك الحال في اسم الحال وهو كما ترى وود قطعاً تقديرياً
 في بعض تصانيفه بفتح اصل اللام وقد اورد ان شرح ابن سينا في كلامه في شرح قول
 ولا بد ان المقتضى في ظاهره او مقدره **قوله** ما سواهما بالضمير ومن قال ان مقتضى
 المضارع المنفي لم لا بد فيه من الواو كان على الضمير ولا واد ان مقتضى المضارع بلفظ ما لم يرد
 الواو لانه المضارع المجزى يصلح للمبال مكيف اذا انضم معه ما يدل بظاهرة على وهو ما فعل
 هذا ينبغي ان يلم به واد ان مقتضى المضارع بل ان مقتضى ما لم لا بد منه المضارع المقتضى على ذنب
 اليه النجاة والثالث في غير الواو كما ثبتت لانه من جازم لا يرد اليه غير ان مقتضى
 موقع المفرد ودخول لا بغير اللام في الغالب كما كان عليه كقوله استعمال **قوله** في ظاهره
 او مقدره قد تقدم عليه لك والحق ان يكون في غير الواو لم يوصوا قد كان
 المقتضى ظاهرة او مقدره وغير **قوله** او جوا او الاول اقول قيل ان مقتضى في قوله
 اضربه قام او قد حال وكبحه في غير ظاهره او مقدره قيل الاول انه شرط لا حال اي
 ان قام او قد ولو كان حالاً لم يسمع معه قد او الواو كما في غيره من امثال الواقع حالاً واد ان
 المقتضى بعد الاقترانه بالضمير في الواو وقد كثر نحو ما لقيته الا ان مقتضى لانه دخول
 الاعلى الا غلب الاسماء فهو يتاويل الا كما في فصار كالمضارع المقتضى وقد يسمع الواو
 وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد كثر من مع الواو وحده نحو ما لقيته الا وان مقتضى لانه الواو
 مع لا يدخل في غير المبتدأ فكيف يقال في غير هذا الموضع بلفظ ما كان مع المقتضى المقتضى
 ضمير فثبتت قد ان لم تتركها وقد جاء ذلك ايضا في قوله او جاءكم صرحت بعد وخرجه
 ان مقتضى قد في مقدره واجتماع الواو وقد كثر من افراد قد ان مقتضى افراد الواو في جملة
 ان مقتضى قد في واو ابوه كثر في قد في واو ابوه ثم في واو ابوه وان لم يكن مع ضمير قالوا وقد لانه
 منهما ههنا واجار الا ان مقتضى في ضعف دخول قد في المقتضى كما في قد في واو ابوه ليس
 بوجه لعدم اجتماع الفعلين ايضاً كقوله قد في المقتضى وقمع الفصل وما تنفيه **قوله** المستقلة
 قيد للمقتضى بقصد بهما التقييد لا التأكيد كما في الموكث ولا في المقتضى المستقلة كما لا بد من بعضها

بعضها كالحرف زيد كما حققناه في بحث الجرد والعلامة التقديرات الى اصل
منه بين مؤكدة بؤته بالتفريق ضمن الجمللة اسمية كما رأى ولحق ان الحال التي تارة ونزول
افوى كثر اما يقع بعد الجمللة الفعلية ايضا فممن المؤكدة كونها بعد جمللة اسمية لانه لا يجرها
او غير المؤكدة المنقلة ونسب دائمة او ماسة بعد الكلام فقولهم لا تقنونه الا من
مفسدين وقوله نعم ولستم مدبرين وقوله تروى الشمس والقمر والنجوم فسخرات عا وراة النيب
في الاربعة وقوله تروى كانه نقصت فلهما بعد قوة التاكيد في هذا القبيل وقد جعل كثر
تلك مفعولا مطلقا مفعولها دريل زعم انه ادلى وهما بيننا آفوه وهو الجمل مفسدين
على التقرين على الف وفيه يكون مستقلة ارجحفت ابوتة لك فاندفع اعتراض الرضي بانه لا
لسعن الاب لانهم ضمير احقه راجع الى الاب دائما قال المحمدي احقه لاحقة لعدم تقديره
فهنا التقدير في سبويه وقال السكاكي احق التقدير على عطوفنا وقال الزجاج لا تقدير
ولا حذف بل التعليل في الجمللة تباويل في معنى المسترف في ابوك عطوفنا في معنى ربي تبارك
ويرد عليه التسمية ليعتبر حال العطفية ولا يقصد القتل في الحذف وقال ابن جود في القائل
المبتدأ المتضمنة معنى السكوت انما غير شجاعا وهو بعيد لا على المحر والعلم مما لم يثبت شي في
كلامهم وقال ابن مالك انما التعليل في الجمللة كانه قيل يعطف عليك عطوفنا ابوك فليقل الله
على الانعام والشكر على الاتمام **قوله** التيميز ويقال له التبيين والتفسير والتفسير كرو و
ونفا اي التيميز التميز به فقيه حذف وايضا **قوله** الراس الذرة لانه يكره ذلك الاسم
لكنه لا يحتاج تعريف التيميز لهذا جعل نصب المفعول في الحذف الوجه على التشبيه بالمفعول
وهو التيميز وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين فهو تيميز وسيا في بحث الصفة
المشبهة **قوله** واخر زيد عن البدل الا صرا زيه عن البدل وخر او صرا بهما وغير ذلك
من التوابع مما لا حاجة اليه لانه التوابع مطلقا خارجة عن هذه المنصوبات بقرينة ذكر التوابع
بعد كما في غير مرة **قوله** بل نزل بهم اه ذلك في اختيارهم لانهم صرحوا في بهما لا
وتفصيلا وتفسير ابدالها وهو مملوون كتب الويتة **قوله** اننا ثبت المصحح في الحذف
الموضوع له من حيث انه آه هنا الخ الجمل الاول المستقر ان ثبت مطلقا ولا يدل لفظ

نظر هذا النظر من صاحب الهندس وحصل فيه هو ان المراد بالانواع الافراد فخصته كانت
او نوعية لكن الافراد المذكورة في التسمية النسبة وكلامنا ليس هذا عما انما اريد
في الجنسية وكلامنا فيها الا ان التسمية في الجنس الواحد فلا ينافي في الجنسية
فما علم ذلك قال الرقي لو لم يكن التسمية في الذات المذكورة اما ان يكون غير مفرد
وفي غيره او غيره والاول اما ان يكون جنس او لا الجنس اما ان يقصد به الانواع
او لا وعي كلا الوجهين يجب ان يكون في الاول كجب خلقه عرما والوجه في قوله
ضربة او ثمة فالاول ليس بعدد الانواع وانما ليس بعدد الافراد ولا يكون
الاول ان البيانيين لا في العدد ولا في التسمية المنصوص بالجمع كما في بابها وانما
غير عدد وليس كجنس في جاذبه كخوشه وخرجا او درهما والذرع غير عدد والغير
جنس وقصدت الانواع انما اردت المثنى والجمع انما اردت الجمع والافراد
كخوشه رشده عرا او تمرتين او تمروراء كما في جنس ولم يقصد الانواع كالافراد
واجب كخوشه عرا وان لم يكن جنس طالبا ما قصد به مفردا كانا او مثنى او مجموعا كقول
مشهد رجلا او رجلاين او رجلا فقولهم في غيره غير صحيح هذا الكلام يعني انهما في التسمية
في الذات المذكورة في الاول عدد وانما في غيره عدد والاول اما جنس او لا الجنس
اما ان يقصد به الانواع او لا فالحاصل للاول عدة اسم غير جنس جنس يقصد به الانواع
وجنس لا يقصد به الانواع وفي هذين اعني الجنس والجنس غير المقصود ومنه الانواع
يجب الافراد كخوشه وخرجه وضربا وضلوة فوات واجبة في عدة
واجبة الاول والثاني فاما ان يكون جنس او لا وعي الثاني فوجب ان يتطابق فظهر
ان في غير الجنس جدا لافراد والتسمية بالجمع فلا يصح قوله في غيره الا ان يقال انه
يجمع ويشتمل في غير الجنس كما حملت في الهندس او المراد بالجمع الجمع المفعول اي التسمية
على التعدد ومع يدخل الافراد كما بينت في الهندس فظهر بقدر كلام ان حيز
المراد فليتبين ان المراد بالمقدار يعني ان فيه كانه راجع الى المفعول والمقدار لا الى
المقدار غير العدد كما يوضحه في العبارة لانه الحكم على القسمين المجمع وغيره المقدر

في المقدار ثم انما في التسمية وفي بين الجليلين الاول متعلق بالتسمية والثاني بالجملة اسم كلمة
كانت فاقصده وجمعه ثانيا او ثمة فيجوز وجوه وقوله يتنوع متعلق بملبست عما ان يكون
والوجهين ان راق في قوله ايضا فبنيته لانه المراد بالمقدار المقدر انما في
ذلك لوجوب وجود الحمل بين المقادير فالحاصل انما في مضافة البنية قال الرقي وكلامنا
عليه في مقصد التنوعين باللفظ فانه في تنوعين مقدر وهو في بابها كما استوفينا مبدء
في احد عشر واخوة بند ورافضة الما التسمية كما ينذر ايضا فبنيته عشر في التسمية في الحمل
مرد وحل قوله والافراد اما قولهم في صورة وجمها حنونه حسنة فليس في هذا الوصف
لان التسمية في النسبة وكلامنا في التسمية في النسبة وكلامنا في التسمية في النسبة
قوله فلما يلزم ايضا فبنيته فذلك لان المقصود لا يقصد في ثانيا لانه الاصل الما اربع
بل في عطف غير جائز وقولهم كل فرد فرد يقدر في العطف قوله في غير مقدر
وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم في ثلثه اصل ويكون حيث يقع طلاق اسم ذلك
الاصل على النوع كخاتم حديد او بابا جاذبه ثوب قوله في نسبة في ثلثه
وقال اي ذات ثلث في نسبة قوله معنى ما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيما يراد عليه كخوشه رطل فانه النسبة في مذهب الابهام في الطرف وقوله
وقوله في رفعها يستلزم الرفع عنده وعليه طاب رطل بعدا ويا فانه في رفع الابهام
النسبة مع انه الطرف اعني الرطل مذهبهم في حيث الجنس ولفظها كلاما تاما يتم اذا كان في رفع
ابهام بطرف مساو بل في رفع الابهام في الذات وليس كذلك لانه قول طاب رطل رطل
رفع الابهام في الطرف مع انه الابهام في النسبة باقية وذلك في قبل وايضا اذا كان
ابهام الطرف مستلزما لابهام النسبة كما في رفع الابهام في الطرف وقع الابهام في النسبة
في الجملة فالقسم الاول ايضا في رفع الابهام في النسبة في جملة فلا وجه لتخصيصه والوجه
ما في بعضنا من رجاء عبارة المقدر كما استلزم قوله اراد ان يسميها انما في غير
درة ان كان بها يكون تسمية في مفرد كمر رجلا والبدن في صلب المقصود وانما عبارة
في معنيين يكون تسمية في النسبة وهو نسبة الدار اليه في باب قوله بعد ما لم يكن نسب

والمراد بالشيء ليس خلافاً لهم مقصوراً على الفعل المقتضى مطلقاً لعدم تجزئتهم في الصفة المستترة
والفعل التفضيل والمصدر لهذا بين الترتيب وقالوا فاما جواز اداة وايراد عدم جواز
في البتة فتسكتهم بان لا يقر الجمهور ولا يفتوا **قوله** غير قاطع في ذلك لانه لا يثبت
لعلطفه خلافاً **قوله** اي ما يطلق على لفظ المستثنى مع انه لفظ المستثنى مشترك لفظاً في
المنقطع ليس مشترك مفهوماً بينهما من حيث هو مطلقاً وانما كان التوحيف شاملاً للقبول
كما يتفطن من تعريفه فيتميم المستثنى اليها من قبيل تقييد لفظ المشترك بين معانيه
قوله المستثنى متصل منقطع ان لفظ المستثنى يطلق عليهما وليس تقييداً من اولى طرقه
عموم الجواز قالوا لانه لا يمنع من ان يكون في الحقيقة المستثنى هو المذكور
الا واخواتها فيقال كما قبلها نفياً وابتناءً وهذا من القسمين المحبب وهو يدل
اسكان التوحيف بالامرات لهما لا لكانت له مفهوماً مشتركاً من حيث هو اصطلاحاً في
اللفظ عدم التماثل وانما التماثل خلاف اللفظ كما هو حوالا فلاق لفظ على كلا القسمين
يرشده الى الامام المشترك عندهم وقوله المقبول ليل احدهما يخرج والآخر يخرج من ذلك
انه هذا لا يدل على اختلاف بينهما بحسب الحقيقة اذ التام الدال على حقيقة واحدة
مثل ذلك لا يخفى كل منهما حكم بعد اشتراكهما في امر مشترك وهو لفظ الكلمة بالشيء
كذلك وقالوا انهم المستثنى في المنقطع مجاز وقيل مراد اداة الاستثناء في مجاز اللفظ
المستثنى **قوله** لفظاً جملته تفصيلاً للمتعذر ذلك ان جملة تفصيلاً للمخرج والمقدور
زيد ليس الا ليس الجاء الا زيد ثم ان الاستثناء مشترك باختلافه لانه زيد في قوله
جاء في القوم الا زيد لو قلنا انه فرد في القوم فهو خلاف لانه لا فواج فرع الدخول وانما
انه في القوم والاولا فواج زيد منهم بعد الدخول كما ان المضي جاء زيد مع القوم ولم يزل
تأخر طرأاً من حيث هو العقل بل من قبل وقد ورد في الكلام الاستثناء بغير ذكر لانا
البطل من بين يديه ولا خلفه ثم ان قوله على كبره فقال بعضهم منهم انه فرد في القوم
عام مخصوص ببعضهم لا مستلزم ايراد القوم جماعة ليس منهم زيد وقوله لا زيد امر استثنائي
على امر استثنائي وزاد في بانه خلاف اجتماع التوحيف على الاستثناء يخرج وقالوا في اللفظ

117
الا بعد الدخول وفيه ان قالوا ان شمول المستثنى منه له لولم يكن اداة الاستثناء ولما وردت
الاداة فيحقق اللفظ وبه تعرف في انقطاع المستثنى منه غير شمول فيه لولم يوجدا
الاستثناء وقالوا ان جواز المستثنى المستثنى منه والاداة الاستثناء بمنزلة ام واحد فلو كان
له عشرة اداة واحدة لكانت لا فرق بينهما الا بالبيان ولا يقول هناك فلان فواج
وهذا ايضا غير مستقيم لقطع انه عشرة لفظاً من نوع واحد ايضا كذلك ووضع جمع
الاداة في ليس الا ايضا خلاف الجماع كما عرفت وقالوا ومنه وهو الصحيح دخول المستثنى
في المستثنى منه ثم اوجبه لا باحواله انما كان في اللفظ والفضل او شبهه فلا يلزم ان يخرج
جاء القوم الا زيد لانه بمنزلة قوله في القوم يخرج منه زيد جائز وانما اوجى الاعراب على
الاول الذي هو القوم لانه ذلك عادة العرب قبل الحسنة المستثنى منه فالجواب
المستثنى ثم الحكم او طلب التماثل قبل الحكم والطلب حيث علم اولاه دفعه بالتحقيق
في القلب فلم يخرج من صوره راجع الى المستثنى المطلق لا لولم الحكم المذكور على المنقطع
قالوا ومنقطعاً واذا كان لفظ المستثنى مشتركاً لفظياً بين القسمين لا معنوياً
فكيف يجري الحكم المذكور على الفيد وجه الدفع الى المستثنى معلوم بوجه متااولا وهو
يطلق عليه لفظ المستثنى ولهذا الوجه المعلوم بوجه تقييد اليها ونائباً بالحصل
قسمته يستخرج الفطن المنقطع من التوحيفين امر هو مشترك معنوي بين القسمين
وهو المذكور بعد الا واخواتها مجازاً او غير يخرج وزيد الكلام انه الضمير اجمع الى المستثنى
المعلوم باحد الوجهين ويحمل على الكلام على عموم الجواز وعلى احدى وجهين
الاصطلاحيين ويؤتى ما يقال من انه بعد الوضوح العضدي الى المعنيين فيضم
الوضوح الضمني الى واحد منها لا على التبعين الا انه كلام خارج عن درجة الاعتبار
عند ادلى الالبها رغبة الحقيقة قيداً وقلي لا امر آتري لانه ان الصفة ليست استثناء
بمعنى غير الصفة كما سيأتي **قوله** وحاجته انها لا قيداً فوراً وانما هي المحذرة
حيث قالوا لا يوجب الموجب اليهم لتلايد وتوحيقات الا يوم كذا والامر في اليد
في حواسيه لغيره في وجعل المراد انه قال المقول كان بعد خلا وعذاته الا كثر وما خلا

وما عدا المنفوت بعد ما مضى لها والنقص في جهة المفعولية لا وجه له الاستثناء
في الكلام في كونه منصوبا مطلقا فيدخل فيه المستثنى المنفوت على الظرفية لكن لا يخرج المقصود
منها بغير موضع وجوب المستثنى فإذا كان الكلام في نصب مستثنى مطلقا كما في
وجوب النصب في التحقيق في كونهما فرب القوم ألا زيد لما ضربت ألا زيد مع عدم تحقق
واحد من الامور المذكورة مدفوع بانه ذلك يوجب الاختلاف في ضبط القول انما هو
قوله الا انه تعالى الحاجة اه لكن لو قيد فوج كونه يوم الجمعة الا يوم السبت في نصب
اولا تفريع في اكثر من واحد ويحب النصب فيما زاد وكذا يجب النصب نحو ما قام الا زيدا
عمر الما ذكره وكذا يجب النصب نحو ما جاء القوم الا زيدا لا عرفا فانه لا يجوز ان يبدل واحد
منها لانه لا يبعد ان يستثنى الا مرة كما تقرر **قوله** فت يرفع المفعول مطلقا في كونه فضله
بعد تمام الكلام والمفعول معه خصوصا فانه مذکور بواسطة الحرف وقال الجوهري والزهري
المثلي في الاكسما ما شئت من لفظ اسم كان وف المنداء بانه تقدير جاء القوم الا زيدا
الا انه زيدا لم يحذف وفيه انه ينقل الكلام في انبصا ان مع اسمها وبغير كونها مع ما
المعروف وقال الفراء انما ركبت من ان المنددة ولا العاطفة حذفت الفعل الباقية من
واو تحت الاول في لام لا فاذا استكمل اسم بعده فبان واذا تبع ما قبله في الاعاء
قبل العاطفة فكان زجاء القوم الا زيدا جاء القوم انما زيدا لا جاء فلا ينفى حكم ما قبل الا
ونقصانه نفيا كان الحكم او اثباتا فهو كقولك كانه زيدا استثناء والاصل ان زيدا لا كان
فقد راعى الكاف وركبوا مع اسم وروى ذلك بانه لا العاطفة لا يكون الا بعد الا بانه
نحو جاء زيدا لا عرف ولا زيدا انت تقول ما جاء القوم الا زيدا وقال بعضهم هو منصوب
كانه انما هو منصوب ما دى المستثنى على هذا القوم مفعول به والاخر اضر عليه انه لم يرفع
جواز الرفع بتقدير احتج مدفوع بانه المقصود بوجهه وانما انما صيته باذا
ولو ثبت في كلام العرب لتعذر على الرفع وذلك ط وقال المقر في شرح المفصل انقل
في المستثنى بواسطة الا لانه ربما لا يكون هناك اصل ولا معناه فيعمل في القوم انما
الا زيدا وهو لا يرد الا على مذهب البصريين ولحم ان يقولوا انه في انما في الفعل انما

التيك بالافوة وكذا في احسنه فجاز ان يعمل الضعف في الفعل فيما تقدم عليه نحو القوم الا زيدا
انما في التقوية بالاولا بل مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وانما كان فعله محيا
لا تامل الولا ليعطف فروع ذلك الا ان لو لم يكن في الجملة مع الفعل لجاز انما في المستثنى
اذا الجملة ليست بمتعوض بانه للفعل التام كانه ما يعمله من المفعول الذي يرفع بالثبوت او النعم
فينصب التميز لستماع تقويها بالاولا استثناء ولاشك ان رسيبونه في الكتاب في الكلام
في على المستثنى المتصل والمتقطع فذهب بغيره الى انه انما في ما قبل الا في الكلام انما في
ما لا يبعد عن كونه كقولها انما في التميز بنفسها نصيب كونه استثناء خبر فانه انما في محذوف
نحو قولك جاء القوم الا زيدا اي لكن محذوف محيا قالوا وقد يحذف خبر ما في قولك جاء القوم الا
قوم بولس في آخر الآية وقال الكوفيون انما في الاستثناء بالمتقطع محذوف سوى وانما في المستثنى
بعد ما كان متصلا في المتصل وقول البصريين اولى لانه في لفظة ما قبله نفيا واثباتا لا زيدا
في كونه في معنى لا يلزم ذلك يقول لي عليك وينا وانه سوى الديار الحاقا لا مستدع
تقديم البديل على المبدل منه لانه في التواريخ الا على بولس في بعض الروايات انما اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتألف على انما في المستثنى منه نحو جاء القوم الا زيدا احد وانما
على المنصوب جوب المستثنى ما فوه على المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضرب ولا يجوز ان يكون
تقدمه عليها معناه انما في نحو قولك انما زيدا جاء القوم وفي الاستثناء المفعول وجب ان
المستثنى في عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب ويدا الا انما لم يأت في وجوب الكوفيون في السبعة
تقديم المستثنى على المستثنى منه ولهم ما نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا جواز تقديم المستثنى
في المحذوف في الحكم نحو الا زيدا لم اضرب ثم انما في المستثنى لا يلزم ان يكون هو المبدل
في المستثنى منه بل قد يختلف كانه قولك القوم الا زيدا فذلك فانه في القوم الا
و في زيدا فذلك كما عرفت **قوله** وهو لا يعذر الا بطريق التسمي والفضل في ذلك في بدل
النداء وهو انما في المبدل منه في تعدد وتعدد في يوم انما في القوم انما في احبنا وهذا تعدد
السكون في اللمعة والتنسيق في الفعلة وشرطه مع انما في الا على كقولك عندكم عندكم
وهذا القسم يقع في الكلام النفي غير محلي انما يقع في كلام نفي ففعل على انما في

بحت غير اصل الجواز لا في الفصاحة والبلاغة **قوله** فلا يكون داخلًا وقال بعضهم لا علم بالي
يعصوم فيكون متصلاً وقال السمرقاني المراد بجزء الحكم لا الحكم لا المحرم فيكون متصلاً وأعلم
انه قولاً ومنقطعاً عطف على قوله في كلام موجب فيكون المنع وهو صواب جوباً اذا كان بعد الالف
او منقطعاً وقول ان راجح او كان منقطعاً وقول ان راجح اذا كان منقطعاً بعد الالف المقصود
بينه قيد لا بد منه بل المقصود منه خبر قوله بعد الالف وقوله او كان بعد خطاً باعادة كانه شارة
الى انه الثالث الباقية مشبهة به كونه بعد الالف **قوله** والترتّب مؤاخذ التضمين والخلف
وبعد الوضو الترتّب اضراراً له وقال **قوله** او لا بعض مطلقاً وفي بعضه اضراراً
حيث قال قال فلا وعد عند الحاجة بعضهم لا ولم يرد محاوره بغير القوم آياه وخلوة
محاوره الكل وصلوا الكل ووجهه لوقوعه اعراد البعض المطلق لانه الغير راجح الا البعض
يراد به استغراق كانه قوله تر علمت كل نفس اي كل نفس وفيه نظر لانه لو كان اعراد الكل
بعضهم القوم كانه المنع لا بعضهم القوم كانه بما ذكرنا وادراكاً وهو في المطلق فيلزم
تجاوز عن نفسه وهو بطلان حصص غير زيدية تخصيص قبل ذلك المستثنى وهو بطلان الاستثناء
فثبت **قوله** في النفس روي البناء غير النفس وروي ذلك غير الجرح ايها وهما تحت
وهو انما المنع بعد خطاً وعداً وما خطاً وما عداً مفعول حقيقة فلا بد من جعلهم من المفعول
لمفعول جاوز قبل ان يبين الكل صارت تحت الاكبره ووجه لا حاجة الى التسليم انه يكون
منه بينه في ما بين ما بينهما وتوجيه قد مر حاليتها في **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم
الفاعل في الفعل المذكور ولا يحتمل انه يرجع الى المصدر كانه فلا وعد عدم تحت انه يكون زيدية
لا يقال ذلك في الالجاب في الكلام في ليل يكون لانا نقول فيلس في وجهها او وهو انما
زيدية في الجملة لا يوجب فانه زيدية المستثنى منه لانه زيد جاء لاجل التام الا انه يتلف
بانه المراد ليس الجملي والمراد بالجملي الجملة ووجه يرفع اسم الفاعل **قوله** فيما بعد الالف في قوله
فيه او طرف محاط بعد طرف محيط فهو مثل قوله لقيت في البلد في محله كذا او حاله في ضمير
في فيه يتجه عليها بعد الاستثناء فيعلم طريقة انه لنف في هذا قال ان راجح اي ما كونه المستثنى
واقفاً في محل يكون متواضعاً الى فالظرف المحل والمظروف المستثنى وهذا تلفظ بعيد

انه لا سيطرة اليه واحسن ابرزه كل الطرف الاول ولا يتفق بالطرف الثاني في تنازع الفعل
اشي بجمل ونحو **قوله** لانه حكمها قد علم ولو قرأ ذكر مصدر اعطف على الالف بعد ذكر المستثنى
منه يخرج صوب التقديم وذلك ظاهراً في وجوب العطف صوب عدم الالجاب مثل ما ضربت
الازيدية لا عروفاً فلا بد من قيداً فواضح ان فواضح تلك المادة وهما قسم فوهو ما يجعل
البديل ويجوز العطف في ذلك في صوب الفعل الكثير كونه جازي القوم امام الالف في المحرقة
القبائح الازيدية المراد علم الالجاب كونه جازي القوم الازيدية والقوله جازي القوم الازيدية
علامة هي من قيداً فواضح ان فواضح تلك المادة وهما قسم فوهو ما يجعل
في النفي والالجاب انه لا يمنع فيه مع الحرف المقتضى كذلك كاجازة القنفة كحررت
مرجل ظريف ولا كرم جعلت وفي النور مع الاسم الترتيب من صنف له حل والاعراض الاسم
يجعل في كونه جازي القوم الازيدية لا والاعراض الاسم والغرض يمنع النصب على الاستثناء
اذا كان المستثنى منكم فيوجب البديل في كونه جازي احد الازيدية ويجب النصب والابدال في كونه جازي
القوم الازيدية والازيدية وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء لا يجوز الابدال
اذا صلب السلام للالجاب بحرف النفي كونه جازي القوم الازيدية كونه جازي القوم الازيدية
وهو بطلان لقوله ما فعلوه الا قليلاً فانه الفعل يصح للالجاب مع انه البديل هو الخيرون ومنها
وانه كره الفراء على النصب قوله لا يلتفت منكم احد الا امرأتك انه كلام غير موجب
المستثنى فيلزم اتفاق الاكثر محمول على وجهه في قوله فاما امرأتك فانه بطلان لقطع خبر البديل
لانه قوله لا يلتفت منكم احد واما على قراءة الرفع فهو بطلان في واحد واخر عليه الحق
بلاد النساء قصر بين التواضع وبين النساء فيكون تقريره بوجهها واحد اما الاستثناء في الالف
تقفى كونه غير مأمور بالسرا بهما وهو بطلان والاستثناء في قوله ولا يلتفت بغيره كونه مأموراً
بذلك لانه امرأتك عام ولم يستثنى فيكون داخل فيه ولا شك ان القضية واحدة فيلزم ان
مأموراً في معنيين غير مأمور به لانه السلام في تناقض التواضع في تناقض تقدير الاستثناء لقوله
ولم يستثن في الكلام على تقدير الاستثناء على قراءة النصب امرأتك في هذا الاستثناء
في السر لتقفى كونه غير مأمور بها لانه التناقض بعد السر فيكون سرها غير مأمور بها

لا انه عنه لا يفعل نفى التثنية لا يكون بدو التثنية يفعل الا ثبات بدو فلا يكون عنه
قوله ولا يخفى على المتفطن انه آه قلنا لا نزاع فيه انه كلف في الاستقامة وعدا بالنظر الى
 المكشاة وقال السيد اذ اجل قولنا ما زيد الا قائم على الجملة كانه معناه انه يحصل الصفة منتفية
 على زيد الا صفة العلم ويلزم من ذلك ان يحصل في صفة الموصوفة في حكم عدم نظر
 الكمال العلم في حصول تلك الصفة فيه وهذا معنى يفيد الطبع السليمة واذ اعمل قولنا ما
 زيد الا على ما على الجملة كانه معناه وادم زيد على جميع الصفة الا على صفة العلم ويلزم
 منه ان يحصل الصفة المعهودة عنه في حكم الموصوفة له لفظ الا انه ثبوت تلك الصفة
 اقرب من ثبوت صفة العلم له وفيه مسامحة هذا الكلامه قال المقدود وجه اولها في منع
 ما زال الا عاكما وذلك ما زال لا ثبات خبره ولا للتثنية بعد ذلك لا ثبات فيكون خبره
 منقيا مبنيًا قال الشيخ الرضا وتعالى ما زال لا ثبات ان لم يعرض ما يقبله الا انفي
 لا مطلقا كانه ليس بقوله الا اذا عرض ما يقضي ثباته كونه زيدا فاصلا وهو بيان
 اعراضه ببيان كانه بيان لا ليس كونه في النسخ فاصلا كونه التقدير للحق فثبت
قوله لا نه من لا نه بعد الا ثبات قبل انما لم يجرى البديل في ما جاء في احد الا زيدا
 ونصب لا رجل الا زيدا لا متناع دخول في الاستغناء في المعنوية وحيل الى التثنية ولا
 هذا التعليل في ما جاء في واحد الا رجل صاحب ولا نه في رجل في الدار الا في رجل صاحب
 فانه لا يجوز ابداله على اللفظا جاعا **قوله** لا يقدر ان لا مهم ان سواء وجب ترك العمل
 في البديل اوله لا حاجة الى التفسير المذكور وقوله وقد ينقص لا يفي ان يحمل بعد
 يقتضي تناهما ولا يقتضي استغناء من فيعلم التناقض فقه رأيت معنى قول المفسر
 من جعل ذلك وجها في سوكا قال المفسر فهو غير مرضي **قوله** وهو النعته وذلك
 لا نه ليس في قوة ما كانه فليس زيدا لا زيدا قائما في قوة ما كانه زيدا الا قائما فاكونه
 فعله يبقى بعد الا وانه كانه معني الكون منقيا بالاقامة قلت ما وجه الترفع في هذا المثال
 قلت ينبغي ان يورد وقوله واذ انذر البديل قبل قوله ويورد على صلب المعامل لا نه
 بقوله ويجزى البديل قلت لا افي هو قوله ليس زيدا الا قائما لانه في التوزيع فليتب **قوله** وبعد

وبعد فانه الاكثر اي في التثنية الاستغالات او في التثنية المذهب هو مذهب سيبويه وتوجه
 حيث ان فعلية كانت الا على سبيل التثنية وذلك ان الخلف انما في قوله
 اللام بعد دليل فعليةها وقال ابن المالك بل دليل اسميتها كما يؤيد في حاش
 زيد بالتثنية فهو مصدر مفعول ثمة بها زيد قال المفسر قال اول جمل حاش مصدر
 في جميع المواضع وح كونه الجرم بعد الاضافة ويكون ترك التثنية وحاشا
 ثبوتين ما غلب عليه الاضافة وعلم التثنية انه جعل لا فاجل له ولما تبعد بتقدير لا
 تعلقه به بخلاف كثرة الاستعمال ويلزم عليه محذو ثبات فعل بلا قال وهو فاجو
 مقدر وهو ما ورد **قوله** اي براه الله في ضرب غير وفهم حاشا للنعته كانه مذكور
 وقيل معناه اي جانب الجاني والحجى زيدا وقد جوز ذلك دخول الاعا حاشا
 الجارة **قوله** حملت على الا وهو اكثر من جملة الاعا غير **قوله** واعوب خبره قال الشيخ
 يجوز ان يبين خبره في الاستثناء مطلقا بضمير في موضع كونه الحرف في الالوان
 البصريين لانه ذلك عارض غير لازم فلا اعتبار واما اذا اضيف الى ان فكلما
 في جواز بناه على الفتح كانه قوله لم يمنع الرب منها في ان يقطع وقوله بيد من غير
 الا على الا انه المنقطع مضى الى ان وصلها اي مع صلتها قال رسول الله انا انصم
 الرب يد في قرين وكجوز ياداه لاضافة الى ان يجوز لاضافة منه منقطع غير فحتم
 اما اعابته او بانيته **قوله** لا يعرف اللام حيث لا يراى العهد او التفرق او بالاضافة
 كجواز اخوه زيدا لا نه واما بانه كجواز في هو الا زيدا واسم موصول نحو
 انه الذين كوفي خسر الا في امره وعمل صافي ورضي الله عنهم **قوله** فيضطر الى
 حملها على غير نفي ان الاستثناء فتعذر لانه اما متصل او منقطع ولما نه في الدخول في
 الاول فوجها في عدمه في الثاني فوجها في التعذر المذكور الغير المحصور في الحرم
 وفيه فيضطر الى حملها على غير وعنه من عليه بارز بما حصل الجرم بالحرف في جميع المنكور
 الغير المحصور كجواز رجال الا حاشا فلا يتعذر الاستثناء مطلقا فلا بد من قيد على
 مهمنا ان يتعذر الاستثناء فيه قالوا والمفهوم من كلام بعضنا ان حاشا انما اراد انه يتعذر

الاستثنا المتصل فلا بد من الاستثنا المنقطع وحمله على غير منفعة الصفة
ولأنه خلاف الأصل لكن لا يطرأ بوجوبها على سوى العلم لا يلزمه ذلك
وله لم يلتفت المقرآن قلت بل التفت إليه لانه قال وضعف في غيره بحيث ينفذ فوق بين
الضعف والقلة والقليل جازم في غيره ضعيف وفيه انه فلا يكون في غيره ضعيفا مطلقا
وكلام المقرآن على ذلك **وله** لعدم دخول الله في الالهة ببعض هو قيد للمنفى او المستثنى
والثاني ثبت بنقيض الدعوى لانه اذا كان عدم الدخول قطعيا فقط كما في الاستثنا
منقطعا فلا يتعدى الى الاول لا يفيد الدعوى لواز انه يكون الدخول في قطعيا وفيه قطعيا
فالانق التبعين في الدخول لواز انه يكون الدخول في غير قطعيا وعدمه قطعيا فالانق التبعين
في الدخول وعدمه حتى يلزم المدعى وكانه اراد بنفي النفي عن الدخول في الدخول في
يتناول عدم الجرم بعد الدخول في قلت بطلان الاستثنا لا يوجب ايضا البطلان
لا يقال الاستثنا بل النفي على الاستثنا بل توميف الاستثنا صاوي على صواب البطلان
الا يري انه قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا استثنى فيه القليل غير ضمير الجمع مع انه يدل منه
فان قلت حمل الا على الصفة بل ينافي الاستثنا قلت بل ينافي لانه دخول النفي
على تقدير دخول المستثنى من يصدق عليه ان ينافي له ولا يصدق عليه انه مستثنى
منه كانه الآية المذكورة وايضا لا يكون البطلان في مقام جواز الاستثنا الا على عدم
والرجحان كمن يراه كلمة التوحيد لانه البطلان متعين ورد المرويات في النفي على الاستثنا
جاء لكن البطلان على ركنه التوحيد يقع على الوجهين كما ان قلت لك لو لم ينفى لانه لا يتفق
الشيء لا يتفق الاول قلت لو هما ليس هذا المعنى لانه مقام الاستدلال على الوجه
على انه النفي الضمير لا يجبر الا في قلما دخل وادى متصرفا **وله** لانه التعداد يستلزم
المغايرة اذ الكل ينافي كل فرد فيكون يتجه انه يجوز ان يقال لو كان قيد فيها الالهة
لفقد تامة في الوحدةانية ولا حاجة للاجود في الله الا انه في تصرفها على ثبوت
سببها في كونه قيداً محققاً لكن لا يثبت الوحدةانية في وهما حيث وهما
لو حمل على الاستثنا يلزم التوحيد لا وجوده جامع يستلزم علة فلا يكون وهو الله

الله سبحانه وتعالى فيوجد مع يستثنى عنه الله تعالى وهذا الصحيح في نفسه لا يلزمه
ما قد تقرر **وله** وضعف في غيره ولا يضعف عند سبويه واتباعه وعليه اكثر
المقاييس فانه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثنا قال سبويه يجوز
في قولك ما اتا في احد الا زيدا انه يكون الا زيدا لا وصفه ثم كما يقول عليه السلام
الكل كلام ما يكون الا العالمون والعالمون كلهم ما يكون الا العالمون والعالمون

كلهم ما يكون الا العالمون والمخلصون والمخلصون على خطير عظيم
صدق رسول الله وصدق جبرائيل
صلى الله عليه وسلم سلم
كثيرا ثم انما
بعونه الله الملك
الوصف





SÜLEYMANİYE C. KÜTÜPHANESİ

Kısım .	<i>İlahi Ah' Saka</i>
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	<i>908/927</i>
Tasnif No.	